

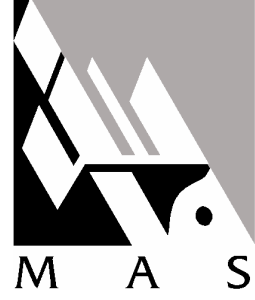
معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية (ماس)



## التجارة الخدمية الفلسطينية : الواقع والآفاق

محمود الجعفري  
ناصر العارضة

تشرين ثاني 2002



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

## التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق

محمود الجعفري  
ناصر العارضة

تشرين ثاني 2002

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية.

#### أهداف المعهد:

- ✧ إنتاج البحوث التطبيقية وتعزيز استخدامها في عملية رسم السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وبلورة التشريعات والقوانين الملائمة.
- ✧ تقديم الدعم الفني لصانعي القرار الفلسطيني على المستويين الحكومي والخاص، لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار السليم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- ✧ تقديم المشورة الفنية المتخصصة للسلطة التشريعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لمساعدتها على أداء دورها في مجالي التشريع والرقابة.
- ✧ توفير منبر للحوار الوطني الديمقراطي حول السياسات والقوانين والقضايا الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني الفلسطيني في عملية صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعميق الوعي الشعبي بحقوق وواجبات المواطنة في المشاركة والمساءلة.
- ✧ توفير المعلومات حول الأداء والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، ونشرها على أوسع نطاق لتعزيز الوعي المجتمعي، وتفعيل آليات الرقابة العامة على الأداء.
- ✧ تعزيز البنية المؤسسية للمعهد، وتطوير القدرة البحثية الفلسطينية في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتوثيق العلاقات المهنية مع المجتمع العلمي والبحثي، ومع بقية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.
- ✧ رعاية وتدريب الكوادر الفلسطينية الشابة، وضمها إلى الفرق البحثية، وتشجيعها على الانخراط في الأبحاث التطبيقية الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ جذب واستقطاب الكفاءات العلمية والبحثية الفلسطينية المهاجرة للمساهمة في تنفيذ ومراجعة وتقييم الأبحاث.
- ✧ تطوير العلاقات المهنية، وتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة مع المؤسسات البحثية المماثلة المرموقة العربية والإقليمية والدولية، بما يسهم في تبادل الخبرات وتطوير القدرات العلمية والبحثية للمعهد.

#### مجلس الأمناء:

اسماعيل الزبري (الرئيس)، أحمد قريع، ادمون عصفور، أنيس فوزي قاسم، حسن ابو لينة (أمين السر)، ريماء خلف، سامر خوري، سلام فياض، طاهر كنعان، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، منيب المصري، نبيل قسيس، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، هبة هندوسة، غانية ملحيس (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2002 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: [MAS@planet.edu](mailto:MAS@planet.edu)

الصفحة الإلكترونية: <http://www.palecon.org>



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

## التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق

محمود الجعفري  
ناصر العارضة

تشرين ثاني 2002

التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق

الباحثان: محمود الجعفري، زميل باحث في ماس، وأستاذ الاقتصاد، جامعة القدس، القدس  
ناصر العارضة، باحث مساعد في ماس

التحرير اللغوي: عبد الرحمن ابو شمالة (عربي)  
كارن مان (انجليزي)

ترجمة الملخص الإنجليزي: شرين عبد الرازق

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم توفير التمويل الأساسي لهذه الدراسة من قبل مؤسسة التعاون،  
والتمويل التكميلي من قبل مؤسسة فورد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

تشرين ثاني، 2002

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

---

---

## تقديم

تحظى هذه الدراسة بشرف الريادة الفلسطينية في تناول التجارة الخارجية الخدمية، وتلي الدراسة الاستشرافية الأولى التي أصدرها المعهد العام الماضي حول مصادر ومنهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الخدمية الفلسطينية. وتستهدف إلقاء الضوء على واقع هذه التجارة من حيث حجمها، وأهميتها في مجمل التجارة الخارجية الفلسطينية، وتركيبها الهيكلية، وتوزعها الجغرافي، وعلاقتها بمختلف المتغيرات الاقتصادية. وتتكامل مع الجهد البحثي الذي تقوم به أمانة الأونكتاد بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة الفلسطينية لدراسة فروع الخدمات المرتبطة بالتجارة الخارجية.

وكما في التجارة الخارجية السلعية، فإن التجارة الخارجية الخدمية تعاني من تشوهات بنيوية موروثية عن الاحتلال الإسرائيلي الطويل، حيث تشكل الواردات الخدمية خمسة أضعاف الصادرات الخدمية، كما أنها تتركز بشكل رئيسي مع إسرائيل، وعلى الرغم من أن تحويلات العمالة الفلسطينية العاملة في الاقتصاد الإسرائيلي تغطي جزءاً من العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، فإن مخاطر استمرار الارتهان الفلسطيني لسوق العمل الإسرائيلية يضاعف أعباء المشروع الوطني التحرري الفلسطيني ويرفع كلفة تحقيقه، حيث ينكر لجوء إسرائيل إلى إغلاق سوق العمل الإسرائيلية في وجه العمالة الفلسطينية كوسيلة للضغط الاقتصادي والابتزاز السياسي لفرض شروط التسوية الإسرائيلية.

تتناول الدراسة، بالتحليل، انعكاسات السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تعطل إعداد قطاع الخدمات الفلسطيني للانفتاح الإقليمي والدولي، وتمنعه من الاستفادة من المهلة الزمنية المؤقتة الممنوحة للدول النامية (1995-2005) التي تتيحها منظمة التجارة العالمية. وتسلط الضوء على انعكاسات تحرير التجارة الخدمية الإسرائيلية الذي يتزامن مع تشديد القيود الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، ويؤدي إلى إضعاف القدرة الإنتاجية والتصديرية الخدمية الفلسطينية، ويقلص تنافسية الخدمات الفلسطينية محلياً وفي الأسواق الخارجية.

وتحاول الدراسة، كذلك، تسليط الضوء على أوجه القصور الفلسطيني، وبخاصة غياب رؤية اقتصادية تنموية شمولية، تعزز فرص الاستثمار والتوظيف داخل الاقتصاد الفلسطيني، وتستبدل صادرات العمل الفلسطيني بصادرات سلعية وخدمية.

كما تحاول استشراف إمكانات وآفاق نمو التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية باستخدام أسلوب التحليل الكمي، وتسعى بذلك إلى استشراف مخاطر استمرار الوضع الراهن على مستقبل التجارة الخارجية الخدمية الفلسطينية، وبخاصة لجهة ازدياد الفجوة بين الصادرات والواردات وتراجع القدرة الذاتية.

وتؤكد أهمية انتهاج سياسات اقتصادية تنموية شمولية وقطاعية متسقة، تعزز القدرة الذاتية الفلسطينية، وتعمل على تقليص العجزات في الميزان التجاري السلعي والخدمي وميزان المدفوعات.

وتؤكد الدراسة، أيضاً، أهمية تقليص التبعية الاقتصادية والتجارية الفلسطينية المفرطة لإسرائيل، وتشير إلى فرص متاحة يمكن الاستفادة منها في تعزيز التكامل الفلسطيني-العربي في إنتاج وتجارة الخدمات الوسيطة والنهائية. كما تؤكد ضرورة الاهتمام فلسطينياً بإعادة هيكلة قطاع الخدمات الفلسطينية لإعداده تدريجياً للانفتاح إقليمياً ودولياً.

ويسعدني كمديرة للمعهد، أن أتوجه بالشكر والتقدير لفريق البحث في المعهد بقيادة الدكتور محمود الجعفري، رئيس وحدة أبحاث التجارة، وللزميل ناصر العارضة، الباحث المساعد في المعهد، للجهود الحثيثة التي بذلها في إعداد هذه الدراسة، ويأمل المعهد أن يشكل هذا الجهد البحثي، فاتحة لمجموعة من الدراسات والأبحاث التفصيلية للنهوض بإنتاج وتجارة الخدمات الفلسطينية.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للدكتور رجا الخالدي وزملائه في الوحدة الاقتصادية الخاصة /الشعب الفلسطيني/ في أمانة الأونكتاد، الذين قاموا بمراجعة الدراسة، وكان

لملاحظاتهم النقدية البناءة دور مهم في إثراء الدراسة، وفي التخطيط لدراسات مستقبلية مكملة.

وأوجه، كذلك، بالشكر والتقدير للمقيمين، وللمشاركين في ورشة العمل من الخبراء والأكاديميين وممثلي المؤسسات الرسمية والخاصة، الذين كان لملاحظاتهم دور مهم في تطوير صيغتها النهائية.

والمعهد مدين بالشكر والعرفان لمؤسسة التعاون التي وفرت الدعم الأساسي لإنجاز الدراسة، وكذلك لمؤسسة فورد التي وفرت الدعم التكميلي.

**د. غانية ملحيس**

**مديرة المعهد**





## قواعد النشر في

### معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس

يعنى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بنشر إنتاجه من البحوث التي ينفذها الباحثون المتفرغون وغير المتفرغين وفقا لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسلة من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة أبحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن يتم تنفيذه من قبل باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن يتم تحت إشرافه، وان لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تقرر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح ودقة الأهداف، وسلامة المنهجية العلمية، وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنجازه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه، وتحديد مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.

6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل يدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث، وبعد ذلك، يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية، ثم يتم إحالة البحث إلى مدقق لغوي.
8. تتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

## المحتويات

1	1- المقدمة
4	2-1 أهداف الدراسة
5	3-1 منهجية الدراسة
6	4-1 محاور الدراسة
8	2- الأدبيات السابقة والدروس المستفادة من الاتفاقية العامة لتحرير
8	الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (GATS)
8	1-2 المقدمة
10	2-2 القواعد العامة لتنظيم التجارة الخدمية
11	1-2-2 معاملة الدولة الأكثر رعاية
12	2-2-2 مبدأ المعاملة الوطنية
12	3-2-2 التعهدات والالتزامات
14	4-2-2 المعاملة الخاصة للدول النامية
14	3-2 مراجعة الدراسات التي صدرت قبل التوصل إلى اتفاقية الجاتس
18	4-2 مراجعة الدراسات التي صدرت بعد التوصل إلى اتفاقية الجاتس
23	5-2 الدروس المستفادة من مراجعة الدراسات السابقة
25	3- تجارة الخدمات الفلسطينية
26	1-3 اتجاه تجارة الخدمات الفلسطينية
26	1-1-3 اتجاه تجارة الخدمات الفلسطينية خلال الفترة 1968-1987
27	2-1-3 اتجاه تجارة الخدمات خلال الفترة 1988-1994
29	3-1-3 اتجاه تجارة الخدمات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000
31	2-3 أهمية التجارة الخدمية للاقتصاد الفلسطيني
33	1-2-3 مساهمة التجارة الخدمية في الطلب على العملة
33	2-2-3 التجارة الخدمية الفلسطينية والاستثمار
34	3-2-3 الحساب الجاري في ميزان المدفوعات

35	3-3 التوزيع الهيكلي لتجارة الخدمات الفلسطينية
36	1-3-3 التوزيع الهيكلي للفترة 1987-1970
37	2-3-3 التوزيع الهيكلي للفترة 1994-1988
38	3-3-3 التوزيع الهيكلي للفترة 2000-1995
39	4-3 التوزيع الجغرافي لتجارة الخدمات الفلسطينية

#### 4- معيقات تنمية التجارة الخدمية الفلسطينية

45	1-4 المشكلات الحدودية الإسرائيلية
47	2-4 القيود الإنتاجية والفنية
48	3-4 القيود الاقتصادية
51	4-4 غياب السياسات الاقتصادية المناسبة
52	1-4-4 السياسات النقدية
53	2-4-4 السياسة المالية
54	5-4 تأثير تحرير تجارة الخدمات في إسرائيل على التجارة الخدمية الفلسطينية

#### 5- متطلبات تطوير تجارة الخدمات الفلسطينية للانضمام إلى منظمة

60	التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
60	1-5 متطلبات التطوير
63	2-5 التعهدات العمودية والأفقية

#### 6- التحليل الكمي للتجارة الخدمية الفلسطينية

68	1-6 مقدمة
70	2-6 النموذج
72	3-6 النموذج المقدر
72	1-3-6 معادلات الصادرات للخدمات الفلسطينية
73	2-3-6 معادلات الواردات للخدمات الفلسطينية
74	3-3-6 استخدام النموذج الاقتصادي المقدر في التنبؤ بحجم التجارة الخدمية الفلسطينية
74	4-3-6 تقدير حجم التجارة الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 2010-2001

81	7- الخلاصة والنتائج والتوصيات
81	1-7 الخلاصة
84	2-7 النتائج
86	3-7 التوصيات
90	المراجع
94	الملحق الاحصائي

## قائمة الأشكال

- شكل 1: اتجاه الصادرات والواردات الخدمية ومعدل النمو وتقدير الاتجاه لست سنوات لاحقة خلال الفترة 1968-1987 (مليون دولار) 25
- شكل 2: اتجاه الصادرات والواردات الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1988-1994 (100 مليون دولار) 26
- شكل 3: اتجاه الصادرات والواردات الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000 (100 مليون دولار) 29
- شكل 4: مساهمة الخدمات بالتوظيف في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2000 31
- شكل 5: التوزيع الجغرافي لتجارة الخدمات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000 (%) 39

## ملخص

تستهدف هذه الدراسة تحليل واقع التجارة الخدمية الفلسطينية من حيث حجمها، وأهميتها النسبية، وتركيبها الهيكلي، وتوزيعها الجغرافي، وارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة، كالصادرات والواردات الكلية والنتائج المحلي الإجمالي، والاستثمار، والحساب الجاري، وميزان المدفوعات.

وتتناول الدراسة العوامل التي تحكم تدفق الخدمات بين السوق الفلسطينية وكل من السوق الإسرائيلية والأردنية.

كما تتناول، بالتحليل، المشكلات والمعوقات التي تواجهها تجارة الخدمات الفلسطينية وسبل مواجهتها، للمساهمة في بلورة رؤية تنموية تعمل على توسيع قاعدة إنتاج الخدمات، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الخدمية الفلسطينية، والتهيئة لتحرير تجارة الخدمات الفلسطينية، وتأهيل الاقتصاد الفلسطيني للاندماج إقليمياً ودولياً.

تشير الدراسة إلى أن قطاع الخدمات الفلسطيني يساهم بنحو 52% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1994-1999، غير أن مساهمة التجارة الخدمية الفلسطينية في إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية الكلية العام 2000 لم تتجاوز 18% وترتفع إلى 30% عند إضافة تحويلات العاملين في الخارج. وتحليل التركيب الهيكلي للصادرات الخدمية الفلسطينية، يتضح أنه لا يزال محدوداً ومحصوراً بعدد محدد من الخدمات الرئيسية، مثل النقل والشحن والسياحة والسفر، إضافة للعمل الفلسطيني في الخارج، وبخاصة في الاقتصاد الإسرائيلي. أما الواردات الخدمية، فتشتمل على العديد من الخدمات، مثل النقل والسفر والتأمين والاتصالات والموارد الثقافية وتكنولوجيا المعلومات.

عند استثناء تعويضات العاملين من الصادرات الخدمية، فإن الواردات الخدمية تعادل خمسة أضعاف الصادرات الخدمية الفلسطينية. ولذلك، فإن قطاع الخدمات



الفلسطيني يصنف ضمن القطاعات الاستيرادية غير المتطورة، وذلك نظراً لضعف ترابطه وتشابكه مع القطاعات الإنتاجية الأخرى.

لقد استعانت الدراسة بالعديد من الأدبيات السابقة، وبخاصة تلك التي ركزت على أهمية التوسع في تجارة الخدمات كشرط أساسي لتنشيط التجارة السلعية خصوصاً، وتنمية الاقتصاد القومي عبر زيادة معدلات التوظيف والاستثمار عموماً.

واهتمت الدراسة بثلاث مجموعات من الدراسات:

1. مجموعة الدراسات الوصفية التي استعرضت إنتاج وتجارة الخدمات وسياسات تنميتها في مجالات الاتصالات والمصارف والنقل.
2. مجموعة الدراسات التي أنجزت في إطار التحضير لمفاوضات تحرير تجارة الخدمات، وقبل التوصل إلى الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات، وتركيزها على السياسات التي يمكن صياغتها واستخدامها في تحرير التجارة الخدمية وآليات تنفيذها.
3. مجموعة الدراسات التي تلت الاتفاق العام لتحرير تجارة الخدمات، والتي استهدفت تقييمه، وبخاصة لجهة تأثيره وانعكاسه على الدول النامية. واهتمت الدراسة بتقديم عرض موجز لأهم مبادئ الاتفاق العام لتجارة الخدمات، وبخاصة:

- معاملة الدولة الأكثر رعاية.
- المعاملة الوطنية.
- التعهدات والالتزامات بشأن التدابير الأفقية والعمودية.

وتعرضت الدراسة للآثار المترتبة على تحرير تجارة الخدمات الإسرائيلية على التجارة الخدمية الفلسطينية. وأشارت إلى تحسن القدرة التنافسية للخدمات الإسرائيلية، سواء في السوق الإسرائيلية أم السوق الفلسطينية، وبخاصة ما يتعلق بخدمات الاتصالات والسياحة والسفر والخدمات المصرفية. في الوقت الذي تلجأ فيه

الحكومة إلى فرض قيود مشددة على القطاعات الخدمية الفلسطينية وعموم الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي تسبب بزيادة إضعاف تنافسية تلك القطاعات وانعكست بالسلب على الاستثمار فيها.

وأشارت الدراسة إلى أن تحرير تجارة الخدمات الإسرائيلية، وزيادة القيود والعوائق التي تفرضها إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني، وغياب رؤية اقتصادية تنموية فلسطينية، والافتقار إلى سياسات مالية وتجارية تدعم الإنتاج المحلي الفلسطيني السلعي والخدمي، وتعمل على تعزيز قدرته التنافسية محليا وخارجيا، قد أدى إلى تراجع الإنتاج المحلي للعديد من القطاعات الخدمية، مقابل زيادة الاستيراد من إسرائيل. في الوقت الذي أدى تحرير التجارة الخدمية الإسرائيلية، إلى زيادة قدرة إسرائيل على تسويق خدماتها في السوق الفلسطينية، ومكناها من زيادة إنتاجها من الخدمات، وبخاصة في قطاعات الاتصالات والكهرباء والوصول إلى الحد الأمثل، الأمر الذي يعني أن أي انخفاض في الطلب على الخدمات الإسرائيلية سوف يستلزم انخفاضا في الإنتاج، يترتب عليه ارتفاعا في تكاليفه وانخفاضا في هامش الأرباح. الأمر الذي دعا الجانب الإسرائيلي إلى استثناء قطاع الخدمات من خطة الفصل الفوري بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث أشار الخبراء الإسرائيليون إلى أنه عند اتخاذ قرار بالفصل في هذه القطاعات، فإن الأمر يحتاج لخمس سنوات على الأقل للتكيف حتى يتمكن من تقليص الأضرار الناجمة عن انخفاض الطلب عبر ضبط وتكييف إنتاجه من تلك الخدمات.

وحاولت الدراسة استشراف الإمكانيات المتاحة للتجارة الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 2001-2010، من خلال اعتماد أسلوب التحليل الكمي، و توصلت إلى العديد من النتائج أهمها، أن المدخل الرئيسي لتحرير تجارة الخدمات الفلسطينية يرتبط بمدى توفر الشروط اللازمة والكافية لتأهيل وهيكله القطاعات الخدمية المنتجة للخدمات الرئيسية. وكما هو الحال في التجارة السلعية، يتوجب البدء بتطبيق سياسة إحلال الواردات الخدمية، وتشجيع الصادرات للعديد من الخدمات، وبخاصة في قطاعات النقل

والاتصالات والكهرباء، من خلال توفير الحوافز والعمل على إزالة العقبات والقيود الإسرائيلية.

وقد أظهرت نتائج التحليل الكمي، أن الصادرات الفلسطينية من خدمات النقل والتأمين مرشحة للتناقص المطرد، اذا ما استمرت السياسة القائمة، وان مستواها في العام 2010 لن يصل حتى إلى المستوى الذي كانت عليه في العام 2000، الأمر الذي يؤكد أهمية انتهاج السياسات التنموية اللازمة لتنشيط الإنتاج والصادرات الخدمية. وأكدت الدراسة أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الانعكاسات التدميرية لسياسات الحصار والإغلاق التي تفرضها إسرائيل على المناطق الفلسطينية، وتنشيط الاستثمار الفلسطيني في القطاعات الخدمية التي تمتلك قدرات تنافسية.

أما على صعيد الواردات الخدمية، فقد أشارت الدراسة إلى أن التراجع في واردات (مدفوعات) النقل والتأمين والسياحة والسفر والخدمات الأخرى، لن يستمر لأكثر من سنتين، لتبدأ بعدها بالتزايد التدريجي، لتتجاوز مستواها الفعلي في العام 2000. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أبرزها:

1. زيادة المستوردات السلعية بسبب عجز الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي، ما سيؤدي إلى زيادة واردات (مدفوعات) خدمات النقل والتأمين والسفر.
2. تراجع إنتاج تلك الخدمات، وبالتالي تراجع الصادرات (مقبوضات)، بسبب إجراءات الحصار الإسرائيلي والإغلاق المفروض على المناطق الفلسطينية.
3. تراجع الاستثمار في الخدمات الرئيسية، وبخاصة خدمات البنى التحتية مثل الكهرباء والاتصالات والنقل، وانعكاس ذلك بالسلب على الاستثمار في الخدمات غير الرئيسية، مثل تكنولوجيا المعلومات، والثقافة والإعلام، والخدمات المصرفية، والتأمين.

وأشارت الدراسة إلى أن تكثيف التنمية البشرية، وإعادة تأهيل الصناعات الخدمية، وإصدار التشريعات والأنظمة التي توفر لها حماية نسبية مؤقتة لتأهيلها

للاندماج إقليمي ودوليا، تشكل مداخل رئيسية لتنمية وتطوير إنتاج وتجارة الخدمات  
الفلسطينية.

## 1- المقدمة

ازداد اهتمام العديد من الدول المتقدمة والنامية في تجارة الخدمات في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وذلك نظراً لدورها المساهم في معالجة مختلف المشكلات الاقتصادية التي تواجهها، وبخاصة العجز الجاري في ميزان المدفوعات، الأمر الذي قاد إلى تحقيق تطور وتحسن ملحوظ في الأداء الاقتصادي لتلك الدول. ولعل تجربة بعض الدول النامية، كالدول الآسيوية خير مثال في هذا المجال، وذلك على الرغم من التحديات التي واجهتها، كالمديونية، وارتفاع معدلات التضخم. أما التحسن، فيمكن ملاحظته من خلال تحقيق تلك الدول معدلات نمو اقتصادي متزايدة، والمحافظة بالتالي على رفاهية السكان. وكان للخدمات دور بارز في تحقيق ذلك التحسن، بالإضافة لكونها شكلت أحد أهم مصادر الصرف الأجنبي من خلال صادرات خدمات الإنشاءات، والسياحة، والمعلومات، والعمالة الماهرة، وهو ما شكّل، في الواقع، توسعاً ملحوظاً في تجارة الخدمات لتلك الدول، ويعود ذلك إلى أمرين مهمين:

1- توفر العنصر البشري المدرب والمتعلم من خريجي الكليات والمعاهد التقنية الذي استخدم في إنتاج العديد من الخدمات غير الرئيسية Non-major Services، والتي تشمل على تكنولوجيا المعلومات والحاسوب، والأفلام الثقافية والأخباريّة والسينما، وغيرها. وتشكل تجارة الخدمات من تلك الأنشطة أكثر من 30% من تجارة الخدمات الكلية [UNCTAD، 1992، عبد الفضيل، 2000].

2- أما الأمر الآخر، فيعود إلى التوسع في التجارة السلعية وما رافقه من زيادة في الطلب على العديد من الخدمات مثل الشحن، والنقل، والتأمين، والسفر، كخدمات رئيسة تسهل نفاذ السلع إلى أسواق التصدير وزيادة الطلب عليها دولياً، وبذلك تساعد مثل هذه الخدمات على تعزيز وزيادة القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً. كما أن استخدام التكنولوجيا في الإنتاج السلعي، يتطلب استخدام المزيد من الخدمات التي تعتمد على الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، والتي تصنف على أنها

خدمات غير رئيسية، وهكذا أصبح التوسع في تجارة الخدمات ملازماً للتوسع في التجارة السلعية [Nicolaidis, 1990].

وقد أدى التوسع في تجارة الخدمات في الدول المتقدمة إلى توجه العديد من الدول النامية إلى التخصص في إنتاج وتصدير بعض الخدمات من جهة، والاستمرار في استيراد بعضها الآخر من جهة أخرى. وقد بدأ واضحاً الدور الذي تقوم به الخدمات من خلال تحويل التقدم التكنولوجي إلى قدرات إنتاجية، وبخاصة في مجالات الاتصالات والحاسوب، الأمر الذي أدى إلى وضع قضايا الخدمات على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية في جولة أورغواي في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. وقد استمرت المفاوضات والنقاشات في موضوع الخدمات حتى ترجم هذا الاهتمام إلى صياغة أول اتفاق دولي ينظم تجارة الخدمات في المنظمة الدولية في العام 1997، وهو الاتفاق الذي أصبح يعرف بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS). وقد جاءت تلك التطورات على الصعيدين الإجمالي والتنظيمي لتجارة الخدمات الدولية بعد أن كان اهتمامها يتركز أساساً على التحرير التدريجي لتجارة السلع، عبر تخفيض التعرفة الجمركية، وإلغاء القيود الكمية وغيرها من العوائق أمام التبادل التجاري الدولي. ونظراً للخصائص المختلفة للخدمات عن السلع، فقد اختلفت شروط وأسس تحرير تجارة الخدمات عن تحرير تجارة السلع. ففي حالة تجارة الخدمات لا توجد تعريفات جمركية أو حصص كمية، بل إن ما يحكم تجارة الخدمات هو القوانين والأنظمة والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها الحكومة بشكل تمييزي. وقد سمح اتفاق (GATS) للدول النامية الاحتفاظ بإجراءات استثنائية لا تتسجم مع القواعد الأساسية من الاتفاق، ومنها مبدأ الدولة الأكثر رعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية في مجال النقل والسفر والسياحة. كما أن الاتفاق نفسه قد سمح للدول الأعضاء بتطبيق معاملة تفضيلية ضمن إطار التعاون الإقليمي، إذ يجوز للدول المنتمية إلى تجمع إقليمي معين أن تمنح بعضها البعض، ضمن هذا التجمع، ميزات أفضل من تلك الممنوحة للدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

ونظراً للتوسع في التجارة الخدمية للعديد من الدول النامية، وبخاصة الآسيوية منها، فقد أصبحت تلك التجارة (صادرات وواردات) أو مدفوعات ومقبوضات من أهم مكونات ميزان المدفوعات، بحيث أصبح يُعتمد على الفائض منها لتغطية العجز في الميزان التجاري السلعي. ولذلك، فقد سُمح للدول النامية أن تبقى على العديد من القيود، وبخاصة المفروضة على استيراد الخدمات عندما تواجه الدولة صعوبات مالية خطيرة في ميزان المدفوعات، حيث يمكن أن يتم فرض قيود على المدفوعات والتحويلات للحفاظ على مستوى كاف من الاحتياطي المالي لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن معدل مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-1999 قد زادت من 52%، فإن التركيب الهيكلي للخدمات التي يتم تبادلها بين الأسواق الفلسطينية ما زال محدوداً وتقليدياً في جانب الصادرات، وتشتمل الصادرات الخدمية على خدمات السياحة والسفر، والنقل، وعلى تعويضات العاملين الفلسطينيين في الخارج، وبخاصة في إسرائيل. أما الواردات الخدمية، فتتضمن العديد من الخدمات التقليدية والرئيسية مثل النقل، والسفر، والتأمين، والاتصالات، والثقافة، والحاسوب، وتكنولوجيا المعلومات. وعند استثناء خدمات العمل من الصادرات الخدمية، فإن الواردات الخدمية تعادل خمسة أضعاف الصادرات الخدمية. ويصنف قطاع الخدمات الفلسطيني ضمن القطاعات غير المتطورة، وذلك لضعف ترابطه وتشابكه مع القطاعات الإنتاجية الأخرى، نظراً لغياب السياسات والقوانين اللازمة لتطويره. وقد انحصرت التجارة الخدمية الفلسطينية مع الأردن وإسرائيل. وفرضت إسرائيل العديد من القيود والعوائق، الأمر الذي حدّ من تطور قطاع الخدمات كما ونوعاً، حيث بقيت جودة الخدمات الفلسطينية أقلّ كثيراً من جودة الخدمات المناظرة لها في الأسواق العالمية.

وسيتركز البحث في هذه الدراسة على تحليل الآفاق الممكنة لتطور قطاع الخدمات الفلسطيني من خلال تحديد الفرص الممكنة لتنمية التجارة الخدمية الفلسطينية (صادرات وواردات)، وتوفير المعلومات والبيانات التي ستقرر الموقف التفاوضي

للمناطق الفلسطينية عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقية العامة المتعلقة بتجارة الخدمات.

## 1-2 أهداف الدراسة

بصورة عامة، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور التجارة الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1968-2000، أما الأهداف المحددة لها فهي على النحو التالي:

1. دراسة واقع التجارة الخدمية الفلسطينية من حيث تركيبها الهيكلي وتوزيعها الجغرافي وارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الصادرات والواردات الكلية، والنتاج القومي الإجمالي، والنتاج المحلي الإجمالي، والاستثمار، والحساب الجاري، وميزان المدفوعات.
2. تحديد العوامل التي تحكم تدفق الخدمات بين الأسواق الفلسطينية وأسواق الاستيراد والتصدير، وبخاصة مع السوق الإسرائيلية. وتشكل العوامل الإسرائيلية أهم عوامل التحكم، ولذلك، سيتم تقييم تأثير تحرير إسرائيل لتجارة الخدمات، مثل الاتصالات والسياحة على أداء الخدمات الفلسطينية.
3. تحديد المشكلات والمعوقات التي تواجهها تجارة الخدمات الفلسطينية والتعرف على متطلبات إعدادها وهيئتها للاندماج والتعامل مع الأسواق الإقليمية والعالمية. ويترتب على ذلك تحديد القطاعات الخدمية التي يمكن تطويرها من جهة، وتحديد الالتزامات والتعهدات العمودية والأفقية التي يمكن أن تقدمها فلسطين لتحرير تجارة الخدمات (GATS).
4. استخدام النماذج الكمية لإجراء التنبؤات اللازمة بحجم وقيمة الخدمات خلال الفترة 2001-2010، لأن توفير مثل تلك البيانات سيوفر للجهات المعنية رؤية محددة تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة بشأن التوسع في إنتاج الخدمات وتحديد القطاعات التي يمكن تحريرها، وبالتالي السماح للموردين الأجانب بإنتاجها



للأسواق المحلية، وتحديد القطاعات التي يجب حمايتها لفترة معينة نظراً لأهميتها في استيعاب القوى العاملة.

### 1-3 منهجية الدراسة

لإنجاز أهدافها، فقد استعرض في هذه الدراسة العديد من الأبحاث المتعلقة بتجارة الخدمات في العديد من البلدان النامية، للاستفادة من أداء وخبرة هذه الدول في تطوير الأنشطة الخدمية التي تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وذلك في ظل التطورات الإقليمية والعالمية خلال عقد التسعينيات، والتي توجت بالتوصل إلى الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS). كما جمعت البيانات المتعلقة بتجارة الخدمات الفلسطينية خلال الفترة 1968-2000 من مصادرها المختلفة. فمن كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي (Statistical Abstract of Israel) تم جمع بيانات التجارة الخدمية الكلية خلال الفترة 1968-1987 من حيث قيمتها الكلية وتوزيعها الهيكلي، وتشتمل على خدمات السفر، والنقل، والتأمين، وخدمات العمل، والخدمات الأخرى التي تتضمن الإنشاءات والحاسوب والمعلومات والثقافة والإعلام. كما جمعت البيانات المتعلقة بالتجارة الخدمية الفلسطينية مع إسرائيل من كتاب ميزان المدفوعات الإسرائيلي Balance of Payment، وذلك للفترة 1968-2000. أما بيانات الفترة 1988-1994 المتعلقة بالتجارة الخدمية الفلسطينية الكلية، فقد تم الحصول عليها من تقديرات صندوق النقد الدولي IMF، تلك التي تمت الاستعانة بها في إعداد الدراسات والتقارير الدورية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية (1999، 1998، 1997، IMF).

كما تم الحصول على بيانات تفصيلية للتجارة الخدمية الفلسطينية الكلية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة 1995-1998، مثل، النقل، والشحن، والسياحة والسفر، والتأمين، والخدمات غير الرئيسة مثل الثقافة والإعلام، والمعلومات والحاسوب والتعليم، أما بيانات العامين 1999 و2000، فقد تم ضبطها وتعديلها بما يتناسب مع أداء البيانات السابقة، وبخاصة الفترة 1995-1998.

ونظراً لصعوبة قياس العديد من المتغيرات الوصفية التي يتوقع أن يكون لها تأثير على تدفق الخدمات بين المناطق الفلسطينية وأسواق الاستيراد والتصدير، فلن يتم استخدام النماذج القياسية التقليدية، بل سيتم استخدام نماذج السلاسل الزمنية، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل عند صياغة وتحليل النموذج الاقتصادي للدراسة. كما سيتم الاستعانة بالدراسات التطبيقية لتفسير انتقال الخدمات بين أسواق التصدير والاستيراد (Sapir & Luiz، 1980، 1981)، وذلك مع الأخذ بالاعتبار الظروف الاستثنائية المتعلقة بالمشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتخلف والعزلة، وعدم الاندماج في الاقتصادات الإقليمية والدولية والتي تعزى في مجملها إلى العديد من القيود والعوائق والسياسات التي قامت إسرائيل بتطبيقها وتنفيذها منذ احتلالها لبقية الأراضي الفلسطينية العام 1967.

## 1-4 محاور الدراسة

لإنجاز أهداف الدراسة، فإنه سيتم التركيز على المحاور التالية:

- ✧ تحليل اتجاهات تجارة الخدمات الفلسطينية.
- ✧ التركيب الهيكلي والتوزيع الجغرافي لتجارة الخدمات الفلسطينية.
- ✧ مراجعة الأدبيات السابقة التي أنجزت حول التجارة الخدمية والإعداد لمفاوضات الجاتس، وكذلك الدراسات المتعلقة بالتعديلات المقترحة للاتفاق العام لتجارة الخدمات.
- ✧ محددات تدفق الخدمات الفلسطينية بين أسواق الاستيراد والتصدير ومدى ارتباطها بالتجارة الخدمية الإسرائيلية.
- ✧ الآثار المتوقعة للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الجاتس GATS.
- ✧ متطلبات تطوير تجارة الخدمات الفلسطينية والآليات المقترحة لاندماج فلسطين في التجارة الإقليمية والدولية.
- ✧ التحليل الكمي لتجارة الخدمات الفلسطينية.

❖ صياغة مجموعة من التوصيات إلى صانعي القرار والمهتمين بتطوير وتنمية التجارة الخدمية.

## 2- الأدبيات السابقة والدروس المستفادة من الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (GATS)

### 1-2 المقدمة

تعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) The General Agreement on Trade in Services (GATS) أول اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن أحكاماً للتعامل مع التجارة الدولية في الخدمات، وقد كان للنمو السريع والمتزايد في تجارة الخدمات أن دفع بالعديد من الدول إلى المطالبة بإدخال الخدمات والترتيبات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية في جولة أورغواي والتي أسفرت عن قيام منظمة التجارة العالمية في مطلع العام 1995. وقد بدأ الاهتمام بتجارة الخدمات منذ منتصف السبعينيات عندما ازدادت مساهمة التجارة الخدمية في التجارة الدولية للعديد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة التي حاولت عرض موضوع تجارة الخدمات في أثناء جولة طوكيو، لكن معارضة الدول الأوروبية في حينه أدى إلى تأجيل ذلك ليتم عرضه لاحقاً [حشاد، 1999].

ومنذ انتهاء جولة طوكيو وهي الجولة التي كانت قبل الأخيرة من جولات الجات لتحرير التجارة الدولية السلعية، بدأ الإعداد لمناقشة تحرير التجارة الخدمية أثناء جولة أورغواي التي استغرقت سبع سنوات خلال الفترة 1986-1993. وقد صدر العديد من الدراسات المتعلقة بالتجارة الخدمية عن المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأونكتاد وعن المنظمات الإقليمية، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي والتي ركزت في مجملها على اهتمامات ومصالح الدول النامية، ومنها الدول العربية والإسلامية، ويمكن تقسيم تلك الدراسات إلى ثلاثة أقسام:

1. مجموعة من الدراسات الوصفية التي استعرضت تطور إنتاج وتصدير واستيراد الخدمات والإمكانات المتاحة لتطوير القطاعات الخدمية التي يتم الاعتماد عليها في إنتاج الخدمات الرئيسية، والخدمات غير الرئيسية. وذلك لتحديد السياسات اللازمة لتطوير القطاعات الخدمية مثل الاتصالات والمصارف والنقل التي يعتمد عليها في إنتاج خدمات أخرى.
2. مجموعة الدراسات التي تم إنجازها قبل التوصل إلى الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات. وقد استعرضت تلك الدراسات البحث في آفاق التجارة الخدمية في كل بلد في ظل المفاوضات التي كانت تجرى خلال جولة أورغواي، وكذلك نتيجة للتوسع في تجارة الخدمات خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات. وقد ركزت تلك الدراسات على السياسات التي يمكن صياغتها واستخدامها لتحرير التجارة الخدمية وآليات تنفيذها. كما تمت الاستعانة بنظرية التجارة الدولية لتفسير تدفق الخدمات بين الدول المصدرة والمستوردة من جهة، وتحديد العوائق التجارية وغير التجارية التي تحد من توسع الخدمات الدولية من جهة أخرى.
3. وعند استكمال مفاوضات جولة أورغواي بشأن تحرير تجارة الخدمات منذ منتصف سنة 1995 والانتهاؤ من المفاوضات المتعلقة بشأن انتقال الأشخاص، وتحرير التجارة في خدمات الاتصالات الأساسية والمالية، فقد أتفق على الاستمرار في إجراء مفاوضات بشأن تحرير تجارة الخدمات في مطلع العام 2000. ومنذ منتصف التسعينيات، صدر العديد من الدراسات بشأن تقييم الاتفاق العام لتحرير تجارة الخدمات، وبخاصة تلك المتعلقة بالدول النامية ومنها الدول العربية والإسلامية، وقد تضمنت تلك الدراسات العديد من التوصيات لصانعي القرار والمفاوضين للاعتماد عليها في جولة المناقشات التي بدأت منذ العام 2000

وقبل تقييم تلك الدراسات للاستفادة منها في معرفة الإمكانيات المتاحة لتحرير التجارة الخدمية الفلسطينية بعد الانتهاء من تأهيلها وهيكلتها، استعرضت القواعد العامة لتنظيم التجارة في الخدمات مع التركيز على القضايا التي تقع ضمن اهتمامات الدول النامية، وذلك لاستخلاص النتائج والتوصيات التي يمكن أن يستفاد منها والاعتماد عليها

في صياغة السياسة التجارية الفلسطينية، وتعزيز فرص التبادل التجاري الخدمي بين المناطق الفلسطينية والخارج، وبخاصة مع الأقطار ذات العضوية في منظمة التجارة العالمية، والموقعة على الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات (الجاتس). بالإضافة إلى ذلك، فإن دراسة وتحليل الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات مع الاستفادة من تجربة الدول النامية في تحرير تجارتها الخدمية، وتحديد التزاماتها بشأن ذلك، قد باتت ضرورياً لصياغة أية سياسة مستقبلية بشأن تحرير التجارة في الخدمات. وقبل البدء باستعراض الدراسات السابقة، فإنه سيتم عرض أهم القواعد التي تم الاعتماد عليها في التوصل إلى الاتفاق العام لتحرير تجارة الخدمات، وذلك لبيان مدى مساهمة الدراسات في مساعدة المفاوضين بشأن التوصل إلى الاتفاق العام لتحرير تجارة الخدمات، وكذلك الانتقادات التي وجهت إلى تلك الاتفاقية بعد التوصل إليها وكيفية معالجتها.

## 2-2 القواعد العامة لتنظيم التجارة الخدمية

تمخضت جولة أورغواي للمفاوضات التجارية خلال الفترة 1986-1994 عن اعتماد مجموعة جديدة من القواعد التي تحكم تجارة الخدمات والتي تشمل على مجال واسع من الخدمات المصرفية، وخدمات الأعمال، مثل الخدمات المهنية وخدمات الحاسوب والبحث والتطوير، وخدمات التشييد والنقل والسياحة والتوزيع، والخدمات التربوية والبيئية. وقد جاء الاهتمام بتجارة الخدمات بعد أن نمت التجارة العالمية في الخدمات نمواً مطرداً في منتصف الثمانينيات، بحيث وصلت إلى 20% من إجمالي التجارة الدولية. وقد حرصت الدول النامية والمتقدمة، على حد سواء، منذ بدء جولة أورغواي، على إنشاء إطار لإدخال هذه التجارة تحت الضوابط الدولية، وذلك بهدف توسيع تلك التجارة في ظروف من الشفافية والتحرير التدريجي كوسيلة من وسائل تعزيز النمو الاقتصادي، وبخاصة في البلدان النامية، وذلك في ظل توازن شامل بين الحقوق والالتزامات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> تم الاعتماد في مراجعة الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات من العديد على المصادر، مثل:

وقد منح الاتفاق العام لتجارة الخدمات الدول النامية فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، ابتداء من العام 1995، يحق لأي بلد خلال هذه الفترة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القطاعات الخدمية، وإن كانت لا تتسجم أو تتواءم مع القواعد التي تحكم مشاركة عضوية البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية والاتفاق العام لتجارة الخدمات. وتغطي اتفاقية الخدمات الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول ذات العلاقة بتجارة الخدمات، سواء أكانت على شكل إجراءات أم قرارات أم قوانين لتنظيمها وفقاً لأهدافها ومصالحها الاقتصادية. وعلى الرغم من تلك المرونة الممنوحة للدول المعنية بالانضمام للاتفاق العام لتجارة الخدمات، فإن هناك العديد من الالتزامات والتعهدات التي يجب على كل دولة الالتزام بها مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع التنموية للدولة العضو، وهذا يعني أن بإمكان الدولة العضو التوقف عن تنفيذ تلك التعهدات تدريجياً إذا تعارض ذلك مع مستوى التنمية الاقتصادية والأهداف التكنولوجية للبلد.

## 2-2-1 معاملة الدولة الأكثر رعاية

سمح الاتفاق العام لتجارة الخدمات (الجاتس)، بأن تكون للبلدان النامية الحق في الإبقاء على بعض التدابير التي لا تتفق مع مبدأ الدولة الأكثر رعاية الذي يقصد به بأن يقوم البلد Z بمنح مزايا للبلد X الذي يقوم بإنتاج وتوريد الخدمات التي لا تقل عن تلك المزايا التي تمنح للبلد Y، والذي يقوم بإنتاج وتصدير خدمات مماثلة لتلك التي ينتجها البلد X. وهذا الالتزام يعني أن أسواق الدولة Z تكون مفتوحة دون تمييز للخدمات الواردة من الدولتين X وY. وإذا دخلت الدولة Z في إطار من التعاون الإقليمي مع X، فيحق للدولة Z أن تميز في المعاملة بين الدولتين X وY إذا كان للتعامل مع الدولة Y تأثير سلبي على ميزان المدفوعات للدولة Z، أو إذا كانت هناك مصالح للدولة Z مع الدولة X للتكامل في مجال أسواق الخدمات والعمل.

- 
- اتفاقية الجات وأثرها على صناعة التأمين العربية الصادرة عن الاتحاد العام العربي للتأمين، 1995.
  - دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجاري العالمي الصادرة عن مركز التجارة العالمي، جنيف.

## 2-2-2 مبدأ المعاملة الوطنية

أجازت الجاتس للدول النامية أن تقوم بحماية صناعة الخدمات المحلية مقابل تطبيق أنظمة محددة على الموردين الأجانب مختلفة عن تلك الأنظمة التي يتم التعامل بموجبها مع الموردين المحليين لتوفير الحماية لصناعة الخدمات المحلية، وذلك لفترة محددة لا تزيد على عشر سنوات. وبعد انتهاء تلك المدة، تقوم الدولة بتطبيق أنظمة على الخدمات المستوردة مشابهة لتلك الأنظمة المفروضة على الخدمات المنتجة محلياً، بحيث يتم التوصل لذلك عبر المفاوضات لتحديد القطاعات الرئيسية والفرعية التي سيتم تحريرها، بحيث تحصل الخدمات الرئيسية والفرعية المستوردة على المعاملة نفسها التي تنطبق على الخدمات المماثلة محلياً.

## 2-2-3 التعهدات والالتزامات

يقصد بالتعهدات مجموعة التدابير والإجراءات التي يمكن أن يتخذها البلد انسجماً مع قواعد الجاتس لتتوافق معها تدريجياً أو مباشرة. ويتوقع من تلك التدابير والإجراءات أن يكون لها تأثير على نشاط موردي الخدمات الأجانب، وتشمل تلك التدابير:

1. تدابير تقيّد دخول موردي الخدمات الأجانب أو/و الخدمات نفسها.
2. تدابير تميز بين الموردين المحليين والأجانب أو/و منتجات الخدمات المحلية والأجنبية.

ويمكن تقسيم تلك التدابير إلى قسمين: 1. تدابير أفقية. 2. تدابير عمودية أو قطاعية. وسيتم تناول كل منها بالتفصيل.



## 2-3-2-1 التدابير الأفقية

يقصد بالتدابير الأفقية، الإجراءات التي تنظم انتقال الأشخاص والموردين للخدمات والذين يرغبون بالاستثمار وإقامة المشاريع المشتركة خارج بلدانهم. وكانت مطالب الدول النامية تتركز على التعهدات الأفقية التي تجيز للمهنيين العمل في الخارج. وقد أصرت الدول النامية على الوصول إلى تعهدات أفقية تعمل على زيادة مشاركتها في توريد الخدمات إلى أسواق الدول المتقدمة، وتشتمل تلك التعهدات على ما يلي:

1. السماح بوجود تجاري على أساس المشاريع المشتركة.
2. السماح للمورد الأجنبي بأن يمتلك حصصاً من الأسهم في المشروع المشترك، بحيث لا تشكل أغلبية الحصص.
3. تعيين عدد معين من المواطنين المحليين في مجلس الإدارة.
4. استخدام التقنية وخبرات إدارية مناسبة في إنتاج الخدمات.
5. تدريب الموظفين المحليين.

## 2-3-2-2 التعهدات العمودية

وتقتصر التعهدات العمودية على قطاعات خدمية معينة. وتعد الدول النامية الأكثر استخداماً للتعهدات العمودية أو القطاعية من الدول المتقدمة. ويعتمد نوع القيود الواردة في الجداول القطاعية على خصائص نشاط الخدمة، وعلى الشكل الذي يتبع في عقد صفقاتها. فبالنسبة لقطاع خدمات التشييد والخدمات الهندسية المرتبطة بها، فإن التعهدات القطاعية تنصب على إلزام موردي الخدمات بإقامة مكتب في البلد الذي ستقدم فيه الخدمة، علاوة على قواعد السماح باستخدام الفنيين والعمال اللازمين للنشاط لمدد مؤقتة. ويتم تنظيم حقوق الأشخاص عند دخولهم والبقاء مؤقتاً في دولة ما، بهدف تقديم إحدى الخدمات المتعلقة بنشاطهم، ولا تغطي الاتفاقية حقوق الأفراد في العمل بشكل دائم، أو الإقامة الدائمة في إحدى الدول الأجنبية، ولم تسفر هذه الاتفاقية سوى على عدد محدود من الالتزامات التي تم التوصل لها في منتصف 1995.

## 2-2-4 المعاملة الخاصة للدول النامية

على ضوء التباين في درجة تطور صناعات الخدمات بين الدول المتقدمة والنامية، فقد جاءت اتفاقية الجاتس بالعديد من الاستثناءات لمساعدة الدول النامية وذلك من خلال:

- مطالبة الدول المتقدمة بفتح أسواقها لمنتجات الخدمات من الدول النامية. ويترتب على ذلك قيام الدول المتقدمة بإصدار التشريعات والقوانين التي تسهل وتكفل تدفق الخدمات المنتجة من البلدان النامية إلى أسواقها.
- السماح للدول النامية بالاحتفاظ بمستويات حماية أعلى لقطاعاتها الخدمية بهدف تعزيز نمو صناعات الخدمات في هذه الدول، مع منح هذه الدول المرونة الكافية بفتح عدد قليل فقط من القطاعات للمنافسة مع الخدمات المستوردة وتحرير أنواع محدودة فقط من الخدمات مثل الاتصالات، والنقل والسياحة.
- إعطاء الحق للدول النامية عند تعهدتها بتحرير تجارتها الخدمية من فرض شروط على الموردين الأجانب الراغبين في الاستثمار في صناعة الخدمات، أو الراغبين في إنشاء مشروع لهم، أو التواجد بأي شكل من أشكال الوجود التجاري على أراضي هذه الدولة مثل اشتراط إنشاء مشروعات مشتركة أو إتاحة حرية وصول الشركة المحلية إلى تقنياتهم، وإلى معلوماتهم وقنوات التوزيع الخاصة بهم.

## 2-3 مراجعة الدراسات التي صدرت قبل التوصل إلى اتفاقية الجاتس

أعد نقولايدس (Nicolaidis, 1995) دراسة ركز فيها على أهمية جولة أورغواي 1986-1994 في تحرير تجارة الخدمات وإلغاء السياسات التمييزية التي تتبعها العديد من الدول تجاه المنتجين المحليين والأجانب للخدمات. وتحاول هذه الدراسة مناقشة مستقبل إنتاج وتجارة الخدمات، وبخاصة في بلدان جنوب شرق آسيا، فهل ستصبح تلك الدول ذات اقتصادات كثيفة الخدمات، سواء اعتمدت في إنتاجها على

العمل أو المعلومات، وما مدى تأثير ذلك على التجارة الخارجية لتلك الدول. وكانت المناقشات حول تحرير تجارة الخدمات متزامنة مع تحرير التجارة السلعية. وقد تم التركيز على أن تحرير التجارة الخدمية ستكون له آثار مباشرة وملموسة على التجارة الخارجية بشكل عام، حيث يعتبر تحرير التجارة الخدمية شرطاً كافياً لتحرير التجارة السلعية.

وتتوقع الدراسة تزايد أهمية التجارة الخدمية من جوانب عدة:

1. ظهور خدمات جديدة يعتمد إنتاجها على التكنولوجيا مثل تكنولوجيا المعلومات.
2. ارتفاع الطلب المحلي على عوامل الإنتاج اللازمة لإنتاج الخدمات مثل الخدمات المهنية.
3. زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإنتاج الخدمات المباشرة في الخارج نظراً لأغراض تكلفة الإنتاج عند استخدام تكنولوجيا مع عمالة رخيصة (ماهرة وغير ماهرة)، حيث يتم تكييف وتبني تكنولوجيا متوائمة مع مستوى العمالة.
4. أدى اكتساب العديد من البلدان للعديد من الخبرات من الخارج إلى التوجه نحو إنتاج خدمات مهنية تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، من خلال إقامة وجود تجاري في الخارج، أو انتقال الأشخاص لإنتاج خدمات يتم تسويقها في تلك الأقطار مباشرة.

وفي دراسة قام بإعدادها (هولمس 1990 Holmes) حول التكامل في مجال الخدمات بين الاقتصادات المتجاورة والمتماثلة، كما هو الحال بالنسبة لأستراليا ونيوزيلندا، ظهرت أهمية التجارة في الخدمات عند إلغاء القيود المفروضة على التجارة السلعية. ويعتمد تنشيط التبادل السلعي بين البلدين على تكثيف التعاون فيما بينها في مجال الخدمات لتنشيط التبادل التجاري بينهما من جهة، والتعاون في مجال الاستيراد والتصدير من الخارج من جهة أخرى. ولذلك، عادت هذه الورقة لتركز على أهمية جولة أورغواي للخدمات، من أجل وضع الترتيبات اللازمة لتحرير تجارة الخدمات. وهذا ما حدث بالفعل، حيث تم أخذ ذلك بعين الاعتبار في الاتفاق العام لتحرير تجارة

الخدمات. ولم يكن ممكناً أن يتم إلغاء أو تخفيف القيود بسبب غياب الترتيبات والآليات التي تقود إلى ذلك، مع التركيز على المكاسب التي يمكن تحقيقها عند تحرير تجارة السلع والخدمات، مثل زيادة كفاءة الإنتاج، وتبادل العمالة الماهرة، والوصول إلى سياسات اقتصادية كلية فعالة في ظل غياب الحماية التجارية.

كما قام كوبريا Quibria 1990، بعرض إطار نظري لنظرية التجارة الدولية في مجال الخدمات، وذلك بصياغة تعريف محدد للخدمات وآلية تسعيرها، ومحددات تحرير تجارة الخدمات مع التركيز على الاقتصادات النامية. كما تناولت الدراسة أشكال تدفق الخدمات بين المنتجين والمستخدمين، والإجراءات التمييزية التي تطبقها الدول في مجال تجارة الخدمات بين الموردين المحليين والأجانب من جهة، وبين الموردين الأجانب من جهة أخرى، وبخاصة في مجال انتقال الأشخاص، وإقامة الوجود التجاري. وقد ركزت هذه الدراسة على حصر وتحديد العوائق التي يمكن أن تقيد عملية التحرير التدريجي أو المباشر لتجارة الخدمات في الدول النامية، وذلك لصياغة الآليات المناسبة لتحرير تجارة الخدمات على المستوى الثنائي أو المتعدد بين الدول عند الأخذ بعين الاعتبار القضايا التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- استخدام التكنولوجيا في ظل كثافة العمل لإنتاج الخدمات.
- مدى اعتماد تحرير تجارة الخدمات على توفر البنية التحتية، التعليم بالتجربة والخطأ، والأفق القومي، والمؤثرات الخارجية.
- انتقال العمالة والأشخاص من البلدان النامية إلى المتقدمة.
- تأسيس الوجود التجاري للبلدان النامية في الدولة المتقدمة.
- الموازنة بين التحرير الشامل لتجارة الخدمات والتحرير القطاعي.

وتعكس تلك القضايا مدى الاختلاف في الاهتمامات والمصالح بين الدول المتقدمة والنامية والتي ظهرت لاحقاً في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عندما أصرت

الدول النامية على الحصول على العديد من الاستثناءات عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.

وقد أعدت سكرتارية منظمة المؤتمر الإسلامي دراسة لاستشراف أهمية تجارة الخدمات بالنسبة لدول منظمة المؤتمر الإسلامي (Guiler, 1984). وكانت مشاركة دول المنظمة مماثلة لمساهمة الدول النامية في تجارة الخدمات بالنسبة للتجارة العالمية، وإن كانت تزداد تدريجياً. ويعاني الميزان التجاري الخدمي لدول المنظمة من عجز مستمر ومتزايد على الرغم من اختلاف ومحدودية هيكل وتركيب الخدمات من دولة إلى أخرى. فبينما تعتبر تعويضات العاملين من أهم صادرات الخدمات للعديد من دول المنظمة مثل مصر، وتركيا، والأردن، وسوريا، واليمن، والسودان، وباكستان، وتونس، فإن عائدات الاستثمارات لعوائد النفط كانت من أهم بنود الخدمات للدول الإسلامية البترولية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في عرضها لمؤشرات وتطورات التجارة الخدمية في 46 دولة إسلامية من خلال استعراض الميزان التجاري الخدمي لكل دولة، وقطاعات الخدمات التصديرية والاستيرادية. كما عالجت الدراسة العديد من القضايا المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات مع التركيز على عرض مضمونها بالنسبة للدول النامية.

وفي دراسة أولية حول المناقشات النهائية لاتفاقية الجاتس، (Ongur, 1995)، فقد وجد أن مناقشات الجاتس حول تجارة الخدمات لم تأخذ بعين الاعتبار مجمل اهتمامات الدول النامية، والتي رفضتها بشدة في حينه، وإن تفهمت الدول المتقدمة احتياجات الدول النامية. وقد طرح موضوع الحماية مع تحديد الفرق بين الإجراءات الكمية وغير الكمية التي تستخدم لحماية الإنتاج المحلي من السلع والخدمات. وقد ترتب على ذلك، أن أعطي الحق لكل دولة في اختيار الأسلوب المناسب لحماية وتنظيم إنتاجها المحلي من الخدمات وفقاً لأهدافها وسياساتها.

ومع أن الدول المتقدمة تعتبر من الدول المصدرة والمستوردة لأكثر من 70% من التجارة الخدمية العالمية، فقد اقترحت الدراسة عددا من المنافذ التي يمكن للدول النامية أن تستفيد منها لتنشيط مساهمتها في التجارة الخدمية ومن تلك المنافذ:

1. إنتاج خدمات وسيطة يمكن تصديرها إلى الدول المتقدمة لاستخدامها في إنتاج خدمات نهائية مثل الخدمات المهنية والقانونية، والهندسية، وخدمات البحث والتطوير.
2. استيراد خدمات وسيطة من الدول المتقدمة لإنتاج خدمات يتم استهلاكها محلياً، أو تصديرها للخارج، مثل خدمات تكنولوجيا المعلومات، وخدمات الحاسوب، وخدمات المؤتمرات، وإصلاح المعدات والصيانة.
3. نقل التكنولوجيا والحصول على الاستثمارات لإنتاج الخدمات الوسيطة والخدمات النهائية، مثل خدمات الحاسوب، والبحث، والتطوير.

وتكمن أهمية هذه التوصيات بأن أصبحت من أهم الأسس التي تقوم عليها التجارة الخدمية بين البلدان المتقدمة والنامية، فبينما تخصصت الدول المتقدمة في إنتاج وتصدير الخدمات كثيفة المعلومات، فإن الدول النامية قد تخصصت في إنتاج وتصدير خدمات كثيفة العمل.

## 2-4 مراجعة الدراسات التي صدرت بعد التوصل إلى اتفاقية الجاتس

استعرضت التهامي Tohami في دراسة أجرتها حول قطاع الخدمات في مصر (2001)، الالتزامات والتعهدات التي يمكن أن تقدمها مصر بمقتضى الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الجاتس)، وتقارن الدراسة بين التزامات مصر بمقتضى الجاتس والتزامات الدول النامية الأخرى. وتخلص الدراسة إلى أن نمط هيمنة القطاع العام في مجال الخدمات خلق احتكارات حكومية تؤدي في ظلها قضايا الخصخصة ومكافحة الاحتكار إلى إبطاء عملية التحرير والتقييد بالتزامات الجاتس.

وقد ركزت الدراسة على أن الاحتكارات الحكومية للخدمات منذ بداية التسعينيات تعتبر من أهم العوائق التي لا تسمح بمشاركة القطاع الخاص في إنتاج تلك الخدمات، وذلك في ظل غياب التشريعات والترتيبات التي تنظم عملية التحول في إنتاج الخدمات من القطاع العام إلى مشاركة القطاع الخاص. كما أن توجه الحكومة نحو تحرير قطاع الخدمات للوصول إلى العديد من الأهداف مثل زيادة كفاءة إنتاج الخدمات يمكن أن يتزامن مع تحرير التجارة السلعية.

وتوصي الدراسة بالبداية بتحرير القطاعات الخدمية تدريجياً التي يمكن للقطاع الخاص المحلي أن يمتلك نسبة عالية من رأسمال تلك القطاعات، ويكون قادراً على توفير العديد من الحوافز للمنتجين المحليين، وذلك قبل السماح للموردين والمنتجين الأجانب بالدخول إلى الأسواق المصرية. وقد اقترحت الدراسة عدداً من القطاعات التي يمكن البدء بتحريرها وهي الاتصالات والنقل والخدمات المصرفية.

كما قام هوكمان وماتو (Hoekman and Mattoo, 2000) بتحليل المكاسب التي يمكن أن تحققها الدول النامية عند انضمامها لاتفاقية الجاتس، وذلك من خلال تقييم مدى أهمية تلك الاتفاقية بالنسبة للدول النامية، وتحديد السياسات التي يجب أن تتخذها الدول للوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة في مجال الخدمات. ومع تزايد الأهمية النسبية لتجارة الخدمات بالنسبة للاقتصاد القومي في الدول النامية، فإن فرض إجراءات الحماية على الاستثمار الأجنبي في تجارة الخدمات سيفيد في المقام الأول الصناعات المعنية بإنتاج الخدمات، ولكن ذلك سيكون على حساب المستهلكين والمستخدمين لتلك الخدمات، وذلك بسبب إنتاج تلك الخدمات بتكلفة مرتفعة وجودة منخفضة، ما يعني تراجع معدلات النمو الاقتصادي. ويرى الباحثان أن تحرير تجارة الخدمات من خلال تطوير التشريعات المحلية، بما ينسجم مع قواعد الجاتس، سيؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية، وكفاءة توزيع الموارد، والتوجه نحو استخدام المزيد من التكنولوجيا لإنتاج خدمات بتكلفة منخفضة وجودة عالية، حتى يمكن لمنتجي الخدمات المحليين منافسة الموردين الأجانب لتلك الخدمات. ولذلك، فإن عملية التحرير التدريجي لتجارة

الخدمات، غالباً ما تكون، عملية إعادة ترتيب وتنظيم القطاعات الخدمية من خلال اللوائح والتشريعات التي تنظم جوانب الإنتاج والتصدير والاستيراد التي تؤدي إلى التوصل إلى إصلاحات جذرية في هياكل الأسواق الخدمية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن إجراء إصلاحات في الأنظمة والتشريعات المتعلقة بتجارة الخدمات، يمكن أن يسهم بإعادة النظر في العديد من قواعد الجاتس، لتصبح متوازنة وشاملة بالنسبة للدول النامية بدلاً من اللجوء إلى الاستثناءات، أو تأجيل انضمام الدول النامية إلى اتفاقية الجاتس والاستفادة من مزاياها حتى يمكن للجاتس تنشيط تجارة الخدمات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ويمكن للدول النامية التوجه نحو تحرير تجارتها الخدمية بتقديم العديد من التعهدات القطاعية بدلاً من التأجيل لفترات انتقالية، وبخاصة أن ما قامت به الدول المتقدمة تجاه تحرير تجارة الخدمات وبخاصة ما يتعلق منها بإقامة الوجود التجاري والانتقال المؤقت للأشخاص إلى بلد آخر لتقديم الخدمات، سيشكل حافزاً أمام الدول النامية لإجراء إصلاحات في القوانين والأنظمة واللوائح المتعلقة بتجارة الخدمات، والدخول في محادثات شاملة مع الدول المتقدمة، لجعل الاتفاقية العامة للجاتس أداة تساعد على إجراء الإصلاحات التشريعية، بحيث تصبح الأنظمة واللوائح السارية في كل بلد منسجمة مع تلك السارية في البلدان الأخرى، عندما تكون اتفاقية الجاتس مرجعاً عند صياغة وإصدار اللوائح والأنظمة المحلية.

كما عرض روبرت (Robert, 2000) أهم القضايا التي تهم الدول النامية عند إجراء المباحثات والنقاشات حول اتفاقية الجاتس في يناير 2000. وتتحصر تلك القضايا فيما يلي:

1. إن اتفاقية الجاتس التي تم التوقيع عليها في سنة 1997 لم تكن متوازنة، ولم تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول النامية، وبخاصة ما يتعلق منها بالإنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة وإقامة التواجد التجاري فيها. فهناك قيود غير محدودة يتم تنفيذها



من خلال اللوائح والأنظمة التي تصدرها الدول المتقدمة للحد من دخول الخدمات ومورديها إلى أسواقها من الدول النامية.

2. أن تقوم الدول المتقدمة بإنهاء إجراءات الحماية كافة التي تفرضها أمام دخول الأشخاص والعمال من الدول النامية إلى أسواقها، وذلك لتشجيع الدول النامية على الاستفادة من الجاتس، وإجراء العديد من الإصلاحات في أسواق الخدمات، وهي تتقدم بتعهدات واضحة ومحددة تجاه تحرير تجارتها الخدمية، بحيث تكون إجراءات التحرير للتجارة الخدمية في الدول النامية والمتقدمة متماثلة على حد سواء.

3. أن تقوم الدول النامية بتحرير قطاعاتها الخدمية التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج وتصدير الخدمات، وذلك لفتح المجال أمام الدول المتقدمة للنفوذ إلى أسواق الدول النامية لتقديم الخدمات المهنية (قانون، ومحاسبة، وهندسة) وخدمات الحاسوب والبحث والتطوير والخدمات العقارية وخدمات الأعمال والبيئة.

كما تمت مناقشة الآفاق الممكنة لتجارة الخدمات في الاقتصادات الناشئة في دراسة قام بإعدادها كوستكي وفيهرفاري (Kostecki and Fehervary, 1999). ويظهر في تلك الاقتصادات أن هناك استقطاباً حول نوعين من الخدمات وهي:

1. الخدمات التقليدية التي يتم إنتاجها وفقاً للوضع التكنولوجي السائد ووفقاً لظروف العرض والطلب المحليين.
2. الخدمات التي يتم استيرادها وتصديرها وفقاً للعلاقات التجارية مع العالم الخارجي.

وتعتبر الخدمات المالية، وخدمات الاتصالات، والأعمال، وخدمات السياحة، من القطاعات الخدمية التي تربط الاقتصادات الناشئة مع الاقتصادات المتقدمة. وكلما ازدادت الاستثمارات المحلية والأجنبية في تلك القطاعات تطورت تجارة الخدمات لحساب هذه القطاعات، وانعكس تأثيرها مباشرة على الخدمات التقليدية مثل تجارة التجزئة والتوزيع والتسويق.

وتتمتع الاقتصادات الناشئة بجاذبية تجاه الاقتصادات المتقدمة من حيث إمكانية إنتاج الخدمات في الاقتصادات الناشئة بتكلفة منخفضة وعمالة ماهرة كمدخلات وسيطة لخدمات تدخل في إنتاج خدمات نهائية في الدول المتقدمة. وهذا يعني أن تصدير الخدمات من الدول الناشئة إلى الاقتصادات المتقدمة يتزامن، أيضاً، مع استيراد الدول الناشئة للعديد من الخدمات مثل التكنولوجيا التي تدخل في إنتاج الخدمات الوسيطة والنهائية في الدول النامية. فنجد مثلاً أن دخول الدول المتقدمة لبناء شبكات الاتصال في الدول الناشئة والمتحولة يساعد الأخيرة على تصدير العديد من الخدمات من خلال خدمات الاتصالات مثل الخدمات المهنية والمحاسبية والأبحاث وغيرها. ولذلك، فإن تطوير وبناء الخدمات الرئيسية في البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية لإنتاج خدمات غير رئيسية يعتمد في المقام الأول على حجم الاستثمارات في البنية التحتية وعلى توفر ظروف المنافسة والتشريعات التي تنظم ذلك.

وبناء على ما أتفق عليه في سنة 1997، بشأن المزيد من المناقشات حول الاتفاق العام لتجارة الخدمات في سنة 2000، فقد قامت سكرتارية الأونكتاد بناء على مذكرة من البنك الإسلامي للتنمية بإعداد دراسة حول القضايا المتعلقة بالتجارة الخدمية التي تهم الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومن أهم الأحكام التي نوقشت كان التزام فتح الأسواق، ولذلك فقد ركزت هذه الدراسة على إضافة بعض الأحكام التي ينبغي الاستفادة منها إلى أقصى حد أثناء المفاوضات، من حيث البحث في آليات تخفيف القيود المفروضة على الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة، وبخاصة التي تهمها وتعزز قوتها التصديرية وتسهل مهام الاستيراد.

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل وتحديد مصالح الدول الإسلامية في مفاوضات الجاتس. فهناك العديد من أطر الجاتس تحتاج إلى مزيد من التوضيح، وبخاصة ما يتعلق بمبادئ معاملة الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية. كما تقوم الدراسة بآليات

لتحديد أولويات التفاوض، وبخاصة ما يتعلق منها بشأن التعاون المتبادل بين أسواق الدول النامية والمتقدمة.

كما قدمت الدراسة مجموعة من الملاحظات حول كل قطاع من قطاعات الخدمات الرئيسية وهي في مجملها قد استخلصت من أوراق أعدتها الأمانة العامة لـ WTO لمرحلة تبادل المعلومات استعداداً لاستئناف المفاوضات. وهناك مجموعة من الشروط المحسنة لزيادة مشاركة الدول النامية في التجارة العالمية للخدمات وإقامة نقاط اتصال لتسهيل نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، مثل معالجة انتقال الأشخاص الطبيعيين، وإقامة الوجود التجاري، وعلاقة التجارة بالبيئة، والتجارة الإلكترونية. أما النقاط التي تركز عليها الدراسة لأخذها بعين الاعتبار عند استئناف المفاوضات فهي:

1. ضرورة التوسع في إنشاء الأطر المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الخدمية.
2. إن الدول النامية ومنها الدول الإسلامية ستظل بحاجة إلى وضع ضوابط تنظيمية لتحرير تجارة الخدمات لتحقيق أهداف السياسة الوطنية.
3. مساعدة وتشجيع الدول النامية على زيادة مشاركتها في التجارة العالمية، بحيث يتم تحرير القطاعات الخدمية التي تتلاءم مع خططها وسياساتها الاقتصادية.

## 2-5 الدروس المستفادة من مراجعة الدراسات السابقة

ركزت الدراسات السابقة على العديد من المحاور منها:

1. أهمية تجارة الخدمات بالنسبة لاقتصادات الدول النامية، وجاء التركيز على أهمية التوسع في تجارة الخدمات كشرط كاف لتنشيط التجارة السلعية بشكل خاص وتنمية الاقتصاد بشكل عام.
2. تحديد القطاعات الخدمية التي يجب تحريرها في الدول النامية لتعزيز مركزها التنافسي، كما هو الحال بالنسبة للتجارة السلعية، بحيث يكون التبادل الخدمي بينهما: (أ) وفقاً للتجارة في الخدمات داخل القطاع المستهدف (ب) التجارة بين القطاعات الخدمية، وهذا من شأنه أن يعزز من تبادل الخدمات النهائية والوسيطية بين البلدان النامية والمتقدمة.
3. كما تعكس تلك الدراسات مدى الفجوة في تطوير التجارة الخدمية بين الدول المتقدمة والنامية. وقد استحوذت مناقشات الجاتس في جولة أورغواي وما بعدها على وضع الآليات التي تعزز من دور الدول النامية في التجارة الخدمية العالمية، وذلك بالحصول على العديد من الاستثناءات، وهذا يشكل مدخلاً مهماً للمعنيين بتنمية وتطوير التجارة الخدمية الفلسطينية التي تعاني من القيود والعوائق التي فرضتها إسرائيل عليها منذ العام 1967، الأمر الذي جعلها متخلفة وغير متطورة عما عليه الوضع في الاقتصادات العربية المجاورة مثل مصر والأردن.

وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة قد تناولت بشكل عام العديد من القضايا المتعلقة بتحرير التجارة الخدمية من الدول النامية، فإنها ستعتبر أساساً وإطاراً يعتمد عليه في معالجة المشكلات التي تعاني منها التجارة الخدمية الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الاقتصاد الفلسطيني الذي يخضع للسياسات الاقتصادية والمصالح الأمنية. وفي الغالب، فإنه يتم فرض تلك السياسات والمحافظة على تلك المصالح من خلال إجراءات وقيود يتم فرضها مباشرة على التجارة الخارجية الفلسطينية.

### 3- تجارة الخدمات الفلسطينية

ازدادت أهمية التجارة الخدمية في الاقتصاد الفلسطيني بين العامين 1999 و2000، حيث بلغت مساهمتها في التجارة الخارجية الفلسطينية الكلية 18% مع نهاية العام 2000، وعند إدراج تحويلات العاملين الفلسطينيين ضمن بنود صادرات الخدمات (مقبوضات) من إسرائيل وغيرها (صادرات العمل)، فإن النسبة قد تتجاوز 30% من الحجم الكلي للتجارة الخارجية الفلسطينية. وتعزى أهمية تجارة الخدمات الفلسطينية إلى دورها في تنمية وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية الفلسطينية، وبخاصة مع الأقطار العربية المجاورة مثل الأردن، وذلك في ظل البحث المستمر حول السبل الممكنة لتعزيز تلك العلاقات، وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى القصور غير المبرر لدى مختلف الجهات الرسمية في تجارة الخدمات. وقد أغفلت الاتفاقات الثنائية التي تم توقيعها مع مختلف الدول أية صياغة لواقع وآفاق تجارة الخدمات الفلسطينية قياساً بالتجارة السلعية. فعلى سبيل المثال، وصل حجم التبادل التجاري السلعي الفلسطيني-الأردني إلى حوالي 50 مليون دولار بين العامين 1998 و2000، في حين أن حجم التبادل التجاري الخدمي بين البلدين قد تجاوز 400 مليون دولار سنوياً خلال تلك الفترة [ماس 2000b]. بالمقابل، وضع الاتفاق التجاري الفلسطيني-الأردني صياغات عدة للتبادل السلعي بما يفوق أهمية التبادل السلعي بين البلدين، وبخاصة أن التجربة بعد ذلك أثبتت عدم فاعلية وتأثير تلك الاتفاقات على اتجاه التبادل السلعي، الذي شهد تراجعاً مستمراً منذ توقيع تلك الاتفاقات، هذا في الوقت الذي تتزايد فيه أهمية التبادل التجاري الخدمي بين البلدين، دون الاهتمام بالآفاق الممكنة لهذا التبادل، والتدفقات المالية الناتجة عنه. والواقع أن المسؤولية في هذا الإغفال لأهمية وحجم تجارة الخدمات الفلسطينية المتزايدة، يمكن أن تعزى إلى العديد من الجهات الرسمية، حيث المسؤولية الأولى والأهم تقع على الجهات ذات العلاقة بحصر وتوفير البيانات الإحصائية التي تعكس أهمية تجارة الخدمات مع الإقرار التام بالصعوبات الموضوعية المحيطة بإمكانية إجراء حصر شامل ودقيق لتجارة الخدمات، نظراً لسماتها الخاصة،

إلا أن ذلك لا يعفي تلك الجهات من تحمل مسؤولياتها والاستمرار في البحث والتطوير للآليات الممكنة لحصر البيانات ومنهجية عرضها [ماس، 2001].

### 3-1 اتجاه تجارة الخدمات الفلسطينية

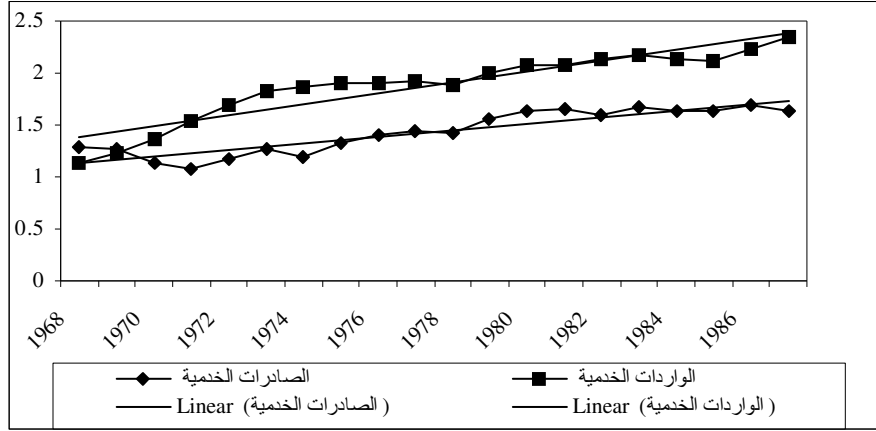
في هذا الجزء من الدراسة، سيتم تحليل اتجاه تجارة الخدمات الفلسطينية خلال الفترة 1968-2000، بتقسيم السلسلة الزمنية للفترات 1968-1987 و 1988-1994 و 1995-2000، نظراً لاختلاف الظروف والمتغيرات التي حددت الاتجاه العام لأداء الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك التجارة الخارجية، ومن أجل إبراز سمات كل مرحلة ودرجة تأثيرها على اتجاه نمو وتطور تجارة الخدمات الفلسطينية على المستوى الكلي، سوف يتم استعراض اتجاه تجارة الخدمات الفلسطينية على النحو التالي:

#### 3-1-1 اتجاه تجارة الخدمات الفلسطينية خلال الفترة 1968-1987

كانت الواردات والصادرات الخدمية تتزايد باستمرار خلال الفترة 1968-1987، وبينما كانت الواردات الخدمية تفوق الصادرات الخدمية في تلك الفترة، فإن الفجوة بينهما كانت تزداد باستمرار. وعلى الرغم من أن محددات التجارة السلعية تختلف عنها في التجارة الخدمية نظراً لاختلاف الخصائص الأساسية بينهما، والتي تجعل العوائق الجمركية وغير الجمركية والأسعار وغيرها ذات تأثير مختلف ومتباين على كل منها، فإن التأثيرات الخارجية من سياسات وعوائق فرضتها إسرائيل على مجمل أداء التجارة الخارجية الفلسطينية كانت متساوية على كل من التجارة السلعية والخدمية. ويبين الجدول أ-1 والشكل 1 تأثير الواردات الخدمية على التجارة الخدمية الفلسطينية ككل خلال الفترة 1968-1987، ويبدو من الشكل المرفق أن العوامل المحددة والمؤثرة على الواردات والصادرات الخدمية كانت تتزايد باستمرار، وذلك على

الرغم من اختلاف معدل النمو لكل منها والذي بلغ في حالة الواردات 5% سنوياً، في حين لم يتعدَّ 3% في الصادرات.<sup>2</sup>

شكل 1: اتجاه الصادرات والواردات الخدمية ومعدل النمو وتقدير الاتجاه  
لست سنوات لاحقة خلال الفترة 1968-1987 (مليون دولار)



(1) المصدر: تم تجميع بيانات الشكل أعلاه من المصادر الإسرائيلية Juida & Samra  
(2) Abstract of Israel

### 3-1-2 اتجاه تجارة الخدمات خلال الفترة 1988-1994

اختلفت السمات العامة لأداء التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 1988-1994 عن الفترة السابقة، حيث تضمنت تلك الفترة ظروفاً سياسية متغيرة وطارئة، ألقت بظلالها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، وعلى التجارة الخارجية

<sup>2</sup> تم حساب معدلات النمو لمتغيرات الصادرات والواردات في هذه الفترة والفترة اللاحقة باستخدام معادلة لوغاريتمية كدالة في الزمن بالشكل التالي:

$$Y = Ae^{\beta t}$$

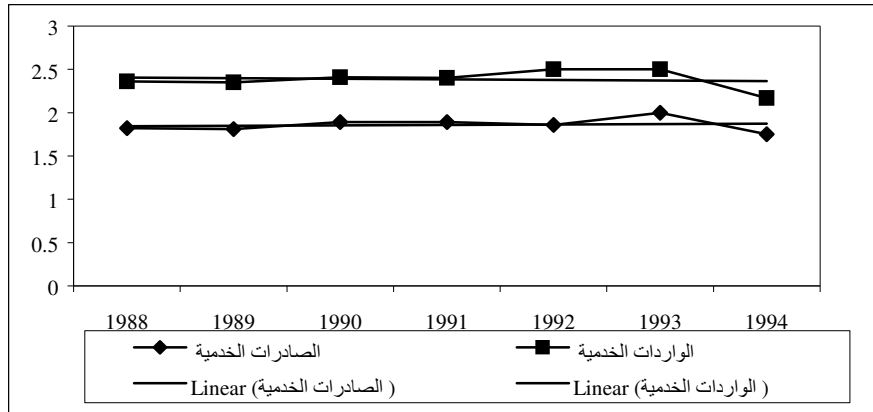
حيث أن  $Y$  = المتغير المستهدف سواء أكان صادرات أم واردات.

$\beta$  = معدل النمو.

$t = 1, 2, \dots, n$ .

الفلسطينية بصورة خاصة، وكان الاتجاه العام لتجارة الخدمات خلال الفترة 1988-1994 مختلفاً عما كان عليه الوضع خلال الفترة السابقة، فقد كان الاتجاه العام للصادرات والواردات الخدمية ثابتاً مع بعض التراجع والتذبذب خلال الأعوام 1992-1994، وأن الصادرات الخدمية كانت بطيئة للغاية. وتعكس تلك المؤشرات أن التجارة الخدمية كانت أكثر تأثراً بالبيئة السياسية المحيطة، والتي شهدت اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1988-1993، وما رافق ذلك من إجراءات وعقوبات إسرائيلية لإخمادها، إضافة إلى انهيار سعر الصرف للدينار الأردني، وفقدان القوة الشرائية للمدخرات الفلسطينية التي كانت معظمها بالعملة الأردنية، وكذلك اندلاع حرب الخليج الثانية، وما تلى ذلك من مزيد من إجراءات الإغلاق الإسرائيلية التي فرضت على المناطق الفلسطينية. وكان بند السياحة والسفر من أهم مكونات التجارة الخدمية الفلسطينية، وإن تضمنت تلك الفترة قيوداً مشددة على حركة السياحة والسفر من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ويبين الجدول أ-1 والشكل 2 الركود العام في التجارة الخدمية الفلسطينية بين العامين 1988-1994.

شكل 2: اتجاه الصادرات والواردات الخدمية الفلسطينية  
خلال الفترة 1988-1994 (100 مليون دولار)



المصدر: أنظر شكل 1.



### 3-1-3 اتجاه تجارة الخدمات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000

يبدو اتجاه تجارة الخدمات الفلسطينية ثابتاً خلال تلك الفترة، على الرغم من معدلات النمو المتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وانخفاض معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة [ماس، المراقب الاقتصادي، عدد خاص، 2001]. ويبين شكل 3 أن الاتجاه الفعلي لتجارة الخدمات في ظل الزيادات البطيئة من الصادرات الخدمية والواردات الخدمية يمكن أن يعزى إلى إلغاء أو تخفيف الكثير من إجراءات الاحتلال، وأهمها التخفيف الملحوظ من القيود التي كانت تحد من حرية الفلسطينيين في السفر، سواء إلى الخارج أم إلى الداخل، هذا بالإضافة إلى زيادة الطلب على التعليم العالي الخاص في الأردن، وكذلك الخدمات الصحية وغيرها من القطاعات التي سيتم بحثها لاحقاً. [ماس، 2000a].

وتعكس المؤشرات الرئيسية التي تم عرضها في الجزء الثالث من هذه الدراسة أن قيمة الاستيراد من خدمات النقل، والسياحة والسفر، ومشتريات الحكومة، والخدمات الأخرى، كانت أكبر من صادراتها خلال الفترة 1968-2000، ما يعني أن التجارة الخدمية قد ساهمت في تعميق العجز في الميزان التجاري الخدمي الفلسطيني، وبالتالي زيادة مساهمتها في الضغط على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات طوال تلك الفترة، حيث لم تساهم مقبوضات تلك القطاعات في تغطية أكثر من 50% من مدفوعاتها في أحسن الأحوال. أما قطاع التأمين، فكان الاستثناء الوحيد في أدائه بين القطاعات الخدمية الأخرى، حيث ساهم في تغطية جزء ولو بسيط من العجز التجاري الخدمي طوال الفترة ذاتها، مع أن صادرات هذا القطاع تراجعت قليلاً في الآونة الأخيرة. هذا وكانت تلك البيانات قد عكست المؤشرات التالية:

1. إن تضاعف الخدمات المستوردة أكثر من 40 مرة خلال الفترة 1968-2000، يشير إلى أن النمو المطرد في الطلب على الخدمات النهائية يتم تلبينه بالاستيراد

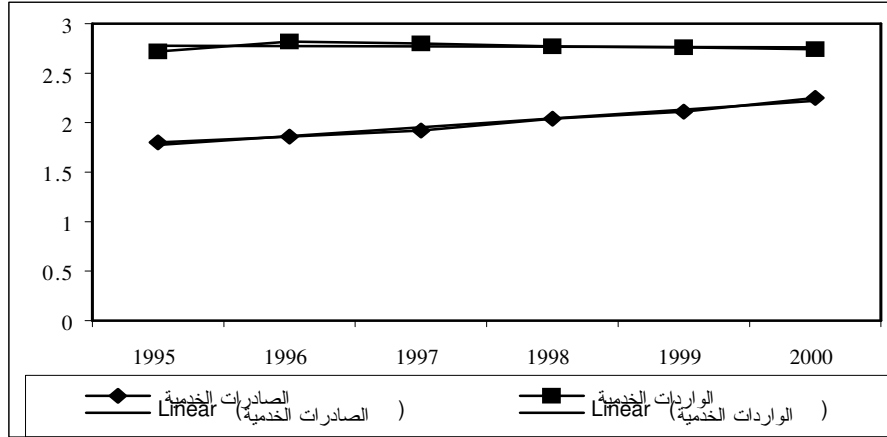
من الخارج بسهولة دون أن يتم القيام بإنتاج خدمات بديلة، وبخاصة أن الصادرات الخدمية قد تضاعفت 8 مرات خلال الفترة نفسها.

2. كان لتبعية السوق الفلسطينية منذ العام 1968 للسوق الإسرائيلية وحتى الآن، أن أصبح تدفق الخدمات المستوردة من أو عبر إسرائيل إلى المناطق الفلسطينية يعتمد مباشرة على ميكانيكية السوق الإسرائيلية، التي تحدد أسعار وجودة الخدمات المعروضة في كلتا السوقين الفلسطينية والإسرائيلية. ولذلك، فإن التزام إسرائيل بالترتيبات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات وفقا لالتزاماتها تجاه عضويتها في منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الجاتس، قد أدى إلى قيامها بتحرير العديد من القطاعات الخدمية، باتخاذ مجموعة من الإجراءات، كان أهمها البدء بتفكيك الاحتكارات الحكومية، ونقل الملكية إلى القطاع الخاص، والسماح لمنتجين محليين بإنتاج خدمات مماثلة، قبل السماح لموردين أجانب بالدخول إلى السوق الإسرائيلية، إلى جانب البدء في تعديل العديد من اللوائح والأنظمة التي تتسجم مع انضمامها إلى اتفاقية الجاتس، وفي هذا السياق، تعتبر قطاعات الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية والمصرفية، والسياحة من أهم القطاعات التي تم تحريرها، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على السوق الفلسطينية، حيث ازداد تدفق تلك الخدمات إلى الأسواق الفلسطينية من إسرائيل، دون أن يتم اتخاذ أي إجراءات لحماية قطاع الخدمات الفلسطينية.

3. إلا أن تحرير التجارة الخدمية الفلسطينية يتطلب في المرحلة الأولى تقليل الاعتماد على إسرائيل وغيرها من خلال إجراء فصل تدريجي لإنتاج وتوفير الخدمات الفلسطينية من خلال إسرائيل، كما هو الحال بالنسبة للاتصالات، والكهرباء، والنقل وغيرها. أما الفترة الثانية، فيتم تحديدها لإعادة بناء تلك القطاعات، وتوفير الشروط اللازمة من الناحية القانونية لتنظيم عملها وفقا لحرية السوق. كما يمكن للمناطق الفلسطينية أن تقوم بتفعيل الاتفاقات الثنائية التي قامت بتوقيعها مع العديد من الدول، وبخاصة مع مصر والأردن، والاتفاقات الإقليمية، مثل اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، بحيث يتم الحصول على المكاسب التي توفرها تلك الاتفاقات

للمناطق الفلسطينية في الأجل القصير، بحيث يتم تأخير التزامات المناطق الفلسطينية الواردة في تلك الاتفاقات عندما يتم تفكيك وإلغاء الروابط غير المتكافئة للاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي [UNCTAD,2001].

شكل 3: اتجاه الصادرات والواردات الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000 (100 مليون دولار)



المصدر: أنظر شكل 1

### 2-3 أهمية التجارة الخدمية للاقتصاد الفلسطيني

في هذا الجزء من الدراسة سيتم بحث أهمية تجارة الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، والتوظيف، والاستثمار، كما سيتم بحث تأثيرها على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

وتشير البيانات المتوفرة إلى انخفاض نسبة الصادرات الخدمية، والتي تشتمل على تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تراوحت ما بين 2-5% خلال الفترة 1971-2000، وهي نسبة متدنية، وتعبّر عن عدم انسجام أو توافق بين الطلب الخارجي والإنتاج المحلي من الخدمات، وبالتالي عدم

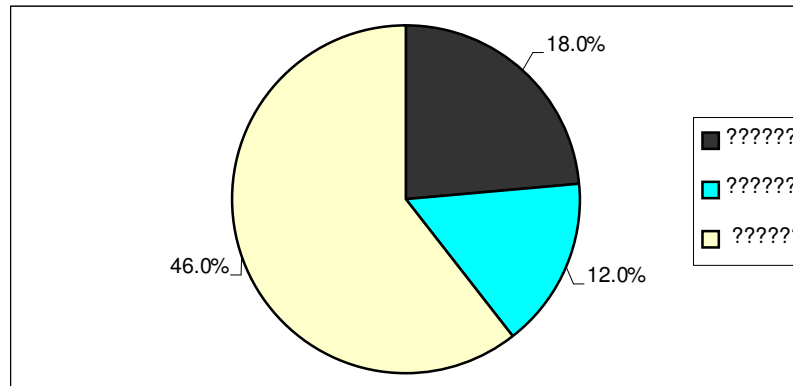
قدرة الصادرات الخدمية على الدخول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية على حد سواء، وبخاصة أن معدل نمو الناتج المحلي الفلسطيني بلغ حوالي 5.5% خلال الفترة 1968-1987، في حين لم يتجاوز معدل نمو الصادرات الخدمية خلال الفترة نفسها 3%، ومع أن هذه النسبة يمكن أن تعتبر مقبولة بالحد الأدنى، وبخاصة عند مقارنتها ببقية فترات السلسلة الزمنية، فإن نسبة الصادرات الخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 4-5%، ويعبر هذا الواقع عن أفضل أداء للصادرات الخدمية الفلسطينية إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترات اللاحقة، وبخاصة أن الفترة 1988-1994 قد وصل فيها معدل نمو الناتج المحلي إلى حوالي 4%، في حين أن اتجاه الصادرات الخدمية اتسم بالبطء الشديد. فلم تسجل الصادرات خلال تلك الفترة أي نمو يذكر. أما خلال الفترة 1995-2000، فالصورة كانت معكوسة تماما، فقد وصل معدل النمو في الصادرات الخدمية إلى 8%، و10% في الناتج المحلي الإجمالي للفترة نفسها، وعلى الرغم من أن ذلك قد يعبر عن بداية اتجاه جيد، فإن الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الخدمية الفلسطينية كانا يسيران باتجاهين مختلفين. ويعزى ذلك إلى اختلاف هيكل كل منهما وهذا ما سيتم بحثه.

أما الواردات الخدمية، فقد تراوحت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين 11-15% خلال الفترة 1971-1987. ويعتبر هذا المعدل مرتفعا نسبيا، وبخاصة عند مقارنة نسبة الصادرات الخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن اختلاف هيكل الصادرات الخدمية عن الواردات الخدمية في المناطق الفلسطينية لا ينسجم مع نظرية التجارة الدولية بالنسبة للخدمات التي تفترض أن العلاقة بين الصادرات والواردات الخدمية طردية، أي أن زيادة أحدها يؤثر على الآخر بالاتجاه نفسه. لذلك، فإن زيادة معدل الواردات الخدمية تعكس مدى تزايد نسبة العجز التجاري الخدمي إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي تراوح ما بين 7%-13% خلال الفترة 1971-2000، وهو ما يعني زيادة معدل المدفوعات خارج إطار الاقتصاد القومي، وبخاصة عندما لا ترتبط هذه المدفوعات بزيادة في الصادرات السلعية والخدمية.

### 3-2-1 مساهمة التجارة الخدمية في الطلب على العمالة

وتبرز أهمية الخدمات في توفير أكثر من 50% من الوظائف للعاملين في الاقتصاد الفلسطيني، وقد يقول البعض أن ليس كل الخدمات تدخل في التجارة أو يمكن المتاجرة بها ما دمنا نتحدث عن تجارة الخدمات، وهذا صحيح، ولكن الصحيح، أيضاً، أنه حتى لو لم تدخل تلك الخدمات في التجارة الدولية بصورة مباشرة، فإنها تساهم في تحسين أداء التجارة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال النقل والتوزيع وغيرها من الخدمات الأخرى، والمتصلة بالتجارة الخارجية، سواء السلعية أم الخدمية. لذلك، فإن أهمية الخدمات في التوظيف لا تقتصر على ما يمكن المتاجرة به، بل إن غالبية فروعها تساهم في تحسين وتسهيل انسياب الخدمات إلى الأسواق العالمية، وعلى أية حال، فإن أهمية قطاع الخدمات بالنسبة للتوظيف في الاقتصاد الفلسطيني تبدو في شكل 4 مرتفعة عند مقارنتها بقطاعات رئيسة أخرى كالقطاعين الصناعي والزراعي.

شكل 4: مساهمة الخدمات بالتوظيف في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2000



المصدر: 1- مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية، الربع الرابع من العام 2000، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2- المراقب الاقتصادي، العدد المميز، ماس.

### 3-2-2 التجارة الخدمية الفلسطينية والاستثمار

من المفترض أن تكون العلاقة بين الاستثمار والصادرات الخدمية موجبة، ويمثل الاستثمار أحد العوامل المحركة للنمو في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، سواء السلعية أم الخدمية، الأمر الذي ينعكس مرة أخرى على زيادة الاستثمار، لأن التجارب أثبتت وجود علاقة تبادلية بين نمو الاستثمار والصادرات (السلعية والخدمية)، والناتج المحلي الإجمالي [Ghirmay et al 2001].

ولكن الأمر يبدو مختلفاً في الاقتصاد الفلسطيني. فقد كانت الصادرات الخدمية تتراجع أهميتها إلى الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار. ويعني ذلك أن الزيادة السنوية في الاستثمار الفلسطيني أو تراكم رأسمال، والتي بلغت حوالي 5% خلال الفترة 1995-2000، لم يكن لها تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الخدمية، وهو ما يشار إليه على أنه تراجع في كفاءة الاستثمار. وتنتج كفاءة الاستثمار إما من عدم التوزيع الأمثل لتلك الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة ذات العلاقة بتجارة الخدمات أو التجارة السلعية، أم أن الزيادة في معدل الاستثمار ليست حقيقية. ويعزى ضعف كفاءة الصادرات الخدمية إلى عدم القدرة على مواجهة ضغوط المنافسة في الأسواق الإقليمية أو العالمية، كما يمكن أن يكون هناك قصور في السوق المحلية، وعدم توفر المعلومات الكافية، وغياب الدعاية الفعالة والمؤثرة على الصادرات. ويمكن تعزيز كفاءة الاستثمار والصادرات، من خلال التكامل بين رأس المال المحلي ورأس المال المتدفق (المستورد) نتيجة للتبادل الخارجي. فعندما يتفاقم العجز في الحساب الجاري، فإن ذلك يشكل أحد الضغوط على الاقتصاد القومي وعلى كفاءة استخدام الموارد، وبالتالي كفاءة الاستثمار والصادرات. ولذلك، فإن الاستثناء المعروف للدول المنضوية في إطار منظمة التجارة العالمية في حماية مؤقتة لميزان المدفوعات لدى الدول التي تعاني من عجز مزمن ومستمر في الحساب الجاري، يشترط وضع السياسات اللازمة لمعالجة الخلل والحد من آثاره، والتي يفترض أن يظهر تأثيرها الإيجابي مع انتهاء فترة الحماية، ويساعد، بالتالي، على تحقيق كفاءة الاستثمار والصادرات لتلك الدول.

### 3-2-3 الحساب الجاري في ميزان المدفوعات

تشير البيانات الواردة في الجدول أ-1 إلى مدى تراجع العجز التجاري الخدمي بنسبة 17%، وذلك يعود بالأساس إلى تراجع الواردات الخدمية بنسبة 5%، وزيادة الصادرات الخدمية بنسبة 37% حين ارتفعت من 130-179 مليون دولار، والتي اشتملت على صادرات النقل والتأمين والسياحة والسفر، وذلك خلال الفترة 1995-2000. أما صافي الدخل، فقد انخفض بمعدل 12%، نتيجة لتراجع تحويلات العاملين من إسرائيل وغيرها بمعدل 10% مع نهاية العام 2000 مقارنة بالعام 1999.

يتضح من اتجاه مكونات الحساب الجاري (المنظورة وغير المنظورة) الواردة في الجدول أ-1 عدم قدرة التدفقات الجارية من الصادرات السلعية والخدمية والدخل والتحويلات على تغطية أكثر من 58% من المدفوعات المقابلة لتلك البنود، وقد تمت تغطية العجز في الميزان التجاري من تعويضات العاملين الفلسطينيين في الخارج، وكذلك التحويلات التي تدرج في إطار من المساعدات الحكومية، والتمويل المقيد لمنظمات العمل الأهلي الفلسطيني. والواقع أن مجمل هذا الأداء يعكس حقيقة الأداء الهش للاقتصاد الفلسطيني، والخلل الهيكلي الذي يعاني منه، والمتمثل بعدم قدرته على امتصاص العجز المزمن في الميزان التجاري.

### 3-3 التوزيع الهيكلي لتجارة الخدمات الفلسطينية

تتركز تجارة الخدمات الفلسطينية في أربعة قطاعات رئيسة، هي النقل، والتأمين، والسياحة والسفر، والاستثمار، وقطاعات أخرى غير رئيسة تمثلت في الاتصالات، ونقل المعلومات والتكنولوجيا، والنشاطات الثقافية والإعلامية، هذا بالإضافة إلى الخدمات الحكومية، والتي انحصرت في جانب الواردات. أما الأسباب التي يعود إليها جمع قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والثقافة والإعلام في بند واحد، فهي تعود بشكل أساسي إلى مشكلة إحصائية تتعلق بحصر التدفقات الناتجة عن هذه الخدمات خلال معظم سنوات الفترة 1968-2000، لكن ذلك لا يعني أن جمع بيانات هذه القطاعات بشكل تفصيلي غير ممكن، فهناك العديد من الدول قامت بتطوير

منهجيات وآليات حصر تلك الأنشطة، وبخاصة في ظل الاهتمام المتزايد في التجارة الخدمية على المستوى العالمي، وفي الواقع، فإن الحالة الفلسطينية تشكل استثناء نظراً لحدائثة التجربة، وهو ما تمت الإشارة إليه في مطلع هذه الدراسة وكذلك تم بحثه في دراسات سابقة، حيث يشكل تطوير المنهجيات ضرورة بالغة الأهمية من أجل صياغة السياسات من جهة، والاستناد على أساس مهني في إجراء أية اتفاقات أو مفاوضات فلسطينية في الإطارين الإقليمي والدولي من جهة أخرى. وعلى أية حال، فإن عرض التوزيع الهيكلي لتجارة الخدمات الفلسطينية في القطاعات الرئيسية، والذي أمكن حصر وضبط سلسلة زمنية لها خلال الفترة 1970-2000، تم تقسيمه، كذلك، إلى ثلاث فترات بسبب اختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية لكل منها على النحو التالي:

### 3-3-1 التوزيع الهيكلي للفترة 1970-1987

ساهم بند السياحة والسفر بحوالي 42% من الصادرات الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1970-1987، وتعتبر هذه المساهمة الأكثر أهمية بين القطاعات الخدمية خلال تلك الفترة، وذلك على الرغم من الاتجاه المتراجع لها منذ العام 1982 وحتى العام 1987، الذي وصلت فيه الصادرات إلى أدنى مستوى لها. فقد تراجعت إلى حوالي 7 ملايين دولار، بعد أن كانت 9 ملايين دولار في العام 1970. أما واردات السياحة والسفر، فقد كانت تتزايد من سنة إلى أخرى حتى العام 1983، لتتراجع بعد ذلك وحتى العام 1987، وكانت حصتها من مجمل الواردات الخدمية في تلك الفترة حوالي 20%، وقد ساهم هذا القطاع في زيادة العجز الخدمي، وزيادة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

وساهمت مقبوضات قطاع التأمين بحوالي 32% من الصادرات الخدمية خلال تلك الفترة، في حين شكلت وارداته 8% من مجمل الواردات الخدمية.<sup>3</sup> وبصورة عامة،

<sup>3</sup> تشمل مقبوضات قطاع التأمين على مدفوعات شركات التأمين العالمية إلى شركات التأمين العاملة في المناطق الفلسطينية، وذلك مقابل التزامات شركات التأمين العالمية بإعادة التأمين لشركات التأمين الفلسطينية لتغطية الخسائر على الأعمال والأنشطة التي تم التأمين عليها مع شركات التأمين العالمية، وذلك عبر شركات التأمين المحلية التي تقوم بذلك عندما لا



كان اتجاه صادرات هذا القطاع متزايداً، كما هو الحال بالنسبة لاتجاه وارداته خلال الفترة نفسها، لكن المهم أن التدفقات المالية إلى الاقتصاد الفلسطيني من هذا القطاع كانت أعلى من الخارجة منه خلال معظم سنوات تلك الفترة، وهو ما يشكل مساهمة من قطاع التأمين في تمويل عجز ميزان الخدمات خلال تلك الفترة. أما صادرات النقل الفلسطينية، فكانت حصتها حوالي 24% من الصادرات الخدمية، فيما كانت حصة الواردات حوالي 13% خلال الفترة 1970-1987. وفيما كان اتجاه تلك الصادرات متذبذباً، فقد سجلت واردات النقل تزايداً خلال تلك الفترة ارتبط بتزايد الواردات والصادرات السلعية على حد سواء، وقد نتج عن هذا الاتجاه قصور واضح في قدرة مقبوضات النقل على تغطية مدفوعاته التي لم تتجاوز 60% من الواردات الخدمية خلال تلك الفترة. أما عوائد الاستثمار من الخارج، فكانت منخفضة للغاية، ولم تساهم بأكثر من 2% من الصادرات الخدمية، فيما لم تسجل أية واردات للاستثمار خلال تلك الفترة. هذا وكانت القطاعات الأخرى (الاتصالات، والثقافة، والإعلام، ونقل المعلومات، والتكنولوجيا) واردات صافية، ولم تسجل لها أية صادرات، وكانت حصة وارداتها حوالي 58% من الواردات الخدمية، ويعود هذا الارتفاع إلى واردات خدمات الاتصالات بصورة رئيسة بين هذه القطاعات، حيث اعتمد على الاستفادة من هذه الخدمة خلال تلك الفترة من إسرائيل كواقع فرض نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام 1967.

### 3-3-2 التوزيع الهيكلي للفترة 1988-1994

اختلفت أهمية بعض القطاعات الخدمية من حيث مساهمتها في التجارة الخدمية الفلسطينية خلال هذه الفترة، وكان قطاع التأمين المساهم الأكبر في صادرات الخدمات، فقد شكلت مقبوضاته حوالي 58% من الصادرات الخدمية الكلية، أما مساهمة وارداته فلم تتجاوز 13% من واردات الخدمات الكلية. وتشير المعطيات نفسها إلى تراجع مساهمة السياحة والسفر في الصادرات الخدمية إلى حوالي 23% خلال الفترة نفسها،

---

تستطيع تحمل المخاطر أو المجازفة بتأمين المؤسسات والشركات محلياً، فعندها تقوم الشركات المحلية بنقل التأمين إلى شركات عالمية لمشاركتها في تقديم خدمات التأمين للمقيمين في المناطق الفلسطينية من غير الفلسطينيين، كما تأتي مقبوضات التأمين من عوائد استثمارات شركات التأمين في الخارج.

بعد أن كانت تجاوزت 40% في الفترة السابقة، ويعزى ذلك إلى إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت مع نهاية العام 1987. كما انعكس تأثيره مباشرة على واردات السياحة والسفر، وبخاصة على حركة المسافرين إلى الأردن أو من خلاله، لذلك، فمن الطبيعي في ظل ظروف كهذه أن يستمر تراجع مقبوضات السياحة والسفر على تغطية المدفوعات منها والتي لم تتجاوز 65% خلال هذه الفترة.

والأمر كذلك لا يختلف عنه من حيث الاتجاه في قطاع النقل، فقد انخفضت مساهمة صادرات النقل إلى 18%، في الوقت الذي زادت فيه مساهمة الواردات الخدمية من النقل إلى حوالي 19% بعد أن كانت في حدود 13% في الفترة السابقة، ويلاحظ هنا أن معدل تراجع مساهمة صادرات النقل في الصادرات الخدمية بمعدل 6% بين هذه الفترة والسابقة، كان قد قابلته زيادة في مساهمة واردات النقل إلى الواردات الخدمية بنفس النسبة، ويبدو ان تأثير إجراءات الاحتلال الإسرائيلي الشديدة على قطاع النقل الفلسطيني قد تعمق خلال هذه الفترة، ما زاد من الاعتماد على النقل الخارجي للسلع والأفراد في الاقتصاد الفلسطيني في محاولة لتجنب تكاليف تلك الإجراءات، وهو ما أدى إلى هذا الانقلاب في قطاع النقل من حالة الفائض في معظم سنوات الفترة السابقة، إلى عجز مستمر ومطرد خلال هذه الفترة. أما أداء قطاعات الاستثمار والحكومة فلم تختلف صورتها عن الفترة السابقة. واستمر الاقتصاد الفلسطيني مستوردا صافيا للقطاعات الأخرى (الاتصالات، والثقافة والإعلام، ونقل المعلومات والتكنولوجيا)، حيث استمرت واردات هذه القطاعات الأكثر أهمية على الرغم من تراجع مساهمتها قليلا في الواردات إلى معدل سنوي بلغ 52%، والواقع ان استمرار أداء هذه القطاعات على هذه الصورة، وبخاصة الاتصالات، يعني استمرار ضغطها الكبير على أداء ميزان المدفوعات وعلى حركة الصرف الأجنبي في الاقتصاد الفلسطيني.

### 3-3-3 التوزيع الهيكلي للفترة 1995-2000

عكست هذه الفترة اتجاهاً يتسم باستقرار الأداء نفسه في الفترة السابقة، فقد بلغت مساهمة صادرات التأمين 54% من الصادرات الخدمية الكلية، فيما شكلت وارداته

13% من الواردات الخدمية الكلية. أما صادرات السياحة والسفر، فقد ساهمت بحوالي 25% من الصادرات الخدمية الكلية، وكان ذلك انعكاساً لفترة الهدوء السياسي النسبي الذي أعقب بدء تطبيق اتفاقيات التسوية السياسية الفلسطينية-الإسرائيلية، وما تبع ذلك من تغيير بعض الإجراءات المتعلقة بحركة السياحة والسفر من وإلى الأراضي الفلسطينية، ما زاد من مساهمة هذا القطاع في التجارة الخدمية الفلسطينية خلال هذه الفترة. وفيما استمرت قطاعات الاستثمار والحكومة بالأداء السابق نفسه، تراجعت نسبة الواردات من القطاعات الأخرى إلى 37% إلى الواردات الخدمية الكلية، وكان غياب الحصر الدقيق والإحصائي والتفصيلي للعديد من الأنشطة الخدمية هو المشكلة وليس فقط الأداء الفعلي، حيث شهدت هذه الفترة قيام العديد من النشاطات الثقافية الفلسطينية في الخارج.

### 3-4 التوزيع الجغرافي لتجارة الخدمات الفلسطينية

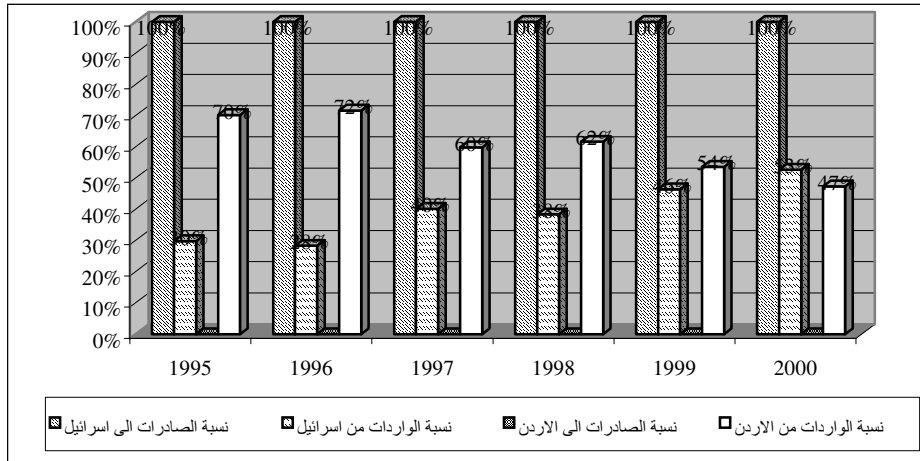
سوف يقتصر تحليل هذا الجزء على الفترة 1995-2000، وذلك بسبب غياب اتساق البيانات الإحصائية خلال الفترات السابقة، وبخاصة في هذا الجانب، حيث لم يكن لدى إسرائيل أي اهتمام بجمع ونشر بيانات تفصيلية، سيما وهي الجهة الوحيدة التي كانت تتولى جمع وإصدار البيانات الإحصائية في تلك الفترة. كما أن إصدار البيانات من الجانب الأردني اقتصر على بعض القطاعات دون أخرى، ربما كانت ذات أهمية في الفترات السابقة، كالسياحة والسفر. وينطبق الأمر، كذلك، على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الفترة الحالية، حيث لم تصدر عنه بيانات تفصيلية أو منتظمة حول التبادل التجاري الخدمي مع الدول المجاورة، وبخاصة مع الأردن، وفي قطاعات مهمة كالسياحة والسفر، لذلك فقد تم في دراسات سابقة أعدت في ماس، جمع تلك البيانات من مصادرها الأولية، سواء الأردنية أو الفلسطينية للفترة 1995-2000 [ماس، 2000a، وماس، 2001]. ويبين جدول 2 التوزيع الجغرافي للتجارة الخدمية الفلسطينية مع إسرائيل والأردن.

على أية حال، فقد اقتصرَت العلاقات التجارية الخدمية الفلسطينية طوال الفترات الماضية مع إسرائيل والأردن أو من خلالهما، ويبيّن شكل 5 أن السوق الوحيدة أمام صادرات الخدمات الفلسطينية (باستثناء العمل) كانت السوق الإسرائيلية أو من خلالها، حيث تضمنت تلك الصادرات النقل، والتأمين، والسياحة والسفر. أما الواردات الخدمية الفلسطينية، فقد جاء ما بين 47% - 70% منها من الأردن خلال الفترة 1995-2000، وقد يبدو الأمر غربياً للبعض، لكن هذا هو واقع العلاقة التجارية الخدمية الفلسطينية-الأردنية خلال هذه الفترة، والذي لم تعكسه البيانات الإحصائية كما أشرنا. وقد تضمنت تلك النسبة المرتفعة من الأردن، على خدمات السياحة والسفر، والتعليم العالي، والصحة، حيث بدأ الاتجاه نشطاً لاستيراد تلك الخدمات مع الأردن خلال هذه الفترة، وذلك في ضوء تغيرات عدة منها سياسية، وأخرى اقتصادية لها علاقة بجانب عرض الخدمات في السوق الأردنية. وكان تأثير التغيرات السياسية خلال الفترة 1995-2000 مباشراً على خدمات السياحة والسفر، حيث نشطت حركة المسافرين من الأراضي الفلسطينية إلى الأردن أو من خلاله، ويعود ذلك إلى إلغاء غالبية القيود التي كانت مفروضة على حركة المسافرين الفلسطينيين، وبخاصة من سن الشباب، الأمر الذي جاء بعد بدء تطبيق بنود التسوية السياسية الفلسطينية-الإسرائيلية، حيث بلغت حصة الواردات الفلسطينية من الأردن في العام 1995 حوالي 70% من الواردات الخدمية الكلية. كما ان التغيرات السياسية نفسها أحدثت تراجعاً في تلك الواردات. فقد أدى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في نهاية العام 2000 إلى تراجع حصة الواردات الفلسطينية من الأردن إلى حوالي 47% بسبب تراجع عدد المسافرين من الأراضي الفلسطينية إلى الأردن أو من خلاله بسبب إغلاق الاحتلال الإسرائيلي المتكررة لمعابر المسافرين. بالمقابل، بقيت الواردات الفلسطينية من التعليم العالي والصحة دون تأثير بتلك التغيرات، كونها تخضع لتأثيرات اقتصادية لها علاقة بقوى العرض والطلب على الخدمات بين السوقين الفلسطينية والأردنية.

أما الواردات الخدمية الفلسطينية من إسرائيل، فقد تراوحت ما بين 30% في العام 1995 إلى أكثر من 52% في العام 2000، وتتكون هذه الواردات من خدمات

النقل، والسفر، والتأمين، والاتصالات، وغيرها من الخدمات، ويلاحظ هنا ان حصة تلك الواردات تزداد كلما انخفضت حصة الأردن منها، والعكس صحيح، هذا الأمر لا يعني ان هناك إحصاءاً بين الواردات الخدمية من إسرائيل والأردن، لكن تأثير المتغيرات الخارجية على الواردات الخدمية ينحصر على الواردات الخدمية من الأردن وليس من إسرائيل، وبخاصة أنها تتركز بالسياحة والسفر من الأردن، وهو ما تمت الإشارة إليه كأثر مباشر للقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة المسافرين الفلسطينيين، الأمر الذي ينعكس مباشرة على تراجع حصتها إلى الواردات الخدمية الفلسطينية الكلية.

شكل 5: التوزيع الجغرافي لتجارة الخدمات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000 (%)



المصدر: بيانات أولية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني Israeli Balance of Payment



## 4- معوقات تنمية التجارة الخدمية الفلسطينية

من الفوارق الأساسية والمهمة بين السلع والخدمات، أن الأخيرة غير ملموسة، والكثير من صفقاتها تنتقل عبر الحدود بأشكال مختلفة، كما أن موضوع الحماية والتي تعكسها العوائق والقيود تختلف نوعيتها بين السلع والخدمات، ففي حين تتم حماية السلع من خلال القيود والعوائق الجمركية وغير الجمركية، فإن حماية صناعة الخدمات تتم من خلال الأنظمة والقوانين واللوائح المحلية أو الوطنية، والقيود الفنية ومختلف العوائق والقيود الإدارية التي تفرض على إنتاج وتدقيق الخدمات.

وفي هذا السياق، تواجه التجارة الخدمية الفلسطينية العديد من القيود التي تحد من التوسع في إنتاجها وتصديرها، وكذلك استيرادها، وتتمثل تلك القيود في الإجراءات الحدودية، والقيود الاقتصادية والمالية والائتمانية، والقيود على حركة العمالة، والقيود الفنية والإدارية. وقد باتت معرفة هذه القيود ضرورية للأسباب التالية:

1. إن حصر تلك العوائق وتحديد آثارها المباشرة وغير المباشرة يعتبر شرطاً لازماً لتحرير تجارة الخدمات عند انضمام البلد إلى منظمة التجارة العالمية، وبخاصة عند التزامها بالاتفاق العام لتحرير تجارة الخدمات (GATS). وقد تم تناول القيود والعوائق التجارية المفروضة على التجارة السلعية الفلسطينية في العديد من الدراسات (ماس 2000b, 2000c)، إلا أن القيود والعوائق المفروضة على التجارة الخدمية الفلسطينية، لم يتم استعراضها وتحليلها في دراسات سابقة.

2. إن معرفة الآثار غير المباشرة للقيود التي تفرضها الدول المستوردة للخدمات الفلسطينية مثل مصر والأردن وإسرائيل، تقع في دائرة اهتمام المناطق

الفلسطينية، وذلك للحد من تأثير تلك القيود على القدرة التنافسية لتدفق الخدمات من أسواق الدول المصدرة إلى المستوردة.

3. إن تحديد معالم القيود التجارية يتطلب تطوير تصنيف معتمد لها Standard Classification، بحيث تكون القيود التجارية السائدة والتي تفرضها الدول المستوردة للخدمات الفلسطينية محددة ومعروفة مسبقاً. فعندما تكون القيود غير محددة Unbounded، فإن هذا يعني أن لتلك الدول المستوردة الصلاحيات كافة لفرض تلك القيود وتشديدها. أما إذا كانت القيود مرنة ولا يمكن تحديد حجمها أو تخمين تأثيرها، فإنه يمكن للمناطق الفلسطينية القيام بإجراء جولات من المفاوضات مع الدول المستوردة (وبخاصة الأردن وإسرائيل) للحد أو تخفيف تلك القيود لتسهيل تدفق الخدمات بينها وبين تلك الدول، ولذلك، نجد أن إسرائيل تملك الأدوات الكافية لتحديد وتعريف العوائق التجارية وكيفية الحد من تدفق الصادرات الخدمية الفلسطينية إلى أسواقها. لكن، بالمقابل، فإن الأسواق الإسرائيلية وحتى الأسواق العربية ما زالت مقفلة أمام الخدمات الفلسطينية للنفاز إليها بسهولة ويسر. وملجأ تلك الدول (مصر والأردن وإسرائيل) وهي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تستفيد من التدابير والقواعد التي جاءت بها الجاتس، فهي تلجأ إلى تلك التدابير والقواعد وغيرها وبما يتناسب عند الحاجة للحد من تدفق الخدمات الفلسطينية إلى أسواقها إذا لم تتسجم مع المواصفات العالمية، بحيث لا يترتب على فرض تلك القيود فرض قيود جديدة أو خلق أوضاع تمييزية بين دولة وأخرى، وسيتم تناول تلك القيود بالتفصيل لاحقاً.

4. إن حصر التجارة الخدمية الفلسطينية مع الأردن وإسرائيل على الرغم من أهميتها بالنسبة للتجارة الفلسطينية الكلية بشكل خاص، والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، يشكل أساساً لمعرفة تأثير القيود التي تفرضها تلك الأسواق على تدفق الخدمات الفلسطينية إليها، وعلى الحوافز التي تقدمها لموردي الخدمات من تلك الدول إلى الأسواق الفلسطينية. فالأردن وإسرائيل ومصر من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والموقعة على اتفاقية الجاتس، وهي الأقرب إلى الأراضي



الفلسطينية، والأكثر تبادلاً للخدمات مع السوق الفلسطينية، لذلك، يعتبر عدم حصر وتغطية كافة النشاطات المتعلقة بالتجارة الخدمية على المستوى الجغرافي من أهم القيود التي تحد من اتخاذ السياسات الكفيلة بتطوير تجارة الخدمات، سواء أكان ذلك داخلياً، أم بما يتناسب مع الأسواق الدولية.

5. ولا ينحصر القصور في توفير البيانات حول التوزيع الجغرافي للخدمات الفلسطينية، بل إن الأمر يتعلق، أيضاً، بالتركيب الهيكلي لتجارة الخدمات. ولا تغطي البيانات المتوفرة سوى خدمات السفر، والنقل والشحن، أما الخدمات المتعلقة بالمعلومات، والثقافة، وخدمات المهن، والكمبيوتر فإنها تصنف تحت "خدمات أخرى" على الرغم من أهميتها. ويمكن حصر القيود التي تعاني منها التجارة الخدمية الفلسطينية على النحو التالي: (1) المشكلات الحدودية، (2) القيود الفنية، (3) العوائق الاقتصادية، (4) السياسات المالية والنقدية، وسيتم تناول كل منها بالتفصيل.

#### 4-1 المشكلات الحدودية الإسرائيلية

تمتاز التجارة الخدمية الفلسطينية بزيادة اعتمادها على العنصر البشري (العمل)، سواء أكان من خلال إنتاجه لتلك الخدمات أو تزويد المستفيدين منها. ومع أهمية توفير التسهيلات في حركة الأشخاص وانتقال الخدمات وفقاً لنمط أو مجموعة من أنماط الأشكال الأربعة لانتقال الخدمات عبر الحدود،<sup>4</sup> كانت إسرائيل قد جعلت إجراءات الاستيراد سهلة للغاية لأنها كانت تتم عبر وكلاء إسرائيليين، ومن هذه الخدمات التأمين،

<sup>4</sup> تمت الإشارة إلى الأشكال الأربعة بالتفصيل في دراسة ماس (2001)، مصادر منهجية بيانات التجارة الخارجية الخدمية الفلسطينية على النحو التالي:

أ. انتقال المنتجات الخدمية عبر الحدود.

ب. انتقال المستهلكين إلى البلد المستورد.

ت. إقامة وجود في البلد الذي ستقدم فيه الخدمات.

ث. الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى البلد الآخر من أجل تقديم الخدمات.

والخدمات المالية، والشحن والنقل. بالمقابل، وبغطاء أمني، فرضت العديد من القيود والعوائق على صادرات الخدمات، ففي النقل فرضت قيوداً صارمة على حركة النقل الفلسطينية التي اقتصر على السماح للشاحنات الخضراء بتصدير السلع إلى الأردن دون السماح باستخدامها في الاستيراد السلعي، ودون السماح لأية وسائل نقل فلسطينية أخرى لنقل المسافرين أو السلع، سواء إلى الأردن أم إلى مصر، وأدت هذه الإجراءات إلى إضعاف مساهمة هذا القطاع في الصادرات الخدمية من جهة، وازدياد الاعتماد على استيراد خدمات هذا القطاع من جهة أخرى، الأمر الذي أظهر عدم قدرة المقبوضات الفلسطينية من هذا القطاع على تغطية المدفوعات منه بأكثر من 60%. ولم تقتصر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع النقل، فقد احتكرت إسرائيل تزويد المناطق الفلسطينية بخدمات الاتصالات، وهو ما أدى إلى وجود حالة فريدة، ترتب عليها مدفوعات فلسطينية على صادرات وواردات هذا القطاع على حد سواء. كما ينطبق الاحتكار الإسرائيلي على الخدمات المالية والمصرفية التي لم يسمح للقطاع المصرفي الفلسطيني بتوفيرها خلال الفترة 1969-1995 بسبب قيام إسرائيل بإغلاق جميع البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية خلال تلك الفترة، وتم منح الترخيص للبنوك الإسرائيلية بافتتاح فروع لها في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة لتوفير الخدمات المصرفية، وبخاصة ما يتعلق منها بتمويل عمليات الاستيراد والتصدير بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل، وفي العام 1995 منح الجانب الفلسطيني صلاحيات إدارة الاتصالات والخدمات المصرفية وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي مع استمرار ارتباط إنتاج وتصدير تلك الخدمات بإسرائيل [UNCTAD, 1989, 1994].

ولم يقتصر تأثير تلك الإجراءات الحدودية على حجم وقيمة الخدمات المصدرة والمستوردة، بل امتد تأثيرها على هيكلية الخدمات المصدرة إلى الخارج. وهي في الواقع أحد الأسباب المهمة التي أدت إلى اختلاف واضح بين هيكلية الصادرات والواردات الخدمية من جهة، وحدوث فجوة بين تركيبة الإنتاج الخدمي الفلسطيني ومكوناته، وبين تركيبة ومكونات التجارة الخدمية، وذلك الذي أشرنا إليه سابقاً. كما أن تأثير تلك القيود شمل، أيضاً، العمالة الفلسطينية في إسرائيل كأحد أهم مصادر تمويل

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، حيث تركزت العمالة الفلسطينية في الوظائف والأعمال الصعبة والشاقة (قطاع الإنشاءات)، في ظل حظر تدفق العمالة الماهرة من المهن والكفاءات العلمية على العمل في إسرائيل، تلك العمالة التي تدفقت إلى دول الخليج العربي لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات في تلك الدول، وبخاصة الخدمات الهندسية والمصرفية.

#### 4-2 القيود الإنتاجية والفنية

تعتبر القيود الفنية من القيود التي تحد من إنتاج وتصدير الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب غياب الاستثمار في نقل التكنولوجيا المتقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة، فالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ما زال محدوداً، فقد بدأ حديثاً بإنشاء كليات تكنولوجيا المعلومات وتحديث أقسام الحاسوب، ومن المتوقع أن يشكل ذلك أساساً لتنمية وتطوير الموارد البشرية التي يعتمد عليها في إنتاج وتسويق الخدمات، كالاتصالات، والخدمات المهنية، والمحاسبة والاستشارات القانونية والهندسية والإنشاءات، وكذلك خدمات الحاسوب، والبحث والتطوير، والخدمات المهنية، وخدمات الأعمال المتعلقة بالتسويق والاستشارات، تلك الخدمات التي تساعد على تسهيل تدفق الخدمات الأخرى، وكذلك السلع إلى الأسواق الخارجية، من خلال تعزيز القدرة التنافسية للتجارة الخدمية والسلعية الفلسطينية على حد سواء. [ماس، 2002، عبد الفضيل 2000].

وتعتمد سياسة نقل تكنولوجيا المعلومات على مدى كفاءة وفاعلية برامج التمويل الموجهة للإنفاق على البرامج الأكاديمية والثقافية التي تشكل الأساس لاستيعاب التكنولوجيا [الفضيل، 2000]. أما الأسس التي تعتمد عليها عملية نقل تكنولوجيا المعلومات فهي:

1. جودة النظام التعليمي العالي والتي تعتمد على مدى انسجام مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، وعلى العائد الاستثماري للإنفاق على التعليم العالي، مع التركيز على مجال البحوث والتطوير. وقد وضعت وزارة التعليم العالي الفلسطيني العديد من المعايير والقواعد لترخيص واعتماد البرامج في الجامعات التي تتسجم مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل.
2. وتعتمد جودة التعليم العالي على الاستثمار في التعليم التقني والمعلوماتي. وقد أنشئ العديد من أقسام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في الجامعات الفلسطينية (ماس، 2002b).
3. تطوير شبكات تبادل المعلومات على الصعيد العالمي.

إن تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الخدمية المستهدفة سيمكنها من المنافسة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. وعندما يتم التأكد من ذلك، فإن تحرير تجارة الخدمات من العوائق والقيود كافة يمكن أن يتم بسهولة وبسر. ولذلك، فإن السياسة المناسبة يمكن أن تتركز في توفير الحوافز لتنشيط الاستثمار المحلي "جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير القطاع الخاص". وتجدر الإشارة هنا إلى أن القطاعات التي يستلزم الاستثمار فيها هي الاتصالات والنقل، حيث يعتبر الاستثمار فيها ضرورياً للاستثمار في القطاعات الخدمية الأخرى. أما الصناعات الخدمية التي تعكس التعاون الإقليمي فهي الخدمات البنكية والإعلام.

#### 3-4 القيود الاقتصادية

يترتب على فرض القيود الاقتصادية الإسرائيلية من سنة إلى أخرى خلال العقود الماضية تراجع كفاءة إنتاج الخدمات، وبالتالي الحد من قدرة الصناعات الخدمية على الاستفادة من وفورات الحجم الاقتصادي الكبير، وفي هذا الإطار تعاني الاقتصادات والأسواق الصغيرة كما هو الحال بالنسبة لاقتصادات المناطق الفلسطينية، من عدم القدرة على العمل في ظل وفورات الحجم الكبير، الأمر الذي أدى إلى إغلاق

العديد من الصناعات الخدمية وتراجع حجم الكثير منها. ولذلك، فإن تأثير فرض القيود على الاقتصادات الصغيرة ينطوي على إعاقة تدفقها إلى أسواق التصدير، الأمر الذي يجعل من الصعب على تلك الأسواق تحقيق كفاءة إنتاجية تتمثل في انخفاض التكاليف كلما زاد الإنتاج، والذي ينعكس بدوره من خلال تقدير منحنيات التعلم Learning Curve، وهذا ما ينطبق على خدمات الاتصالات التي لم تستطع أن تزيد من كفاءة إنتاج خدمات عبر تخفيض كلفة إنتاجها لمنافسة خدمات الاتصالات الإسرائيلية، تلك المنحنيات التي تعكس معدل التغيير النسبي في التكلفة المتوسطة بالنسبة للتغيير النسبي في التراكم الإنتاجي، ولذلك يصبح من الصعب تحقيق أية ميزة تنافسية في المناطق الفلسطينية في ظل استمرار عزلها وفصلها عن العالم الخارجي، وهو يشكل بالتالي أحد أهم العوائق التي تحد من تطوير الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي انخفاض إيراداتها، ما يعني غياب الحافز الأساسي المتمثل في الربح لدخول منشأة جديدة إلى سوق الخدمات. ويبقى دعم الصادرات والإنتاج المحلي من أهم الحوافز التي تساعد الخدمات على المنافسة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، للاستفادة من وفورات الحجم الكبير. ولذلك، فإن نفاذ الخدمات الفلسطينية إلى أسواق التصدير في الدول العربية يمكن أن يشكل نقطة البدء لهيكلية الخدمات من جهة، وتحقيق وفورات الحجم الكبير، وبخاصة في مجال الخدمات كثيفة المعلومات من جهة أخرى.

كما يمكن للدولة أن تساهم في تحقيق الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الخدمية وتعزيز القدرة التنافسية لها عبر قدرة فاعلية السياسات المالية على تحقيق أهدافها، من خلال مدى قدرة الحكومة على استنباط وصياغة السياسات الاقتصادية التي تنسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية. ومن الأهداف التي تسعى إليها الدولة عند تعزيز القدرة التنافسية لتجارة الخدمات: (1) نقل التكنولوجيا، (2) إيجاد فرص العمل، (3) رفع مستوى المعيشة، (4) النفاذ إلى أسواق التصدير. ويعتمد تحقيق تلك الأهداف والخطط والبرامج التي يمكن أن تساعد المناطق الفلسطينية من تحرير تجارة الخدمات من كافة العوائق والقيود المفروضة على التجارة الخدمية سواء أكانت تلك القيود إسرائيلية أم محلية تتعلق بطبيعة القوانين والتشريعات السائدة التي يتطلب تغييرها. ولذلك، فإن

اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الأهداف المذكورة سابقاً، يتوقف على الآلية المناسبة لتنفيذها، وتحديد الآثار الجانبية غير المرغوبة لتلك السياسة، حتى لا تؤدي تلك السياسات الموجهة، أيضاً، لحماية الصناعات السلعية الداعمة والمرتبطة بقطاعات الخدمات إلى تقويض القدرة التنافسية لمخرجات الصناعة الخدمية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. فمثلاً، يمكن أن تؤدي حماية صناعة الورق إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات من الأنشطة الثقافية. لذلك، فإن تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الخدمية يجب أن يستهدف، أيضاً، زيادة التشابك والتداخل بين القطاعات الخدمية، وهذا يتطلب انسجاماً في الأنظمة والتشريعات بمراعاة التداخل بين تلك القطاعات، إذ أن أي استثمار محلي أو أجنبي في أي من القطاعات الخدمية، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار علاقته مع القطاعات الأخرى، سواء أكانت سلعية أم خدمية، فالاستثمار في قطاع السياحة سيكون له انعكاس إيجابي على قطاعات أخرى مثل النقل والسفر وغيرها.

وتتوفر للاقتصادات الصغيرة، كما هو الحال بالنسبة للصفة الغربية وقطاع غزة، مجالات أخرى يمكن الاعتماد عليها لتعزيز كفاءة الإنتاج وقدرة الصادرات الخدمية على النفاذ إلى أسواق التصدير، يتركز أهمها في: (أ) استخدام العمالة الماهرة في إنتاج الخدمات مع الاستمرار في توفير برامج التعليم والتدريب لزيادة الإنتاجية باستمرار، ويترتب على ذلك إحلال الصادرات الخدمية (كثيفة العمل) بصادرات خدمية كثيفة (التكنولوجيا). (ب) التوسع في توفير الحوافز والإجراءات الملائمة التي تستهدف تعزيز القدرة التنافسية للخدمات المنتجة محلياً في أسواق التصدير عندما يكون تأثيرها محدوداً على أسعار التصدير، ويمكن تقسيم تلك الحوافز إلى قسمين: (1) حوافز دعم المدخلات. (2) حوافز دعم المخرجات. وتشتمل حوافز دعم المدخلات على ما يلي: (1) إعفاء المدخلات المستخدمة في إنتاج الخدمات من الضرائب والرسوم الجمركية (2) تقديم تسهيلات ائتمانية لمستوردي المواد الخام والوسيلة المستخدمة في إنتاج الخدمات. أما الحوافز المتعلقة بالمخرجات فتتعلق بـ: (1) تسهيل إجراءات الترخيص. (2) تقديم مساعدات نقدية للمصدرين من أجل تسهيل نفاذ الخدمات لأسواق التصدير.

(3) منح القروض الاستثمارية بفوائد متدنية. (4) الاستثمار العام في البنية التحتية لتشجيع الاستثمار في الصناعات التصديرية. (5) دعم مجالات البحث والتطوير لتحسين الإنتاج المحلي ودعم بحوث التسويق، (ماس 2000b).

وتعتبر حوافز دعم المدخلات والمخرجات من الشروط اللازمة لدعم الصناعات الخدمية في المناطق الفلسطينية، أما الشرط الكافي فيتمثل فيما يلي: (أ) إزالة وإلغاء القيود والعوائق كافة التي تحد من كفاءة إنتاج وتصدير الخدمات، سواء أكانت تلك العوائق والقيود التي تفرضها إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية، أم معوقات محلية، سواء أكانت احتكارية أم غيرها. (ب) إصدار التشريعات والترتيبات الاقتصادية لدعم إنتاج الخدمات.

#### 4-4 غياب السياسات الاقتصادية المناسبة

نظراً لعدم تمتع السلطة الوطنية الفلسطينية بالصلاحيات الكاملة لإدارة النشاط الاقتصادي وصياغة السياسات الاقتصادية المناسبة لدعم وضبط الإنتاج الخدمي وتشجيع الصادرات وإحلال الواردات، فإن غياب تلك السياسات يعتبر من أهم العوائق التي تحد من تنمية التجارة الخدمية الفلسطينية.

وعند مراجعة التوزيع الجغرافي لتجارة الخدمات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000، تبين أن إسرائيل كانت السوق الوحيدة أمام صادرات الخدمات الفلسطينية (باستثناء العمل)، أما الواردات الخدمية فكانت موزعة بين السوقين الأردنية والإسرائيلية، وعلى الرغم من أن حصة الأردن من تلك الواردات كانت أكبر من حصة إسرائيل في بعض السنوات، فإن عوامل التحكم بها كانت بيد إسرائيل وحدها من خلال القيود والعوائق التي كانت تفرضها على حركة تلك الواردات وفق الحجج الأمنية الإسرائيلية غير المحددة، وبخاصة من خلال السيطرة الإسرائيلية المطلقة على المعابر الفلسطينية. والواقع أن تلك القيود والعوائق ما هي إلا سياسات إسرائيلية بغطاء أمني،

وأن تلك السياسات يتم فرضها على التجارة الخارجية الفلسطينية وفقاً لما تقتضيه المصلحة الاقتصادية الإسرائيلية، حيث ساهمت تلك السياسات بما تضمنته من قيود وعوائق في تحديد حجم وقيمة وتركيبية واتجاه التجارة الخدمية الفلسطينية، ليكون تأثيرها مباشراً وسريعاً، وبخاصة على اتجاه تجارة الخدمات. فعندما نجد أن حصة الواردات الخدمية الفلسطينية من الأردن مرتفعة وتزيد عن حصة إسرائيل في بعض السنوات التي كانت تخلو من القيود والعوائق الإسرائيلية، نجدها في سنوات أخرى منخفضة بشكل حاد عندما تكون أتيحت لإسرائيل الذرائع لفرض قيودها وإجراءاتها.

وحتى في ظل الاتفاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، فقد نجحت إسرائيل، في جعل البنود الواردة في بروتوكول باريس الاقتصادي تتضمن مسائل إجرائية تتعلق بالصلاحيات الممنوحة للسلطة الفلسطينية دون امتلاكها للأدوات اللازمة، والتي كان من الممكن الاعتماد عليها في توسيع علاقاتها الاقتصادية بصورة عامة، والخدمية بصورة خاصة مع الأردن ومصر على الجانب العربي، أو أن تمكنها من أن تحد من تأثير عوامل التحكم الإسرائيلي. ولذلك، فإن عملية تحرير الخدمات الفلسطينية يجب أن تتم من خلال فصل تأثير المحددات الإسرائيلية المفروضة على إنتاج وتصدير واستيراد الخدمات في المناطق الفلسطينية، إلى جانب تحديد القطاعات الخدمية الرئيسة والتي تتكون منها التجارة الخدمية الفلسطينية.

#### 1-4-4 السياسات النقدية

تلعب السياسة النقدية دوراً مباشراً في التأثير على أداء المؤسسات المالية من خلال أدواتها المتعددة، مثل سعر الفائدة، وسعر الصرف. كما تتدخل السلطات النقدية في تنظيم عمل المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين، وذلك من خلال القوانين والتشريعات التي تعنى بالعديد من الجوانب المتعلقة بالترخيص، كإسماح بفتح فروع للبنوك وشركات التأمين الأجنبية للعمل داخل البلد، وتحديد نسبة المشاركة المحلية والأجنبية في رأس المال (الملكية) في تلك البنوك والشركات، وذلك للمحافظة على التراكم الرأسمالي، والمواءمة بين سياسات الاستثمار والائتمان. ولذلك، تلجأ العديد من



الدول إلى استخدام السياسات النقدية للحد من عمل المنشآت الخدمية الأجنبية، وبخاصة إذا نشأ عن عملها تأثير سلبي على الاقتصاد القومي للبلد المضيف، مثل ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع معدلات البطالة.

ووفقاً لنظام سلطة النقد الفلسطينية، فقد سمح للعديد من البنوك العربية والأجنبية بافتتاح فروع لها في المناطق الفلسطينية منذ العام 1994، وقد تزامن ذلك مع تأسيس العديد من البنوك الفلسطينية الناشئة، الأمر الذي حد من قدرتها على منافسة تلك البنوك العربية العريقة، والتي تطورت خدماتها التي تقدمها في الأردن ومصر على الرغم من أنه تم إغلاق تلك الفروع العام 1967 عند احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، كما تم إنشاء العديد من شركات التأمين، بالإضافة إلى السماح لشركات تأمين عربية للعمل في المناطق الفلسطينية.

#### 2-4-4 السياسة المالية

من المتوقع أن يكون للسياسة المالية تأثير غير مباشر من خلال تخفيض معدلات الضرائب على السلع الوسيطة وغيرها من المدخلات المستخدمة في إنتاج الخدمات، وذلك لتشجيع الإنتاج المحلي للخدمات النهائية، كما هو الحال بالنسبة لخدمات الاتصالات، والنقل، وغيرها، عندما يتم استيراد الأجهزة والمعدات لإنتاج تلك الخدمات. وتعتبر سياسة تخفيض معدلات الضرائب والرسوم الجمركية للمواد الوسيطة المستخدمة في إنتاج الخدمات شرطاً أساسياً لضبط وتقليل الواردات في الأجل الطويل.

وما زال مبكراً فرض معدلات ضرائب ورسوم جمركية على جميع الخدمات، وبخاصة الخدمات غير الرئيسية، نظراً لصعوبة قياسها وتحديد قيمتها. أما الخدمات التي تتأثر مباشرة بالسياسات المالية، فهي خدمات الاتصالات، والنقل، والسفر، والسياحة، والتأمين، حيث من السهل تحديد نوع الخدمة ومعدل الخدمة. أما الخدمات الأخرى التي تصنف بالخدمات غير الرئيسية مثل خدمات الحاسوب، وخدمات الأعمال، والخدمات

المهنية، فإن الضرائب والرسوم تفرض عليها بطريقة غير مباشرة، أي على دخول أو إيرادات العاملين في إنتاجها وتوريدها.

#### 4-5 تأثير تحرير تجارة الخدمات في إسرائيل على التجارة الخدمية الفلسطينية

على الرغم من اختلاف سياساتها وأولوياتها الاقتصادية سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى تأهيل القطاعات الإنتاجية التي يمكن أن تقود التنمية الاقتصادية، والتي يمكنها، بالتالي، أن تتنافس في الأسواق المحلية والعالمية المتقدمة على حد سواء. وقد أهل ذلك إسرائيل لتكون مصنفة منذ عقود عدة من نهاية القرن الماضي من بين الدول ذات الدخل المرتفع، حيث بلغ معدل الدخل الفردي فيها حوالي 17.5 ألف دولار في العام 2000، وبمعدل نمو 3.4% عن العام 1999. فقد تم التركيز على تطوير المستوى الاقتصادي من خلال تنشيط وتنمية التجارة الخارجية السلعية والخدمية على حد سواء. وكانت صادرات الخدمات الإسرائيلية وراء عملية النهوض الاقتصادي في إسرائيل منذ منتصف العقد الأخير من القرن الماضي، وكان ذلك بفعل أداء ثلاثة قطاعات خدمية رئيسية، هي السياحة، والإنشاءات، وتكنولوجيا المعلومات High-Tech. وكان قطاع السياحة الأكثر حساسية للتغيرات السياسية بين تلك القطاعات، فعلى الرغم من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% حتى نهاية العام 2000، فإن تلك النسبة تراجعت بسبب انخفاض الطلب على السياحة في إسرائيل نتيجة للظروف غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط. أما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (High-Tech)، فقد استطاع أن ينافس في الأسواق العالمية بفعل الاستثمار الإسرائيلي المكثف على الصعيدين البشري والمالي، حيث ساهمت هجرة اليهود الروس إلى إسرائيل في تنمية وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات (العنصر البشري) بالإضافة إلى الاستثمار الرأسمالي المكثف في هذا القطاع، وكانت النتائج في هذا السياق واضحة، حيث ساهم هذا القطاع في توظيف 6.1% من حجم القوى العاملة، وهي المرتبة الثانية لهذا القطاع على المستوى الدولي بعد السويد، كما

احتلت إسرائيل المركز نفسه من حيث صادرات هذا القطاع على المستوى العالمي أيضا، بنسبة 20% بعد اليابان التي بلغت حصتها حوالي 24%. وعلى المستوى الكلي لأداء قطاعات الخدمات، فالتزايد المطرد هو السمة الغالبة على أداء تلك القطاعات، حيث ساهمت القطاعات الخدمية ككل بحوالي 61% من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، كما تستوعب أكثر من 43% من القوى العاملة، وذلك حسب البيانات المتوفرة للأعوام 1997-1998. وعلى الرغم من ذلك، فإن إسرائيل تعتبر مستوردة للخدمات، حيث يعاني الحساب الجاري للخدمات من عجز متزايد [WTO, 1999].

وفي هذا الإطار، وبعد أن حققت القطاعات الخدمية الرئيسة في إسرائيل دورا قياديا في تحقيق النمو الاقتصادي، قامت إسرائيل منذ منتصف التسعينيات باتخاذ العديد من الإجراءات لتحرير تجارتها السلعية والخدمية مع العالم الخارجي نتيجة التعهدات التي التزمت بها تجاه عضويتها في منظمة التجارة العالمية وتوقيعها فيما بعد على الاتفاق العام لتجارة الخدمات والاتفاقية العامة لتكنولوجيا المعلومات، فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتي تمثلت في إلغاء احتكارات الدولة للعديد من القطاعات الخدمية من خلال تحديث تلك القطاعات ووضع الأنظمة واللوائح التي ساعدت على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وقد كانت قطاعات الاتصالات، والخدمات المصرفية والتأمين من القطاعات التي بدأ بتحريرها، فزاد العرض المحلي من تلك الخدمات بأسعار منخفضة وجودة عالية. وقد انعكس ذلك مباشرة على زيادة رفاة المستهلك المحلي لتلك الخدمات [WTO, 1999].

وقد أدى تحرير تجارة الخدمات الإسرائيلية عبر تقليص تدخل وإدارة الحكومة لتلك القطاعات وانخفاض ملكيتها، وإصدار اللوائح والتشريعات التي ساعدت القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب على الدخول في الأسواق الإسرائيلية، إلى إنتاج العديد من الخدمات مثل الاتصالات والخدمات المصرفية، الأمر الذي فتح المجال أمام المنافسة في أسواق الخدمات الإسرائيلية، وقد ساعد ذلك على تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الخدمية الإسرائيلية، بحيث أصبح مستوى الخدمات المنتجة في الأسواق

الإسرائيلية منافسا للخدمات المناظرة في الأسواق العالمية [WTO، 1999]. لذلك، فإن تحرير تجارة الخدمات الإسرائيلية له آثار مباشرة على القطاعات الخدمية الفلسطينية التي، بالطبع، لم تكن مستعدة لتلقي تلك التأثيرات بأقل الأضرار الممكنة على الأقل، والتي يمكن عرضها كما يلي:

❖ أدى تحرير تجارة الخدمات الإسرائيلية إلى انخفاض كلفة إنتاجها وارتفاع مستوى جودتها، ما زاد من قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية باتجاه الانفتاح وتحرير التجارة. بالمقابل، استمر استيراد الخدمات الفلسطينية من إسرائيل ليصبح أكثر جدوى، وأقل كلفة من استيرادها من غير إسرائيل وبخاصة في ظل القيود الإسرائيلية المستمرة على أداء التجارة الخدمية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، فإنه من المتوقع أن يزداد الاستيراد، وبخاصة عند تقديم تلك الخدمات لغير المقيمين في السوق الفلسطينية، ولذلك فقد استحوذت القطاعات الخدمية الإسرائيلية على تلبية الطلب الخارجي للسياح الأجانب إلى المناطق الفلسطينية عبر خدمات النقل والفنادق والمطاعم وغيرها من الخدمات المصرفية والاتصالات.

❖ إن الصلاحيات التي منحت للجانب الفلسطيني بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي لإدارة وإنتاج الخدمات مثل السياحة، والتأمين والبنوك، والاتصالات، والكهرباء كانت محدودة للغاية، ويمكن القول أنها عبارة عن إجراءات يتم تنفيذها وفقا للسياسات والأهداف الأمنية والاقتصادية الإسرائيلية، ولم تسمح تلك الصلاحيات للجانب الفلسطيني بإعادة بناء القطاعات الخدمية الفلسطينية، فقد فرضت إسرائيل العديد من القيود والعوائق التي حدت من إنتاج خدمات منافسة ومماثلة في المناطق الفلسطينية.

❖ استمرار فرض القيود الفنية على الاتصالات الفلسطينية، فعلى الرغم من قيام الجانب الفلسطيني بالاستثمار المباشر في البنية التحتية، فإن الاتصالات السلكية واللاسلكية لم يتم فصلها عن شبكات الاتصالات الإسرائيلية وقد تم تبرير ذلك

لأسباب أمنية، ومن الناحية الاقتصادية أدى ذلك إلى رفع تكلفة الاتصالات الفلسطينية من جهة، وانخفاض العائد منها بسبب إجراء عمليات الاتصال الصادرة والواردة من وإلى المناطق الفلسطينية عبر شبكات الاتصالات الإسرائيلية. فبالنسبة لعمليات الاتصال الصادرة من المناطق الفلسطينية، سواء إلى المحافظات الفلسطينية أم إلى إسرائيل والخارج، فإن على الجانب الفلسطيني أن يقوم بدفع أجرة استخدام شبكة الاتصالات الإسرائيلية لتمرير تلك الخدمات. وإذا تم الاتصال مع الدول العربية فإن على الجانب الفلسطيني أن يدفع تكاليف إجراء المكالمات لكل من إسرائيل والأردن، حيث ستمر المكالمات عبر شبكة الاتصال الإسرائيلية إلى الأردن ويتم إيصالها إلى الجهة المقصودة في أية دولة عربية أو إسلامية لا يمكن الاتصال معها مباشرة. بالمقابل، فإن الجانب الفلسطيني يقوم بدفع تكلفة إيصال المكالمات الواردة من أية دولة عربية أو إسلامية عبر الأردن إلى إسرائيل ثم إلى المحافظات الفلسطينية إلى الاتصالات الأردنية والاتصالات الإسرائيلية من قيمة الخدمات الواردة والتي تعتبر صادرات خدمية فلسطينية، وهذا يعني انخفاض عائد المكالمات الواردة إلى المناطق الفلسطينية وارتفاع تكلفة المكالمات الصادرة إلى المناطق الفلسطينية، وبالتالي انخفاض الأرباح. وهذا يفسر السبب وراء ارتفاع حدة المنافسة بين شركات الهاتف المحمول الإسرائيلية فيما بينها من جهة، وبين شركة جوال للهاتف المحمول الفلسطينية، والتي ما زالت حصتها في السوق الفلسطينية لا تزيد على 30%، فبينما تتقاسم النسبة الباقية الشركات الإسرائيلية للهاتف المحمول مثل بيلفون، وسيلكوم، واورانج، وميرس، وذلك بسبب انخفاض تكلفة المكالمات التي تقدمها الشركات الإسرائيلية مقارنة مع شركة جوال الفلسطينية، وكذلك الجودة العالمية للخدمات التي توفرها شركات الهاتف المحمول الإسرائيلية.

✧ على الرغم من تشييد العديد من الفنادق وإقامة المطاعم السياحية في المناطق الفلسطينية منذ العام 1995، فإن جودة الخدمات التي تقدمها تلك المرافق في إسرائيل تتمتع بميزة تنافسية عالية من حيث أسعارها وجودتها بالنسبة للخدمات المناظرة لها في المناطق الفلسطينية، ولذلك فإن طلب السياح الأجانب يتجه أولاً

نحو الخدمات التي تقوم المرافق السياحية الإسرائيلية بإنتاجها، وعندما تبلغ نسبة الإشغال 100% منها، فإن الفائض من الطلب يتم تلبيةه عبر الخدمات السياحية في القدس الشرقية والمناطق الفلسطينية، وذلك، في الغالب، من خلال التعاقد من الباطن مع المرافق السياحية الإسرائيلية (الفنادق والمطاعم).

❖ كما تزامن تحرير تجارة الخدمات في إسرائيل مع إلغاء العديد من القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة السلعية. ولذلك، فقد ترتب على تحرير التجارة السلعية التوسع في استخدام الخدمات التجارية وتوظيف التكنولوجيا المناسبة في إنتاج تلك الخدمات. وقد انعكس ذلك سلباً على الجانب الفلسطيني، فقد أدى احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد من إسرائيل أو عبرها لتلبية الطلب المحلي، في ظل عدم وجود سياسات مالية أو تجارية يعتمد عليها في حماية الإنتاج المحلي الفلسطيني، وتعزيز قدرته التنافسية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنتاج المحلي للعديد من الصناعات، مقابل زيادة الاستيراد من إسرائيل أو عبرها من دول جنوب شرق آسيا. وقد اعتمد على الاستيراد من إسرائيل أو عبرها إلى المناطق الفلسطينية على الخدمات التجارية الإسرائيلية مثل الشحن والنقل والتأمين.

❖ كما كان للسياسة النقدية الإسرائيلية والتي تمثلت في تعويم قيمة الشيكال الإسرائيلي، والاتجاه بتحديد قيمته بالنسبة للعملات الصعبة وفقاً للطلب والعرض، أن أدى إلى زيادة الاستيراد من إسرائيل، وبالتالي زيادة الاعتماد عليها في توفير تلك الخدمات.

❖ أدى تحرير تجارة الخدمات في إسرائيل إلى تعميق العلاقات التجارية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل لمصلحة الأخيرة، وذلك في ظل الاتحاد الجمركي أحادي الجانب. لذلك، قُدرت المدة التي تحتاجها المناطق الفلسطينية (الطلب) للبحث عن بدائل أخرى لتلك الخدمات التي تحصل عليها من إسرائيل بخمس سنوات، لأن استيراد الخدمات يتطلب بناء محطات وشبكات اتصال تحتاج إلى فترة زمنية لربط

اقتصادات المناطق الفلسطينية بالاقتصادات المجاورة عبر إسرائيل، وهذا ما ينطبق على الاتصالات والنقل. أما بالنسبة لإسرائيل، فإن إعادة ضبط وهيكلة إنتاجها يتطلب فترة كافية للحفاظ على إنتاج تلك الخدمات بجودة عالية وأسعار منخفضة. فانخفاض الطلب على العديد من الخدمات من إسرائيل سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع التكاليف، ما يعني تراجع القدرة التنافسية للخدمات المنتجة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. ولذلك فقد حدد الجانب الإسرائيلي أن الفصل بين الاقتصادين الفلسطيني وإسرائيل في مجال الخدمات يمكن أن يستغرق على الأقل خمس سنوات، وذلك لتمكين الجانب الإسرائيلي من ضبط إنتاجه من تلك الخدمات.

## 5- متطلبات تطوير تجارة الخدمات الفلسطينية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرّة العربيّة الكبرى

### 5-1 متطلبات التطوير

يسمح الاتفاق العام لتجارة الخدمات (الجاتس) للدول الأعضاء بتطبيق معاملة تفضيلية ضمن إطار التعاونات الإقليمية، ولذلك فإن تعهدات الدول العربية المجاورة التي تتمتع بالعضوية في منظمة التجارة العالمية قد وفرت البيئة لمزيد من التقارب بينها في إنتاج وتبادل الخدمات في جميع القطاعات الخدمية. ومن المفترض أن تستفيد المناطق الفلسطينية من هذه الأوضاع القانونية الإيجابية التي يوفرها الاتفاق العام لتجارة الخدمات، وذلك بتسهيل تدفق الخدمات الفلسطينية مع الدول العربية، وبخاصة المجاورة منها مثل مصر والأردن الأعضاء في آن واحد مع منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرّة العربيّة الكبرى. وبالفعل، فقد كان إنشاء منطقة التجارة الحرّة العربيّة الكبرى الخطوة الأولى نحو تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية، والاستفادة من المناخ الإيجابي لاتفاق الجاتس. ونظراً لأن المناطق الفلسطينية تعتبر مستورداً لأنواع الخدمات الرئيسية وغير الرئيسية كافة، ولا تقوم إلا بتصدير خدمات العمالة غير الماهرة إلى إسرائيل والعمالة الماهرة إلى بعض الدول العربية، فإن تطور تجارة الخدمات يتطلب حصول المناطق الفلسطينية على امتيازات من بعض الدول العربية المستوردة للخدمات، وبخاصة الخدمات المهنية وخدمات الأعمال التجارية، وخدمات الحاسوب التي يعتمد إنتاجها على رأس المال البشري المدرب والمتعلم الذي يمكن أن يسهم في إنتاج العديد من الخدمات من المناطق الفلسطينية بدلاً من الاستمرار في تصدير العمالة الماهرة وغير الماهرة. وعند ذلك، يمكن أن يؤدي السماح للخدمات الفلسطينية بالنفوذ إلى أسواق التصدير وزيادة الاستيراد من السلع والخدمات لإنتاج الخدمات اللازمة لتلبية الطلب المحلي والطلب الخارجي. وحتى يمكن للمناطق



الفلسطينية من تطوير تجارتها الخدمية، فإن هناك العديد من المتطلبات التي يستوجب القيام بها، ويمكن عرض تلك المتطلبات على النحو التالي:

❖ توفير الحوافز اللازمة لجذب المعرفة الفنية من الخارج، والاستثمار المباشر في تصميم أنظمة جديدة تعزز القدرة التنافسية للقطاعات الخدمية المستهدفة، وذلك عندما يتم الالتزام بالمعايير الدولية في إنتاج الخدمات. ويعتمد تنفيذ ذلك على مدى توفر الموارد البشرية والمالية، لأن نقص تلك الموارد يؤدي إلى حدوث اختناقات شديدة في اقتصادات الدول النامية. وفي الحالة الفلسطينية، فإن توفر الموارد البشرية المدربة والمؤهلة من خريجي كليات العلوم التطبيقية والهندسية يجب أن يتزامن مع توفر استثمارات محلية أو خارجية في إنتاج خدمات "كثيفة المعلومات"، حتى لا يتم تصدير تلك الموارد البشرية للعمل خارج إطار الاقتصاد القومي، وذلك للاستفادة منها في تعظيم القيمة المضافة عند استخدامها في خدمات البنوك والتأمين والاتصالات والإعلام والسياحة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى إحلال صادرات العمالة الماهرة الفلسطينية إلى الأسواق العربية وغيرها بصادرات من الخدمات كثيفة المعلومات، وبخاصة في صناعة البرمجيات التي يمكن أن تقوم بإنتاج برمجيات ذات تكلفة معقولة يمكنها المنافسة في الأسواق الخارجية بسبب صغر حجم السوق المحلية.

❖ إعداد التشريعات اللازمة والقوانين المتعلقة بالملكية والإدارة المحلية التي تحد من السيطرة الاحتكارية على الخدمات مثل، البريد، والنقل، والاتصالات، والخدمات المالية وغيرها. إن الخدمات التي تنتجها مثل تلك القطاعات ضرورية وحيوية باتجاه تطوير كفاءة الاقتصاد القومي، وتقوية صلاته مع العالم الخارجي لزيادة نفاذ السلع والخدمات المنتجة محلياً إلى أسواق التصدير. وهنا يبرز دور الحكومة في تطوير تلك الخدمات، التي يتوقع منها أن تصدر التشريعات المتعلقة بتعزيز المنافسة والرقابة المستقلة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال خصخصة القطاعات الخدمية التي تعزز من ارتباط الاقتصاد القومي مع أسواق الاستيراد والتصدير، كما يمكن أن يتم ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص وغيرها من الترتيبات

التي تضمن إنتاج الخدمات بتكاليف منخفضة وبجودة عالية، بحيث تستفيد تلك الصناعات من وفورات الحجم الكبير، ومن عدم تقييد حرية دخول الخدمات ومورديها. إلا أن أهم المشكلات التي تواجه صناعة الخدمات الفلسطينية، هو ان القطاع الخاص الفلسطيني يتكون في معظمه من شركات صغيرة، ولا يمكن الاعتماد عليه لأنه يركز استثماراته في تلك الخدمات. بالمقابل، فإنه يوجد عدد من البنوك وشركات التأمين الأجنبية العاملة في المناطق الفلسطينية ذات الخبرة الطويلة والدعم الكبير الذي تتلقاه من البنوك والشركات المؤسسة لها في الدول الام. كما هو الحال بالنسبة للبنوك الأردنية والأجنبية العاملة في المناطق الفلسطينية، وكذلك شركات التأمين العربية والأجنبية المنتشرة في المحافظات الفلسطينية. وقد أثر سلباً على القدرة التنافسية للبنوك وشركات التأمين، وهو ما دفع العديد من تلك المؤسسات إلى الارتباط بمؤسسات دولية ذات اسم أو "ماركة" معروفة مثل البنوك والفنادق، والمطاعم وغيرها. وقد أدى ذلك إلى إفلاس العديد من شركات التأمين وإن لم يعلن عن ذلك رسمياً بسبب عدم قدرتها على المنافسة في ظل إجراءات الإغلاق والحصار التي تفرضها إسرائيل على المناطق الفلسطينية، والتي يتراكم تأثيرها مع الزمن.

✧ على الجهات الرسمية مساعدة القطاع الخاص في توفير السلع الوسيطة والرأسمالية لنقل التكنولوجيا واستخدامها في إنتاج وتصدير الخدمات. أما أكثر القطاعات اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات فهي، البحوث، والتطوير، وأجهزة الاتصالات وغيرها. ويمكن للمناطق الفلسطينية أن تحقق تقدماً في تلك الخدمات بشرط:

1. توفير الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على استخدام أو اتباع تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، وذلك كسلع وسيطة يمكن أن تستخدم في قطاعات الخدمات الرئيسية لإنتاج خدمات ذات تكلفة منخفضة وجودة عالية.
2. على الجهات الرسمية العمل على توفير الحماية للصناعات الخدمية من خلال تمكينها من المنافسة، بالارتقاء بجودة الخدمات ذات التكاليف المنخفضة،

لإنتاج خدمات حسب المعايير الدولية، بإصدار التشريعات التي تسهل دخول رأس المال الأجنبي أو الموردين الأجانب لإنتاج خدمات يعتمد إنتاجها على التكنولوجيا وعلى رأس المال الخاص بتكلفة منخفضة لتشجيع الموردين المحليين للاستثمار في إنتاج الخدمات.

ويمكن اعتبار المتطلبات المذكورة أعلاه لتطوير تجارة الخدمات الفلسطينية شروطاً لازمة للوصول إلى ذلك، أما الشروط الكافية، فتتمثل في إلغاء وإزالة القيود والعوائق كافة وبخاصة تلك التي تفرضها إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية، ولذلك، فإن تحرير الاقتصاد الفلسطيني عبر تفكيك العلاقات التجارية والاقتصادية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل يقرر بأنها غير متكافئة وتميل كلياً لمصلحة إسرائيل.

## 5-2 التعهدات العمودية والأفقية

يمكن القول أن احتكار إسرائيل لإنتاج وتوريد العديد من الخدمات إلى المناطق الفلسطينية، واستمرارها في الإشراف والتدخل غير المباشر منذ العام 1995 في إنتاج العديد من الخدمات مثل الاتصالات، والكهرباء، والخدمات المصرفية، قد أفقد الضفة الغربية وقطاع غزة القدرة على إنتاج خدمات تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. وكما هو الحال بالنسبة للتجارة السلعية، فإن الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات من إسرائيل أو عبرها أو من الأقطار العربية، قد تم تحديدها وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي، الأمر الذي جعل السياسة المالية والتجارية السائدة في المناطق الفلسطينية انعكاساً للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية. فلم يتم توفير الحوافز المباشرة وغير المباشرة لدعم المدخلات والمخرجات، كما لم تتم حماية الإنتاج المحلي. وينطبق الشيء نفسه على إنتاج وتجارة الخدمات، فلم يتم إصدار القوانين والتشريعات واللوائح الداخلية لحماية الإنتاج المحلي للخدمات. فالمناطق الفلسطينية المحتلة ما زالت مستورداً للخدمات الرئيسية وغير الرئيسية من الأردن وإسرائيل. ولهذا، فإن الاتجاه العام لتحرير تجارة الخدمات في

المناطق الفلسطينية يبدو مغايراً لما هو عليه الحال في البلدان النامية الأخرى، ولهذا، فإن هناك العديد من الخدمات التي يمكن إنتاجها في المناطق الفلسطينية تتطلب اتخاذ العديد من التدابير التي تؤثر في دخول الخدمة أو مورد الخدمة إلى الأسواق الفلسطينية من خلال الحصول على العديد من الاستثناءات التي تمكنها من إنتاج تلك الخدمات بدلاً من استيرادها في الأجل القصير، والقيام بتصديرها في الأجل الطويل. ويمكن أن ينطبق ذلك على جميع الخدمات التي ما زال استخدامها في المناطق الفلسطينية يعتمد على الترتيبات الإسرائيلية مثل خدمات الاتصالات، والكهرباء، والخدمات المالية، وخدمات التأمين، وخدمات السياحة، وخدمات النقل (البحري، والبري، والجوي) والخدمات الإعلامية.

ونظراً لاعتماد المناطق الفلسطينية على إسرائيل في تزويد العديد من خدمات البنية التحتية والتي لا تتوفر حالياً في المناطق الفلسطينية، فقد وجد أن عملية الفصل تحتاج إلى أكثر من خمس سنوات لتمكين الجانب الفلسطيني من البدء ببناء خدمات البنية التحتية وتمكين الجانب الإسرائيلي من هيكلة الخدمات التي تنتجها للسوقين الفلسطينية والإسرائيلية.<sup>5</sup> ولذلك، فإن التعامل مع تجارة الخدمات يتطلب اتخاذ العديد من التدابير لبناء الصناعة الخدمية الفلسطينية، والتي يمكن عرضها كما يلي:

1. اتخاذ التدابير اللازمة التي تقود إلى تقليل الاعتماد على الخدمات المستوردة من إسرائيل إلى المناطق الفلسطينية ليتم إنتاجها محلياً مثل الكهرباء والاتصالات وغيرها.

<sup>5</sup> لمزيد من التفصيل أنظر ماس (2000b): التجارة الخارجية الفلسطينية-الإسرائيلية، وقمها وأفاقها المستقبلية. تم طرح موضوع الفصل بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية، حيث وجد الجانب الإسرائيلي أن عملية الفصل تحتاج إلى خمس سنوات، فالاتحاد الجمركي أحادي الجانب قد كرس اعتماد المناطق الفلسطينية على إسرائيل في مجالات، كالكهرباء، والمياه، والبريد، والاتصالات. ولمزيد من التفصيل أنظر المقالات التي صدرت من صحف يديعوت أحرونوت وهآرتس الإسرائيليتين خلال أكتوبر 2000.

2. وفي حالة السماح لمستثمرين من الخارج من غير إسرائيل، فإنه يتطلب اتخاذ العديد من التدابير لدعم المنتجين المحليين مقابل المستثمرين الأجانب. ويمكن أن يكون التمييز من خلال الأنظمة واللوائح المتعلقة بالملكية (القطاع العام والقطاع الخاص)، والإدارة ورأس المال، وعدد العمال المحليين الذين يمكن توظيفهم في المشاريع المشتركة أو في المشاريع التي تعتمد على الاستثمارات الأجنبية. كما يمكن أن يتم توفير الحوافز المباشرة وغير المباشرة والإعفاءات الضريبية، وبخاصة للمدخلات من السلع الوسيطة المستخدمة في إنتاج الخدمات، ولهذا تصبح عملية تحرير تجارة الخدمات الفلسطينية عبر القيام بهيكله قطاعاتها تدريجياً. وهناك بعض التعهدات قد تم تنفيذها، وبخاصة ما يتعلق بافتتاح فروع لشركات التأمين وللمصارف العربية والأجنبية في المناطق الفلسطينية، وإن كان هناك العديد من التشريعات التي تحتاج إلى مراجعة دون أن يلزم الجانب الفلسطيني أو يقطع على نفسه تعهداً ملزماً يحظر عليه اتخاذ إجراءات، لأن المرحلة الأولى تستلزم عملية إيجاد البنية المناسبة لإنتاج الخدمات لفترة محددة وكافية، ليتحمل الجانب الفلسطيني التزاماته تجاه عضوية فلسطين في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (إقليمياً). كما تتسجم هذه التدابير مع ترتيبات منظمة التجارة العالمية التي تسمح للدول النامية باتخاذ التدابير الكافية لحماية صناعاتها الوطنية وضبط ميزان المدفوعات لفترة لا تزيد على عشر سنوات، حيث تقوم الدول المعنية بإعادة هيكلة قطاعاتها الخدمية ليتم تحريرها لاحقاً عند الانفتاح على العالم الخارجي.

3. كما يتطلب إعادة بناء الخدمات الفلسطينية إصدار اللوائح والتشريعات التي تستهدف إعادة تأهيل وحماية القطاعات الخدمية الفلسطينية، وتحسين مركزها التنافسي في الأسواق المحلية للنفاذ إلى أسواق التصدير من جهة، وسهولة الوصول إلى أسواق الاستيراد للحصول على عوامل الإنتاج الوسيطة من جهة أخرى، ومن شأن ذلك أن يساهم في تحقيق هدف الحماية المؤقتة التي تسبق عملية تأهيل ومن ثم تحرير تجارة الخدمات. لذلك، يتوقع من إصدار اللوائح والتشريعات أن تستهدف ما يلي:

- تشجيع الاستثمارات المحلية، والعمل على جذب الاستثمارات الخارجية، وبخاصة تلك التي تساعد على استخدام التقنيات الحديثة وتدريب الموظفين.
- العمل على استبدال الصادرات من العاملين ذوي المهارات العالية إلى الدول العربية بصادرات من الخدمات كثيفة المعلومات، أو ما تسمى بخدمات القيمة المضافة، والذي ينطبق كثيرا على الاتصالات.
- زيادة كفاءة القطاعات الخدمية الرئيسية التي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للتجارة الخارجية الفلسطينية (السلع والخدمات)، وذلك من خلال إلغاء كافة القيود، وبخاصة التي تفرضها إسرائيل على قطاعات مثل، النقل والشحن، والتأمين، والاتصالات، لتمكين الجانب الفلسطيني من تطوير تلك الخدمات، وبالتالي تقليل الاعتماد على خدمات التجارة الإسرائيلية في استيراد وتصدير السلع والخدمات الفلسطينية، سواء إلى إسرائيل أم منها أم من خلالها. كما أن إلغاء تلك القيود والعوائق، سيؤدي إلى البدء في إعادة هيكلة تلك القطاعات، وتكثيف الاستثمار فيها، وإدخال التكنولوجيا لإنتاج خدمات وفق المعايير العالمية تكون بالتالي قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية على حد سواء. وتجدر الإشارة إلى أن تكاليف النقل والشحن والتأمين تشكل 30% من تكاليف السلع الفلسطينية المصدرة، وحوالي 10% من تكاليف السلع المستوردة، وتفسر هذه النسب بوضوح سبب استمرار إسرائيل في احتكار التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية والخدمية، وفرضها للعديد من القيود والعوائق عليها.
- إن رفع القيود والعوائق عن أحد القطاعات الخدمية مثل النقل يجب أن يكون متزامنا مع رفعها عن القطاعات الخدمية مثل التأمين والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها. وإعادة هيكلة أحد القطاعات سوف يجر معه قطاعات أخرى، بحيث تتعزز القدرة التنافسية في القطاعات الخدمية عموديا وأفقيا في كل قطاع على حدة.
- لكن إعادة النظر بتلك الأنماط من أشكال التجارة الخدمية تتطلب إقامة المشاريع المشتركة وتحديد نسبة مساهمة الموردين للخدمات كما هو الحال

في السياحة (الفنادق)، والخدمات المهنية والمحاسبة، وهذا ما خلا من تلك الاتفاقيات الثنائية، والتي وقعتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل والأردن ومصر. وعلى الرغم من أن تلك الدول أعضاء في منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى عضوية كل من مصر والأردن في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وإذا كان العديد من الدول النامية قد التزم بتقديم عدد من التعهدات الأفقية مع بعض الاستثناءات، فإن التعهدات العمودية الخاصة بالقطاعات الخدمية كانت محدودة مقارنة لما عليه الوضع في الدول المتقدمة. وقد تم تقديم العديد من التعهدات لتحرير الخدمات في القطاعات التقليدية التي تديرها وتشرف عليها الحكومة، مثل الإنشاءات، والخدمات المصرفية، والتأمين، والسياحة، والنقل. وتستهدف الحكومات من تقديم التعهدات العمودية لتحرير تجارة الخدمات في تلك القطاعات، جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تلك القطاعات عبر إصدار التشريعات والأنظمة التي تكفل حقوق المستثمرين الأجانب والمحليين. ويمكن أن ينطبق ذلك إلى حد ما على تجارة الخدمات الفلسطينية، التي يتماثل واقعها مع ما هو عليه الوضع في العديد من البلدان، وإن اختلف مستوى جودتها. ولذلك، فإنه من المتوقع أن تقوم الجهات الفلسطينية الرسمية بإصدار التشريعات التي تكفل بناء القطاعات الخدمية الرئيسية التي ما زالت دون المستوى المطلوب مقارنة لما عليه الوضع في الأقطار المجاورة، وذلك عند تعاملها مع الأقطار العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أو مع الأقطار الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

## 6- التحليل الكمي للتجارة الخدمية الفلسطينية

### 1-6 مقدمة

على الرغم من تزايد الاهتمام العالمي بتجارة الخدمات خلال العقود الثلاثة الماضية، والتي توجت بالتوصل إلى الاتفاقية العامة المتعلقة بالخدمات (الجاتس) في منتصف العام 1995، وما تلى ذلك من مفاوضات خلال الأعوام 1997 و 2001، فإن استخدام النماذج الكمية لتقييم آثار تحرير تجارة الخدمات على المتغيرات الاقتصادية الكلية ما زال محدودا للغاية [ Roberts, 2000; Heokman & Maltoo, 2000; Weisman 1999]. هذا في الوقت الذي شكّل استخدام تلك النماذج إحدى أهم أدوات تحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة لتحرير التجارة السلعية (زراعية وصناعية) للوصول إلى نتائج محددة لصانعي القرار، لاستخدامها في تحديد الآليات المناسبة التي يمكن الاعتماد عليها في التفاوض مع منظمة التجارة العالمية للحصول على الاستثناءات التي تتسجم مع مستويات التنمية الاقتصادية لتلك الدول. ولعل هناك العديد من التحديات التي تواجه استخدام النماذج الكمية في تحليل وتقييم أداء التجارة الخدمية، والتي لا تواجه، في الغالب، استخدام النماذج نفسها لتحليل التجارة السلعية. ويمكن عرض تلك التحديات على النحو التالي:

1. صعوبة قياس تأثير العوامل التي يتوقع أن يكون لها تأثير على تدفق الخدمات من الأسواق المصدرة إلى الأسواق المستوردة، أو تدفقها من الموردين والمنتجين إلى المستهلكين والمستثمرين.
2. صعوبة حصر وتغطية أشكال وأنماط وقيم الخدمات، نظرا لتعدد أشكال انتقال الخدمات بين المنتجين والمستخدمين، حيث يمكن أن تنتقل الخدمة عبر الحدود أو من خلال إقامة وجود تجاري في البلد الذي ستقدم فيه.



3. عدم توفر معلومات محددة عن أسعار الخدمات في الأسواق الدولية، كما هو الحال بالنسبة للتجارة السلعية، حيث تعتبر الأسعار من أهم العوامل المحددة لتدفق السلع والخدمات بين أسواق التصدير والاستيراد. لذلك، فإن عدم توفرها يجعل من الصعب تقدير تأثير التغيير في الأسعار على تدفق الخدمات.
4. عدم توفر بيانات تفصيلية عن مصادر الخدمات التي يتم تداولها بين الأسواق، كما هو الحال بالنسبة للتجارة السلعية، إلا في حدود البيانات التجميعية عن عدد محدود من القطاعات الخدمية الرئيسية مثل السفر، والنقل، والتأمين، والسياحة. أما القطاعات الفرعية، فلا تتوفر عنها بيانات تفصيلية. وقد تمت الإشارة إلى ذلك في كتاب دليل الأعمال إلى منظمة التجارة العالمية الصادر عن مركز التجارة الدولية، والذي تضمن تصنيفا للقطاعات الخدمية الفرعية حسب التصنيف المتفق عليه دوليا في منظمة التجارة العالمية.

وتعاني بيانات التجارة الخدمية الفلسطينية من العديد من المشكلات أهمها: تعدد مصادرها، فخلال الفترة 1968-1987، كانت تتوفر بيانات كلية للصادرات والواردات الخدمية الفلسطينية مع كل من إسرائيل والأردن، ولكنها غير مفصلة، وتشتمل على قطاعات، السفر، والتأمين، والنقل، ودخول العاملين. كما تم تخصيص بند للخدمات الأخرى والتي تشتمل على العديد من الخدمات المستوردة مثل الاتصالات، والخدمات المالية، والمعلومات، والخدمات الثقافية. وتتوفر بيانات عن التجارة الخدمية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل للفترة 1968-2000، في كتاب ميزان المدفوعات الإسرائيلي Israeli Balance of Payment للقطاعات المتمثلة في السفر، والنقل، والسياحة، والتأمين، والخدمات الأخرى، كما تتوفر بيانات عن الصادرات والواردات الخدمية للفترة 1995-1998 عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولكنها غير تفصيلية وليست منتظمة. لذلك، فإن مشكلة البيانات الخدمية الفلسطينية تتطلب مواجعتها ولأول مرة باستخدام نماذج السلاسل الزمنية في محاولة للتغلب على تلك العقبات، وتجاوز تلك الصعوبات وصولا إلى تحقيق أهداف الدراسة.

## 2-6 النموذج

بناء على المعطيات السابقة، فإن التحليل الكمي لن يعتمد على استخدام المتغيرات المفسرة للمتغيرات المستهدفة، وبالتالي سيتم، كما أسلفنا، الاعتماد على نماذج السلاسل الزمنية في تحليل المتغيرات المستهدفة للتجارة الخدمية الفلسطينية. وتعد نماذج الارتباط الذاتي Autoregressive Models من أكثر النماذج المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات المستهدفة، والتي تم تطويرها على الأسس التالية:

1. إن بيانات السلسلة الزمنية تتولد بناء على عملية انحدار ذاتي First-order Autoregressive Process، ويمكن التعبير عن السلسلة  $Y_t$  كدالة خطية في المشاهدة السابقة لها، بالإضافة إلى متغير عشوائي يرمز له بالرمز  $\mu_t$ ، فإذا رمزنا للمشاهدة السابقة من السلسلة بالرمز  $Y_{t-1}$ ، فإنه يمكن التعبير عن هذه العملية بالمعادلة التالية

$$Y_t = \alpha + \rho Y_{t-1} + \mu_t \quad (1)$$

وتمثل المعلمة  $\rho$  معلمة الانحدار الذاتي التي تقيس عند تقديرها أثر تغير  $Y_{t-1}$  بوحدة واحدة على  $Y_t$ ، وإذا كانت قيمة  $\rho < 1$ ، فإن ذلك يعني أن أية زيادة في  $Y_{t-1}$  بوحدة واحدة في الفترة  $t-1$ ، فإن  $Y_t$  ستزداد في الفترة  $t$  بمقدار أقل من الزيادة في  $Y_{t-1}$ . أما إذا كانت  $\rho < 0$ ، فإن ذلك يعني أن  $Y_t$  ستتناقص عندما تزداد  $Y_{t-1}$ . أما إذا كانت  $\rho = 1$ ، فإن ذلك يعني أن الفرق بين  $Y_t$  و  $Y_{t-1}$  سيكون ثابتاً وهذا ما يعرف بالسلوك أو التغير العشوائي، وفي الغالب فإن قيمة  $\rho$  تنحصر بين  $0 < \rho < 1$

2. كما يمكن تفسير تأثير التغير في السلسلة الزمنية على تحديد الاتجاه العام للسلسلة من خلال تأثير التغير في الزمن على معدل التغير في  $Y_t$ ، الذي يكون ثابتا عندما يكون الاتجاه العام خطيا للتغير في  $Y_t$ ، وعليه فإن نموذج الانحدار الذاتي يمكن عرضه على النحو التالي:

$$Y_t = \alpha + \rho Y_{t-1} + \beta (\text{Trend})_t + \mu_t \quad (2)$$

حيث أن  $\text{Trend} = (1, 2, \dots, n)$  وأن  $n$  تعبر عن طول السلسلة الزمنية.

كما يتم تحديد التغير في  $Y_t$  نتيجة للتغيرات التدريجية في الفترات السابقة، والتي يُعبر عنها كما يلي:

$$\Delta Y_{t-i} = Y_{t-i} - Y_{t-i-1}$$

وإذا كان  $i = 1$ ، فإن المعادلة تصبح كما يلي:

$$\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$$

ويمكن إدراج ذلك في المعادلة السابقة كما يلي:

$$Y_t = \alpha + \rho Y_{t-1} + \beta_1 (\text{Trend})_t + \beta_2 \Delta Y_{t-1} + \mu_t \quad (3)$$

ويعكس المتغير  $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، تأثير التغير التدريجي للمتغير  $Y$  في الفترات  $t-2$ ،  $t-1$ ، على قيمة المتغير في الفترة  $t$ ، وهذا ما ينعكس في زيادة قيمة المقطع الثابت  $\alpha$  وزيادة قيمة  $Y_t$  مع الزمن. وقد تم استخدام هذا النموذج في العديد من الدراسات مثل [Evans & Savin, 1984 ; Perron, 1988; Phillips, 1987]. ولمزيد من التفصيل حول اشتقاق المعادلة (3) يمكن مراجعة [Maddal, 1992] أو Rubinfeld (1990، pp . & Pindyck 507-510). ويطلق على النموذج (3)، اختبار ديكي وفولر (Dickey-Fuller Test) أحد أهم الاختبارات الممكنة لمعرفة فيما إذا كانت المعادلة (3) تخلو من الارتباط الذاتي (Serial Correlation)، وعدم ثبات الخطأ

(Heteroscedastials). وإذا كانت المعلمة  $\beta_2$  معنوية من الناحية الإحصائية، فإن المتغير  $Y_t$  يكون ساكناً، ويمكن الاعتماد على النموذج للتنبؤ بقيمة  $Y$  في الفترة  $t+i$ .

### 3-6 النموذج المقدر

تم تقدير المعادلة (3) باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square مباشرة، وذلك للحصول على مقدرات غير متحيزة ومتسقة يمكن الاعتماد عليها في تحليل مسار المتغيرات المستهدفة وإجراء تنبؤ بمستوى تلك المتغيرات خارج السلسلة الزمنية 1968-2000، وذلك لمعرفة قيمة التجارة الخدمية الفلسطينية مستقبلاً. وقد جمعت البيانات المستخدمة في صياغة النموذج الاقتصادي من المصادر التي أشير إليها في الأجزاء السابقة من هذه الدراسة. وقد وصلت قيم جميع المتغيرات بالأسعار الجارية إلى القيم الحقيقية بالدولار الأمريكي وذلك بقسمة قيمة المتغيرات بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي على سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي بالشيكال الإسرائيلي اعتماداً على المعادلة التالية:

$$REXG_t = EXG_t (CPI.u.s/CPI.is)$$

حيث أن:

REXG<sub>t</sub>: سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي بالشيكال الإسرائيلي.

EXG<sub>t</sub>: سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي بالشيكال الإسرائيلي.

CPI.u.s: السعر القياسي للمستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية.

CPI.is: السعر القياسي للمستهلك في إسرائيل.

### 1-3-6 معادلات الصادرات للخدمات الفلسطينية

تبين المعادلات المقدره والواردة في جدول 4 أن النموذج المقدر للصادرات الخدمية الفلسطينية يفسر أكثر من 85% من التغيرات في خدمات النقل، والتأمين

والسياحة والسفر بشكل خاص والخدمات الكلية بشكل عام، حيث كان أعلى معدل نمو في خدمات النقل خلال الفترة 1995-2000<sup>6</sup> قد وصل إلى 5.1% سنوياً. بالمقابل، فإن معدل النمو السنوي في خدمات التأمين والسفر قد وصل إلى 2.6% و3% على التوالي. وتشير المعالم المقدرّة للمتغير  $\Delta Y_{t-1}$  أن التغير التدريجي في صادرات الخدمات الفلسطينية خلال الفترتين  $t-2$ ، و  $t-1$ ، كان له تأثير محدود للغاية على قيمة المتغير  $Y$  في الفترة  $t$ . ويستدل على ذلك من مرونة التغير في  $Y_t$  بالنسبة للتغير النسبي في  $\Delta Y_{t-1}$ . فعندما تزداد  $\Delta Y_{t-1}$  بنسبة 1%، فإن نسبة الزيادة في  $Y_t$  ستزداد ما بين 0.05%-0.07%.

### 6-3-2 معادلات الواردات للخدمات الفلسطينية

تشير المعالم المقدرّة في جدول 5 أن معدل النمو في الواردات الخدمية غير الرئيسية مثل المعلومات والحاسوب والاتصالات وغيرها قد وصل إلى أعلى معدل له (8% سنوياً) مقارنة مع معدلات النمو السنوية في قطاعات الخدمات الرئيسية مثل النقل والتأمين (5%). أما خدمات السفر والسياحة، فقد وصل معدل النمو السنوي للواردات منها إلى حوالي 3%، وذلك خلال الفترة 1995-2000، أما معامل الضبط أو المعلمة المقدرّة للمتغير الفترتي  $Y_{t-1}$ ، فتشير إلى التأثير المباشر للمتغير الفترتي التابع على المتغير  $Y_t$ . فعندما تزداد الواردات الخدمية الكلية ومكوناتها مثل خدمات النقل والتأمين والسفر في الفترة  $t-1$  بنسبة 1%، فإن تلك الخدمات ستزداد بنسبة تزيد على 0.6% في الفترة  $t$ . أما الواردات الخدمية غير الرئيسية، فإن نسبة الزيادة فيها لن تتجاوز 0.4% عندما تزداد الواردات من تلك الخدمات بنسبة 1% في الفترة  $t-1$ . كما يبين معامل التحديد المرجح  $R^2$  قدرة النموذج المقدر على تفسير التغيرات في المتغيرات المستهدفة بنسبة تزيد على 90% من التغيرات في الواردات الخدمية الفلسطينية، والتي يمكن تفسيرها من المعادلات المقدرّة في جدول 2.

<sup>6</sup> يتيح استخدام نموذج السلاسل الزمنية إمكانية تقدير المرونة المرغوبة عند أية سنة أو فترة من العينة، وسيتم استخدام الفترة 1995-2000، لقياس التغير النسبي في الصادرات والواردات الخدمية بالنسبة للتغير النسبي في المتغيرات  $Y_{t-1}$ ،  $\Delta Y_{t-1}$ .

### 3-3-6 استخدام النموذج الاقتصادي المقدر في التنبؤ بحجم التجارة الخدمية الفلسطينية

يعتبر التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات المستهدفة الداخلية والواردة في الجدولين 4 و5 والمتعلقة بالصادرات والواردات الخدمية الفلسطينية من أهداف تقدير النموذج الاقتصادي بعد أن تم التأكد من قدرة النموذج المقدر على توفير التحليل المناسب لمسار تلك المتغيرات، حيث يعتبر التنبؤ بحجم التجارة الخدمية خلال السنوات القادمة غاية في الأهمية للمعنيين بالتجارة الخدمية الفلسطينية، وذلك للأسباب التالية:

1. إن معرفة الطلب المحلي على الواردات الخدمية يعتبر مفيداً للمنتجين المحليين والموردين الأجانب لتلك الخدمات.
2. إن تحديد حجم الواردات الخدمية سيساعد على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة لتأهيل وهيكل القطاعات الخدمية لزيادة الإنتاج المحلي منها على حساب الواردات قبل الدخول في مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية وفقاً لاتفاقية الجاتس. كما يمكن أن تفيد معرفة حجم الواردات من الخدمات في بناء القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.
3. إن التنبؤ بحجم الصادرات يمكن أن يساعد المنتجين المحليين على تبني الاستراتيجيات المناسبة بزيادة مستوى التصدير والنفوذ إلى الأسواق الخارجية، عندما تلغى العوائق التي تحد من تدفق الخدمات عبر أشكالها المختلفة من الأسواق المحلية إلى أسواق التصدير.
4. كما إن التنبؤ بقيمة الصادرات الخدمية بات ضرورياً نظراً لاعتماد التجارة السلعية على التجارة الخدمية، فالتوسع في التجارة الخدمية جاء نتيجة لزيادة الطلب على تلك الخدمات وازدياد تدفق السلع بين أسواق الاستيراد والتصدير، ما زاد الطلب على الخدمات المساندة لذلك.

### 3-3-6-4 تقدير حجم التجارة الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 2001-2010

تم تقدير قيمة الصادرات والواردات الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 2001-2010 باستخدام المعادلات المقدرة والواردة في الجدولين 4 و5. فقد تم استخدام البيانات المتعلقة بالمتغير الفترتي التابع  $Y_{t-1}$  لسنة 2000، والفرق بين قيم المتغير الداخلي في الفترتين  $t-1$ ،  $t-2$ ، لحساب القيم المقدرة للمتغير  $Y_t$  تدريجياً من سنة 2001 إلى سنة 2010. وبعد حساب القيم المتوقعة للمتغير  $Y_t$ ، تم حساب الحدين الأدنى والأعلى بإجراء تنبؤ مشروط بدرجة ثقة 95% حيث:

$$Y_t = \hat{Y}_t \pm t.c.s.f$$

حيث أن:

$Y_t$  = القيم الحقيقية للمتغير  $Y_t$  والتي سيقع مداها بين

$$\hat{Y}_t + t.c.s.f > Y > \hat{Y}_t - t.c.s.f$$

$\hat{Y}_t$  = القيم المتوقعة للمتغير  $Y_t$  خارج العينة الزمنية للفترة 2001-2010.

$T_c$  = القيم الحرجة لاختبار  $t$  عند  $n=29$  بدرجة ثقة 95%.

$s.f$  = الخطأ المعياري المقدر للمتغير  $Y_t$ .

وقد تم حساب الخطأ المعياري المقدر من المعادلات المقدرة بناء على الطريقة التي قام بصياغتها أو اختبارها Rubinfeld & Pindyck, 1998. Pp.221-224، حيث أن الخطأ المعياري المقدر يأخذ بعين الاعتبار القيم التي استخدمت في حساب القيم المقدرة للمتغير  $Y_t$  هي قيم مقدرة أيضاً، حيث يؤخذ بعين الاعتبار الانحراف المتوقع للقيم عن الوسط الحسابي خارج العينة. ولذلك، فإن قيمة الخطأ المعياري المقدر للمتغير  $Y_t$  يكون دائماً أكبر بكثير من قيمته المعيارية المقدرة للمتغير  $Y_t$  داخل العينة.

وقد حسب الحدان الأعلى والأدنى لمعرفة المدى الذي تقع فيه القيم الفعلية للمتغيرات المستهدفة خلال الفترة 2001-2010، وتعكس قيمة الحد الأدنى قيمة المتغير الداخلي الذي يمكن أن تصل فيه الصادرات والواردات الخدمية إلى أدنى مستوى لها. فإذا كان التغير سلبياً في المتغيرات غير الواردة في النموذج، ويقصد هنا

أية عوامل أخرى غير الزمن للنموذج، فإن الأثر المتوقع لها يمكن تحديده من خلال الحد الأدنى الذي يمكن أن تصل إليه الصادرات الخدمية، وبخاصة أن تدفق الخدمات بين أسواق التصدير والاستيراد يعتمد على الأنظمة والتشريعات والترتيبات التي تنظم ذلك في كلتا السوقين، ويمكن أن تكون لتلك الأنظمة والتشريعات آثاراً يمكن توقع اتجاهها، وإن كان يصعب قياسها، وبهذا فإذا كانت لتلك التشريعات آثاراً سلبية على تدفق الخدمات، فإن القيمة الفعلية يمكن أن تقترب من الحد الأدنى. والمنطق نفسه ينطبق على تحديد الأثر الإيجابي، وعندما يكون تأثير تلك المتغيرات (التشريعات والأنظمة والحوافز) خارج النموذج إيجابياً، فإن الصادرات الخدمية ستقرب من الحد الأعلى. وفي الاتجاه الواصل بين الحدين الأعلى والأدنى يمكن ترتيب الأولويات. فإذا كان الهدف تنشيط الطلب الخارجي على الصادرات الخدمية وصولاً إلى الحد الأعلى، وهو ما يجب أن يكون، فعندها لا بد من صياغة السياسات وما يتضمنها من إجراءات وأدوات وحوافز تصل، بالتالي، إلى تحقيق هذا الهدف، والوصول إلى الحد الأعلى الممكن للصادرات خلال فترة معينة، أو أن تتم المحافظة على مستوى صادرات في المدى الواقع بين الحدين الأعلى والأدنى، وذلك على الأقل في الأجل القصير.

وفي جانب الواردات، إذا كان الاهتمام ينصب على الحد منها، وبالتالي إحلالها بالإنتاج المحلي، وهذا هو الفرض المنطقي والعقلاني أيضاً، فإن ذلك يستلزم اتخاذ السياسات المناسبة والتي يمكن أن تصل بالواردات الخدمية إلى مستوى يقترب من الحد الأدنى، وبخاصة عندما تؤدي الزيادة في تلك الواردات إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الخدمي، وهو ما يعني أن تلك الواردات تتركز في الخدمات للاستهلاك النهائي، الأمر الذي يزيد من مخاطر زيادة الضغط على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

وفي تقدير الحدين الأعلى والأدنى للتجارة الخدمية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة بين 2000-2010، بينت النتائج الواردة في جدول 7 أن المستوى المتوقع للصادرات الخدمية سيبقى حتى العام 2010 أقل مما كان عليه في سنة 2000، وذلك



تحت فرضية استمرار أداء الاقتصاد الفلسطيني في ظل إجراءات الإغلاق والعقوبات التي تفرضها إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني منذ أكتوبر 2000، لغاية نهاية 2003 أو 2004، وهذا يعني أن أثر تلك الإجراءات سينعكس مباشرة على الصادرات الخدمية التي ستستمر في التراجع حتى سنة 2007، ذلك لأن قدرة المتغيرات الاقتصادية الفلسطينية على امتصاص أثر تلك الإجراءات، والتكيف معها باتجاه التخفيف من آثارها لن يكون فورياً، وإنما سيظهر أثره بعد العام 2007، عندما تصبح تلك المتغيرات قادرة على امتصاص أثر تلك الإجراءات، لأن عودة الصادرات الخدمية إلى الزيادة ترتبط بزيادة وتنشيط الاستثمارات في القطاعات الخدمية المختلفة، والتي تحتاج إلى هذا الوقت بعد إنهاء تلك الإجراءات، وإعادة التكيف من جديد مع ظروف جديدة، ويصبح بالتالي من الممكن التأثير باتجاه إيجابي على الصادرات الخدمية، لتبدأ بعدها بالتزايد التدريجي حتى تصل في سنة 2010 إلى حوالي 147 مليون دولار، وهو أقل من مستواها العام 2000 بحوالي 7 ملايين دولار. ولكن الحد الأعلى للصادرات الخدمية سيكون أعلى من المستوى المتوقع بحوالي 16 مليون دولار، وبحوالي 9 ملايين دولار عن مستواها في سنة 2000.

وعلى المستوى القطاعي، يبين جدول 7 أن الصادرات من خدمات النقل والتأمين ستستمر في التناقص دون أن يصل مستواها العام 2010 إلى المستوى الذي كانت عليه في العام 2000، وهذا ما أشرنا لارتباطه بتحفيز الاستثمار من جديد في هذه القطاعات، وبخاصة قطاع النقل، وهنا يبرز دور السياسات اللازمة لتنشيط الصادرات والتي يجب أن تتضمن إقرار القوانين والتشريعات الكفيلة بتحفيز الاستثمار في القطاعات الخدمية التي يتوقع أن تتأثر بإجراءات الإغلاق والحصار لفترة زمنية طويلة يمكن أن تصل إلى عشر سنوات، كما هو الحال بالنسبة لقطاعي النقل والتأمين. ويمكن أن يصل الحد الأعلى في سنة 2010 إلى مستوى أعلى مما كان عليه الوضع في سنة 2000 إذا ما تمت صياغة وتنفيذ السياسات والإجراءات اللازمة لتحفيز الاستثمار، وبالتالي إعادة تنشيط الصادرات من هذين القطاعين على وجه الخصوص، لأن قطاع التأمين كان من أكثر القطاعات الخدمية الفلسطينية مساهمة في زيادة الصادرات

الخدمية حتى العام 2000، وهو القطاع الوحيد الذي كانت تزيد مقبوضاته على مدفوعاته، ليساهم في تغطية العجز التجاري الخدمي حتى العام 2000، بنسبة تزيد على 30%. كذلك لا يقل الأمر أهمية في قطاع النقل الذي يرتبط بتحفيز الاستثمار فيه بتسهيل تدفق التجارة السلعية. أما بالنسبة لخدمات السفر والسياحة، فإن الحد الأعلى في سنة 2010 سيكون أقل مما كانت عليه في سنة 2000. وتشير تلك النتائج إلى أن الصادرات من خدمات السياحة والسفر ستشهد تراجعاً ولن تصل إلى المستوى الذي كانت عليه في سنة 2000 إذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة للحد من هذا التراجع.

أما بالنسبة للواردات الخدمية، فإن التراجع في واردات النقل والتأمين والسياحة والسفر والخدمات الأخرى لن يستمر لسنتين أو أكثر، حيث تأخذ بعدها بالتزايد التدريجي ليصل المستوى المتوقع وحتى الحد الأدنى للواردات من تلك الخدمات إلى أعلى من مستواها في العام 2000. وحسب التقديرات المتوقعة للفترة 2000-2010 في جدول 6، فإنه في الوقت الذي ستزداد فيه الواردات الخدمية بنسبة 25% خلال تلك الفترة، فإن الصادرات الخدمية تتراجع بنسبة 5%. وهنا يكمن الفرق بين قدرة الصادرات والواردات الخدمية على امتصاص آثار الإجراءات المفروضة إسرائيلياً على التجارة الخارجية الفلسطينية، الأمر الذي سيزيد العجز في الميزان التجاري الخدمي بنسبة 35%، وما يترتب على ذلك من ضغط إضافي على ميزان الخدمات، وبالتالي على ميزان المدفوعات، وهو ما سيشكل عائقاً أمام اتخاذ الإجراءات اللازمة وتمويل تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تكفل تصحيح هذا الخلل. ولذلك، فإن من المناسب اتخاذ الإجراءات اللازمة من إصدار تشريعات وأنظمة تساعد على تأهيل وهيكل الاقتصاد الفلسطيني باتجاه الحد من استيراد الخدمات، واستبدالها بمنتجات محلية من خلال توفر الشروط الضرورية والكافية التي تكفل استخدام التكنولوجيا المتقدمة، وتوفير الاستثمارات اللازمة، سواء أكانت محلية أم خارجية، لإنتاج الخدمات غير الرئيسة التي يقوم القطاع الخاص بإنتاجها. وتشكل الواردات من الخدمات غير الرئيسة (المعلومات والكمبيوتر، والثقافة والإعلام والصور، والاتصالات، والخدمات المالية، وخدمات البناء، وخدمات التأمين، والخدمات الترويجية) أكثر من 50% من الخدمات

المستوردة. كما أن التوجه نحو إنتاج تلك الخدمات محليا على حساب الواردات سوف يساهم في تنشيط الصادرات الخدمية من جهة، وتخفيض العجز في الميزان التجاري الخدمي بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل عام من جهة أخرى.



## 7- الخلاصة والنتائج والتوصيات

### 1-7 الخلاصة

تم في هذه الدراسة تحليل تطور التجارة الخدمية الفلسطينية من حيث تركيبها الهيكلي وتوزيعها الجغرافي وارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية، مثل الصادرات، والواردات الكلية، والنتائج المحلي الإجمالي، والاستثمار، والتوظيف، والحساب الجاري، وميزان المدفوعات. كما تم استعراض المشكلات والقيود والعوائق التي تواجهها التجارة الخدمية الفلسطينية للتعرف على متطلبات تأهيل وتطوير القطاعات الخدمية، وذلك كشرط أساسي لاندماجها مع الأسواق الإقليمية والعالمية. وقد استعرضت الدراسة القيود والعوائق التي تفرضها إسرائيل على التجارة الخدمية الفلسطينية من جهة، وعلى نقاط الضعف الذاتية التي تعاني منها القطاعات الخدمية، والتي تتمثل في عدم توفر الحوافز، وعدم القدرة على صياغة السياسات لإدارة وتوجيه التجارة الخارجية الفلسطينية بشكل عام والتجارة الخدمية بشكل خاص من جهة أخرى. وقد استعرضت الدراسة العوامل التي يتوقع أن يكون لها تأثير على تدفق الخدمات بين أسواق التصدير والاستيراد من خلال الاستعانة بمراجعة العديد من الدراسات التي تناولت بالتحليل دور التجارة الخدمية في تنمية اقتصادات الدول النامية، وكذلك القيود والعوائق التي تحول دون تطور التجارة الخدمية، وذلك للاستفادة من تجارب تلك الدول في إلغاء وتخفيف تلك القيود والعوائق، سواء أكانت داخلية أم خارجية. كما تمت مراجعة بعض الدراسات التي ركزت على اهتمامات ومصالح الدول النامية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في مناقشات الجاتس المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات. وبعد التوصل إلى الاتفاق العام لتجارة الخدمات (الجاتس) العام 1995، تم إجراء العديد من الدراسات التي استهدفت تقييم اتفاق الجاتس، وقد خرجت تلك الدراسات بالعديد من التوصيات لصانعي القرار والمفاوضين للاعتماد عليها في المناقشات التي استأنفت في الأعوام 2000، 2001.

لقد أبرزت تلك الدراسات أهمية التوسع في تجارة الخدمات كشرط أساسي لتنشيط التجارة السلعية بشكل خاص، وتنمية الاقتصاد القومي بشكل عام، عبر زيادة معدلات التوظيف والاستثمار. ويمكن القول أن العلاقة بين التجارة السلعية والتجارة الخدمية هي في الأساس علاقة تبادلية، فتحرير التجارة السلعية أدى بالعديد من دول العالم، وبخاصة الدول المتقدمة إلى الإسراع في تحرير التجارة الخدمية. ولذلك، كان التركيز في البداية على تحديد القطاعات التي يجب تحريرها في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث اتخذت العديد من الإجراءات لتحرير تجارة الخدمات في القطاعات الرئيسية مثل، النقل والشحن، والسفر، والتأمين والخدمات البنكية. وكان اللجوء إلى خصخصة تلك القطاعات، وإلغاء احتكار القطاع العام لها من الإجراءات التي اتخذتها الدول قبل إجراء أية مفاوضات لتحريرها وفقاً لاتفاقية الجاتس.

كما بينت الدراسات أن التجارة الخدمية بين الدول النامية والمتقدمة يمكن تنشيطها وفق أسلوب التبادل بين القطاعات (الصناعات، Inter - industry) عندما يتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاج وتصدير الخدمات المتعلقة بالنقل، ويستورد خدمات السياحة والسفر. أما الأسلوب الآخر، فهو التجارة داخل القطاعات Intra - industry، بحيث يقوم أحد البلدان بإنتاج الخدمات الوسيطة لتصديرها إلى البلدان الأخرى لإنتاج الخدمات النهائية. كما عالجت تلك الدراسات حركة العمالة بين أسواق الدول النامية إلى الدول المتقدمة، بما يخدم الدول النامية، وبخاصة أن الدول المتقدمة فرضت العديد من الشروط على انتقال الأشخاص والتي تركزت حول مؤهلاتهم، ومدة الإقامة، والقطاعات التي يعملون بها، الأمر الذي لم يأخذ بعين الاعتبار اهتمامات ومصالح الدول النامية، وبخاصة تلك التي تفتقر إلى الاستثمارات اللازمة لاستيعاب الفائض من العمالة لإنتاج السلع والخدمات.

ونظراً لتحكم إسرائيل بالتجارة الخارجية الفلسطينية بشكل خاص، والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، فقد تمت مناقشة الآثار المترتبة على تحرير تجارة الخدمات الإسرائيلية على التجارة الخدمية الفلسطينية. وقد ترتب على ذلك، زيادة القدرة التنافسية للخدمات الإسرائيلية سواء في الأسواق الإسرائيلية أم الأسواق الفلسطينية، وبخاصة ما

يتعلق بخدمات الاتصالات، والسياحة والسفر، والخدمات المصرفية. من جهة أخرى، وفي ظل عدم توفر الشروط اللازمة والكافية لتطوير صناعة الخدمات الفلسطينية، فقد ازداد الطلب على الخدمات المستوردة في المناطق الفلسطينية، وبخاصة الخدمات غير الرئيسية، والتي شكلت قيمتها أكثر من 50% من الخدمات المستوردة. وفي الوقت الذي تضاعفت فيه الصادرات الخدمية الفلسطينية ثماني مرات خلال الفترة 1970-2000، فإن الواردات الخدمية قد تضاعفت أكثر من 40 مرة، وقد انعكس ذلك على تفاقم العجز في الميزان التجاري الخدمي، بحيث أصبحت تجارة الخدمات إحدى نقاط الضعف بالنسبة لميزان المدفوعات الفلسطيني.

وقد انحصر استيراد الخدمات الفلسطينية من الأردن وإسرائيل، إلا أن تدفق الخدمات الأردنية إلى المناطق الفلسطينية كان يتم وفقاً للترتيبات الإسرائيلية، وبخاصة ما يتعلق منها بالسياحة والسفر، والنقل وغيرها. فقد أدت القيود الإسرائيلية المفروضة على قطاع النقل الفلسطيني إلى توقف الاستثمار في هذا القطاع، بحيث أصبح التصدير والاستيراد السلعي يعتمد على وسائل النقل الإسرائيلية، ما أدى إلى فقدان القدرة التنافسية للتجارة السلعية الفلسطينية، كما أن حركة السياحة والسفر للخارج كانت تعتمد على استخدام وسائل النقل الخارجية وهو ما يشكل ازدياد قيمة المدفوعات الفلسطينية إلى الخارج.

كما أدى قيام إسرائيل منذ العام 1967 بصياغة علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الضفة والقطاع في إطار وحدة جمركية أحادية الجانب، إلى تكريس اعتماد المناطق الفلسطينية على إسرائيل في الحصول على الخدمات اللازمة لتلبية الطلب المحلي. كما أدت سياسة الاحتكارات الإسرائيلية إلى الاستفادة من سياسة الحجم الكثيف، وبخاصة في إنتاج الخدمات الرئيسية مثل الاتصالات، والكهرباء، والمعاملات المصرفية. وعندما تم تحرير تلك القطاعات لتعمل في ظروف المنافسة، فقد انخفضت تكاليف إنتاجها وازدادت جودتها، الأمر الذي أدى إلى زيادة اعتماد المناطق الفلسطينية في الحصول على تلك الخدمات من إسرائيل، بحيث أصبحت عملية الدخول في إنتاج تلك الخدمات تواجه العديد من القيود التي يرتبط بعضها بظروف السوق والمنافسة.

وقد تم استخدام أسلوب التحليل الكمي لتنبؤ قيمة الخدمات المصدرة والمستوردة الكلية والقطاعية خلال الفترة 2001-2010. واعتمد على بيانات السلسلة الزمنية للفترة 1970-2000 لتقدير النموذج. وقد بينت النتائج قدرة النموذج على توفير تنبؤات بقيمة الصادرات والواردات الخدمية خلال العقد الحالي 2001-2010، بحيث يمكن الاعتماد على تلك النتائج بصياغة السياسات الاقتصادية المناسبة المتعلقة بتأهيل وتطوير القطاعات الخدمية كخطوة أولى نحو تحرير التجارة الخدمية، عندما تصبح عملية اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصادات الإقليمية والدولية ضرورية لزيادة معدلات النمو في الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبر حالياً من الاقتصادات الصغيرة والمعزولة عن الأسواق الإقليمية والدولية.

وقد تم تقدير أربع معادلات للصادرات الخدمية وهي الصادرات الخدمية الكلية، وخدمات النقل، والتأمين، والسياحة والسفر. أما في جانب الواردات، فقد تم تقدير معادلات الطلب على الخدمات المستوردة الكلية، والقطاعية مثل خدمات النقل، وخدمات التأمين، وخدمات السياحة والسفر، والخدمات الأخرى، والتي جمعت في بند واحد، وتشتمل على خدمات الحاسوب، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الثقافية والإعلام، والخدمات المهنية، وغيرها.

## 7-2 النتائج

بينما كانت الصادرات الخدمية تنمو ببطء شديد، فإن الواردات الخدمية كانت تزداد باستمرار. وقد انعكس ذلك على العجز في الميزان التجاري الخدمي، الأمر الذي يعزى إلى محدودية الخدمات المنتجة والمصدرة من حيث القيمة والعدد، في حين كانت الواردات الخدمية تزداد من حيث القيمة والعدد. وقد بقيت نسبة الصادرات الخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة للغاية، كما كانت التغيرات في الصادرات



الخدمية والنتائج المحلي الإجمالي والاستثمار غير متزامنة. أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فهي:

1. إن احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية أدى إلى حصر التجارة الخدمية الفلسطينية مع إسرائيل والأردن وفقاً للترتيبات الإسرائيلية، وازداد اعتماد المناطق الفلسطينية على إسرائيل في الحصول على العديد من الخدمات الأساسية، فالعلاقات التجارية والاقتصادية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل في إطار من الوحدة الجمركية أحادية الجانب كانت موجهة لمصلحة إسرائيل، ولم تمكن الجهات الفلسطينية من تطبيق السياسات والحوافز والإجراءات اللازمة لهيكله قطاع الخدمات. كما أدى قيام إسرائيل بتحرير تجارتها الخارجية (السلعية والخدمية) وفقاً لالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجاتس، إلى إنتاج خدمات بأسعار منخفضة وبجودة عالية، ذات قدرة تنافسية عالية، الأمر الذي زاد من تدفق الخدمات إلى الأسواق الفلسطينية بسبب عدم قدرة الخدمات الفلسطينية على منافسة الخدمات الإسرائيلية، وبخاصة الخدمات السياحية في قطاعات (النقل، والفنادق، والمطاعم) على منافسة الخدمات الإسرائيلية.
2. إن تحرير تجارة الخدمات لا يعتبر مدخلاً مناسباً لمعالجة العجز المتزايد في الميزان التجاري الخدمي، ففي ظل القيود والعوائق والإجراءات التي تفرضها إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني، أصبح أداء القطاعات الخدمية يتوقف على الهوامش المحدودة جداً التي تمنحها السياسات والترتيبات الإسرائيلية، والتي منعت أي توسع في إنتاج الخدمات، وبخاصة في قطاعات النقل، والسياحة والسفر، والخدمات غير الرئيسة، بل ازداد اعتماد المناطق الفلسطينية على الحصول على تلك الخدمات من إسرائيل وغيرها. فلم يكن ممكناً إصدار التشريعات والترتيبات واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية السوق الفلسطينية من الاعتماد على إسرائيل.
3. لذلك، فإن المدخل الرئيسي لتحرير تجارة الخدمات يعتمد على مدى توفر الشروط اللازمة والكافية لتأهيل وهيكله القطاعات الخدمية المنتجة للخدمات الرئيسة. وهذا يتطلب توفير التشريعات والأنظمة والإجراءات الكافية لتنشيط الاستثمار الخاص

في القطاعات الخدمية. وكما هو الحال بالنسبة للإنتاج السلعي، فإن سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات المركبة يمكن تطبيقها، أيضاً، في التجارة الخدمية. فهناك العديد من الخدمات الفلسطينية التي قامت إسرائيل بحظر إنتاجها في المناطق الفلسطينية من خلال انتهاج سياسات وإجراءات وفقاً لمصلحتها الاقتصادية، كما هو الحال في قطاعات النقل، والاتصالات، والكهرباء.

4. بينت نتائج النموذج المقدر أنه في حالة استمرار الأداء الحالي للاقتصاد الفلسطيني، والذي يعاني العديد من التشوهات والاختلالات، وفي ظل القيود والعوائق التي تفرضها إسرائيل، فإن العجز في الميزان التجاري الخدمي سيزداد من سنة إلى أخرى. وعلى الرغم من تناقص الواردات والصادرات الخدمية، فإن نسبة الانخفاض في الصادرات الخدمية كانت أعلى بكثير من نسبة الانخفاض في الواردات خلال الفترة 2000-2003 لتبدأ بعدها الصادرات والواردات الخدمية بالتزايد التدريجي، ولكن بمعدلات نمو أعلى في الواردات مقارنة بما عليه الوضع في الصادرات، وتعكس هذه النتيجة أن تأثير الإجراءات والعقوبات التي فرضتها إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني منذ أكتوبر 2000 لإخماد انتفاضة الأقصى الفلسطينية سيتراكم تدريجياً، ويحتاج إلى فترة تصل إلى سبع سنوات للتكيف مع تلك الإجراءات لتبدأ بعدها الواردات والصادرات الخدمية بالتزايد. لكن النموذج يبين أن الهامش المتاح لتطوير التجارة الخدمية يمكن أن يتم من خلال توفر الحوافز والإجراءات التي من شأنها المساهمة في زيادة الصادرات لتصل إلى الحد الأعلى، والحد من الواردات لتصل إلى الحد الأدنى، لينخفض العجز في المتوسط بمقدار 20% خلال الفترة 2001-2010.

### 7-3 التوصيات

يعتمد تنشيط التجارة الخدمية الفلسطينية على قيام الجهات الرسمية باتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها زيادة إنتاج وتصدير الخدمات من جهة، وتقليل

الواردات منها من جهة أخرى. إن من شأن ذلك أن يقلل العجز في الميزان التجاري الخدمي بشكل خاص، وميزان المدفوعات بشكل عام. أما أهم التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة فهي:

1- إصدار التشريعات والأنظمة واللوائح التي تستهدف حماية صناعة الخدمات، وذلك لتشجيع الإنتاج من تلك الخدمات، وزيادة فرص التوظيف، وتقليل الاستيراد، وفي الحالة الفلسطينية فإن التشريعات المطلوبة يمكن أن تقسم إلى قسمين:

أ. تشريعات عامة تتناول الخدمات بشكل عام، بحيث يتم وضع سياسات عامة لتنظيم النشاط الخدمي الرسمي وغير الرسمي.

ب. تشريعات تستهدف قطاعات محددة، وذلك للأخذ بعين الاعتبار الفوارق والاختلاف بين القطاعات الخدمية، وبخاصة ما يتعلق منها بأشكال تدفق الخدمات، والبيئة الاستثمارية الضرورية لكل قطاع خدمي.

2- إن فاعلية التشريعات والأنظمة واللوائح يعتمد على إزالة وإلغاء القيود والعوائق كافة التي تعترض ذلك، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أ. العوائق والقيود التي تفرضها إسرائيل على التجارة الفلسطينية بشكل عام، والتجارة الخدمية بشكل خاص.

ب. القيود الداخلية التي تحد من توفير الحوافز وتسهيل الإجراءات المتعلقة بإنتاج وتسويق الخدمات.

3- أن يتم التعاون بين القطاع الخاص والجهات الرسمية لتحديد الأولويات المتعلقة بإنتاج وتصدير الخدمات من جهة، واستيراد الخدمات من جهة أخرى ويعتمد ذلك على ما يلي:

أ. إن التوجه نحو إعادة تأهيل وهيكلية الخدمات الرئيسية مثل النقل، والاتصالات والكهرباء سيساعد على جذب الاستثمارات نحو القطاعات الخدمية الأخرى،

ويعتمد ذلك على العلاقة بين القطاعين الخاص والعام، بحيث يسمح القطاع الخاص بالاستثمار في هذه القطاعات، حيث تعتبر هذه الخدمات مدخلات لإنتاج خدمات أخرى.

ب. إعداد العنصر البشري المدرب والمؤهل لتوظيفه في إنتاج الخدمات. ويعتبر العنصر البشري أهم الموارد التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويعتمد ذلك على البدء بالتخطيط لتحديد حاجات المجتمع من خريجي الكليات التقنية والعلمية الذين يمكن الاعتماد عليهم في استيعاب التكنولوجيا المتقدمة لإنتاج خدمات ذات جودة عالية وبتكلفة منخفضة. كما يعتمد إنتاج الخدمات الرئيسية وغير الرئيسية على توفر العنصر البشري المدرب القادر على استيعاب واستخدام التكنولوجيا لإنتاج خدمات بحوث عالية وبتكلفة منخفضة في ظل توفر الاستثمارات الداخلية والخارجية لتحقيق ذلك. إن من شأن ذلك أن يساعد في هيكلة الاقتصاد الفلسطيني من مصدر للعمالة الماهرة، إلى اقتصاد منتج ومصدر للخدمات، وبخاصة تلك التي تصنف "خدمات كثيفة المعلومات". وهذا يعتمد على جودة النظام التعليمي التقني المنتج على الثقافة الحديثة، بحيث تتزامن قدرات الخريجين من أقسام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والعلوم التطبيقية الأخرى مع متطلبات سوق العمل. ويمكن أن يكفل ذلك استخدام رأس المال البشري الفلسطيني الذي استخدم خارج إطار الاقتصاد القومي في ظل استثمارات عالية لم يستفد منها الاقتصاد الفلسطيني، بل استفادت منها الاقتصادات الأخرى، فلم تكن القيمة المضافة لاستخدام العنصر البشري المتعلم تتناسب مع تلك الاستثمارات، حيث اعتمد على تصدير الأيدي العاملة، بحيث لم تكن التعويضات الممنوحة للعاملين متناسبة مع كلفة الاستثمار.

4- إن نفاذ الخدمات الفلسطينية بأشكالها المختلفة إلى أسواق التصدير الإقليمية يمكن أن يتم قبل انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، وذلك نظراً للقيود الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني وحرمانه من الاندماج في الاقتصادات الإقليمية والدولية. ولذلك، فإن تحرير التجارة الخدمية

الفلسطينية من القيود والعوائق الإسرائيلية، وإعادة تأهيل القطاعات الخدمية في ظل التقدم بتشريعات وأنظمة ولوائح، تأخذ بعين الاعتبار التطورات العالمية، يمكن أن يكون المدخل للتفاوض مع منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الكبرى، لدعم الاقتصاد الفلسطيني، والحصول على المزايا لفترة محددة يتم الاتفاق عليها قبل الدخول في مفاوضات مع تلك المنظمات لتحديد التزامات فلسطين، وتحديد التعهدات الأفقية والعمودية.

## المراجع

- الاتحاد العام العربي للتأمين (1995): اتفاقية الجات وآثارها على صناعة التأمين العربية، القاهرة.
- البنك الإسلامي للتنمية والأونكتاد (1996)، تجارة الخدمات. دراسة غير منشورة  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية.  
عبد الفضيل، محمود (2000): العرب والتجربة الآسيوية- الدروس المستفادة، مركز دراسات  
الوحدة العربية-بيروت.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، (2000a): بيانات التجارة الخارجية  
(السلعية) الفلسطينية قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير،  
رام الله
- \_\_\_\_\_ (2002a): المراقب الاقتصادي، عدد خاص، رام الله.
- \_\_\_\_\_ (2002b): صناعة البرمجيات في الضفة الغربية وقطاع غزة: الواقع  
والآفاق،
- \_\_\_\_\_ (2001): المراقب الاقتصادي، عدد خاص، رام الله.
- \_\_\_\_\_ (2001): مصادر ومنهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية  
الخدمية، رام الله.
- \_\_\_\_\_ (2000b): التجارة الخارجية الفلسطينية-الإسرائيلية، واقعها وآفاقها  
المستقبلية، رام الله.
- \_\_\_\_\_ (2000c): التجارة الخارجية الفلسطينية-الأردنية، واقعها وآفاقها المستقبلية.  
رام الله.
- مركز التجارة العالمية، أمانة الكمنولث (1999): دليل الأعمال إلى النظام التجاري العالمي.

Chirmay et al (2001): Exports, Investment Efficiency & Economic Growth in  
L.D.C an Empirical Investigation, Applied Economics, vol. 333.  
Findlay, C. (1990), Trade in Services in the Asia-Pacific Region, Asian-Pacific  
Economic Librium vol.4, no. 2, pp 3-20.

- Grubel, H. (1989), Liberalization of Trade in Services, A Tasco no my and Discussion of Issues, Published by Institute of Southeast Asian Studies, Singapore.
- Gurle, B. and J. Quimn (1988), Technology in Services Policies for Growth, Trade and Employment, National Academy of Engineering, Washington D.C., 1988.
- Gurler, O. (1989), International Trade in Services and OIC Countries, 1975-1985, Journal of Economic Cooperation, valo, pp 25-69.
- Hoekman, B. (1995), General Agreement on Trade in Services, in readings in the New World Trading System OECD, Paris.
- Hoekman, B. and A. Mattoo (2000), Services, Economic Development and the Next Round of Negotiations on Services, Journal of International Development, vol. 12, pp. 282-296.
- Holmes, F. (1990), Trade in Services and Asean Economic Bulletin, vol. 7, no.1.
- International Monetary Fund (1997,1998,1999): Economic Developments in the West Bank & Gaza Stripe, various reports.
- Islamic Center for Development of Trade (1995), Uruguay Round Trade in Services, the GATS and OIC Countries, Journal of Economics Cooperation, vol. 16 no. 1-2, pp. 111-165.
- Israel Center Bureau Of Statistics: Statistical Abstract of Israeli, varion issues.
- Israeli Balance of Payment, various issues.
- Kakabadse, M. (1987), International Trade in Services, Prospects for Liberalization in the 1990s, Atlantic paper no. 64, published by Methven Inc. U.S.A.
- Kostecka, M. and A. Fehervary (1998), Services in the Transition Economics, Business Options for Trade and Investments, Pergamah Inc.
- Leisman, E. (1996), Trade in Services and Imperfect Competition, Application to International Aviation.
- Longhammer, R. (1991), Trade in Services Between Asian and EC Member States, Case Studies for Germany, France, and the Netherlands, Asian Economic Research Unit- Research Notes and Dis.
- Maddala, G. (1992): Introduction to Econometrics, 2ed- Macmillan Co.
- Mukherjee, N. (1995), GATT Uruguay Round, Developing Countries and Trade in Services, Vikas Publishing House PVT Ltd. New Delhi, India.
- Nicolaides, p. (1990), Services in Growing Economies and Global Markets, The Pacific Review, vol. 3, no.4.
- Ongur, M. (1995), The General Agreement on Trade in Service (GATS) and Developing Countries, paper submitted to the xx World Congress of the International Economic Association, Tunis, 18-22, December, 1995.
- Perron, P. (1998): Trends & Random Walks in Macroeconomics Time Series, Further Evidence from a New Approch; Journal of Economic Dynamics & Control, vol 12, pp. 279-332.
- Phillips, P. (1987): Series Regression with Unit Roots, Econometric a, vol 155, pp 277-302.

- Pindyak R. & D. Rubinfeld (1998): *Econometric Model, & Economic Forecasts*, 4ed.
- Quibria, M. (1990), *Trade in Services and Asian Developing Economics*, *Asian Development Review*, vol. 8 and no.2.
- Ray, A. (1991), *Trade in Services: Prospects for LDCs in 1990s*, *Economic and Political Weekly*, vol. 26 no.9 and 10.
- Roberts, J. (2000), *Issues in the Liberalization of Trade in Services*, *Journal of International Development*, vol. 12, pp 257-264.
- Tamirisa, etal N. (2000), *Trade Policy in Financial Services*, IMF working paper.
- Tohami, S. (2001), *Case Study of Egypt's Service Liberalization, Service Barriers and Implementation of the GATS Agreement*, Working paper, 9940. Economic Research Forum, Cairo, Egypt.
- UNCTAD (1989): *Palestinian Trade Under Israel Occupation*.
- UNCTAD (1992): *Services in Asia & the Pacific*, selected papers, vol.1.
- UNCTAD (1994): *The Main Features of the Merchandise Trade in the west Ban; & Gaza strip*.
- UNCTAD (1999) : *Promoting Cooperation Between Palestinian Authority with Egypt & Jordan in Improving Sub-Regional, Trade Related services*.
- WTO, (1999): *The Israeli Trade Policy*, published by World Trade Organization.





## الملحق الاحصائي



## قائمة جداول الملحق الاحصائي

- 93 جدول 1-أ: التجارة الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1968-2000 (بالمليون دولار)  
جدول 1-ب: البيانات المعدلة للتركيب الهيكلي للتجارة الخدمية الفلسطينية خلال الفترة  
94 1968-2000 (بالمليون دولار)
- 96 جدول 2 : التوزيع الجغرافي للتجارة الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000  
جدول 3 : الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العامين 1999 -  
97 2000
- 98 جدول 4 : معادلات الصادرات للخدمات الفلسطينية  
99 جدول 5 : معادلات الواردات للخدمات الفلسطينية  
جدول 6 : تقدير الصادرات والواردات الخدمية الفلسطينية خلال الفترة  
100 2000-2010 (بالمليون دولار)
- جدول 7: القيم المتوقعة والحدان الأعلى والأدنى للصادرات الخدمية الفلسطينية  
(مليون دولار) والتي تم حسابها من المعادلات الواردة في جدول 1  
101 للأعوام 2005 و2010
- جدول 8: القيم المتوقعة والحدان الأعلى والأدنى للواردات الخدمية الفلسطينية  
(مليون دولار) والتي تم حسابها من المعادلات الواردة في جدول 2  
102 للأعوام 2005 و2010



جدول 1-أ: التجارة الخدمية الفلسطينية  
خلال الفترة 1968-2000 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الخدمية	الواردات الخدمية	الميزان الخدمي
1968	19	13.5	5.5
1969	18	17.4	0.6
1970	13.8	23	-9.2
1971	12.1	34	-21.9
1972	15.3	49	-33.7
1973	18.5	67	-48.5
1974	16	73	-57
1975	20.7	79	-58.3
1976	24.9	79.2	-54.3
1977	27.6	83.2	-55.6
1978	26.4	78	-51.6
1979	36.4	101	-64.6
1980	44.2	122	-77.8
1981	44.5	122	-77.5
1982	37.2	141	-103.8
1983	47.5	148	-100.5
1984	42.4	136	-93.6
1985	43	133	-90
1986	51	172	-121
1987	43.3	220	-176.7
1988	67	228	-161
1989	65	226	-161
1990	77	258	-181
1991	79	247	-168
1992	73	316	-243
1993	100	321	-221
1994	57	147	-90
1995	63	527	-464
1996	74	593	-519
1997	84	632	-548
1998	111	670	-559
1999	130	588	-458
2000	179	560	-381

المصدر : Statistical Abstract of Israel

تقديرات IMF

جدول 1-ب: البيانات المعدلة للتركيب الهيكلي للتجارة الخدمية الفلسطينية  
خلال الفترة 1968-2000 (بالمليون دولار)

السنة	النقل		التأمين		السياحة والسفر		الاستثمار		الحكومة		أخرى		التجارة الخدمية الكلية	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
1968														
1969														
1970	2.92	0.00	1.31	2.77	6.16	8.88	2.15	0.07	2.25	0.00	10.28	0.00	13.80	23.00
1971	3.72	0.00	1.67	2.60	5.97	8.68	1.67	0.10	2.40	0.00	14.66	0.00	12.95	28.52
1972	5.61	0.00	2.43	2.37	7.85	10.14	1.20	0.69	2.44	0.00	22.49	0.00	13.71	41.51
1973	7.74	5.00	3.35	2.45	12.68	10.72	1.25	1.43	2.67	0.00	30.14	0.00	19.42	58.01
1974	9.20	5.36	4.41	2.44	16.31	8.46	0.67	0.87	2.94	0.00	36.28	0.00	16.93	70.01
1975	10.30	6.55	5.40	2.68	17.49	8.37	0.44	0.13	3.00	0.00	39.68	0.00	18.04	76.00
1976	9.65	5.83	5.16	3.73	18.32	12.28	0.97	0.11	2.87	0.00	43.05	0.00	22.81	79.16
1977	8.29	5.27	4.33	4.32	19.43	15.60	1.07	0.09	2.62	0.00	46.46	0.00	26.26	81.22
1978	7.74	6.54	4.16	4.26	19.51	15.35	0.86	0.07	2.44	0.00	46.70	0.00	27.01	80.62
1979	8.58	7.27	4.84	8.85	21.23	14.68	0.61	0.06	2.43	0.00	52.38	0.00	31.41	89.52
1980	11.89	10.28	5.94	10.46	25.70	19.12	0.45	0.04	2.80	0.00	65.14	0.00	40.31	111.51
1981	12.72	13.63	6.30	7.56	30.17	22.86	0.31	0.02	2.84	0.00	69.97	0.00	44.36	122.02
1982	13.03	14.37	7.16	7.57	30.50	18.77	0.16	0.35	2.90	0.00	77.58	0.00	40.87	131.52
1983	13.38	15.44	9.54	8.97	30.12	17.86	0.09	0.76	3.45	0.00	87.26	0.00	42.36	144.51

السنة	النقل		التأمين		السياحة والسفر		الاستثمار		الحكومة		أخرى		التجارة الخدمية الكلية	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
1984	12.12	12.58	13.82	17.92	28.93	14.43	0.42	0.03	1.90	0.00	44.18	0.00	44.96	101.37
1985	14.87	8.25	15.21	26.18	17.09	8.28	0.20	0.00	1.65	0.00	44.84	0.00	42.71	93.86
1986	22.25	8.76	14.48	30.17	8.86	8.07	0.27	0.00	3.73	0.00	102.92	0.00	47.00	152.51
1987	38.72	8.88	20.94	30.92	13.47	7.36	0.13	0.00	5.64	0.00	117.12	0.00	47.16	196.02
1988	45.89	10.43	28.22	34.35	18.85	10.38	0.06	0.00	8.12	0.00	122.89	0.00	55.16	224.03
1989	39.73	12.87	29.51	37.98	20.43	15.16	0.00	0.00	10.21	0.00	127.12	0.00	66.01	227.00
1990	45.01	14.20	32.75	39.44	25.65	17.37	0.00	0.00	13.39	0.00	125.22	0.00	71.01	242.02
1991	48.03	14.81	32.88	44.47	27.83	18.72	0.00	0.00	15.15	0.00	128.63	0.00	78.00	252.52
1992	53.83	14.41	36.24	44.08	31.31	17.51	0.00	0.00	20.05	0.00	139.37	0.00	76.00	280.80
1993	63.70	14.80	44.59	51.17	38.22	20.53	0.00	0.00	19.06	0.00	152.39	0.00	86.50	317.96
1994	37.98	12.35	20.09	46.53	23.67	19.63	0.00	0.00	12.30	0.00	130.97	0.00	78.51	225.01
1995	58.58	10.52	43.51	34.17	57.11	15.32	0.00	0.00	32.23	0.00	145.58	0.00	60.01	337.01
1996	106.07	12.70	78.40	38.36	117.93	17.44	0.00	0.00	53.04	0.00	204.57	0.00	68.50	560.01
1997	116.57	15.43	85.75	43.40	137.91	20.17	0.00	0.00	51.97	0.00	220.31	0.00	79.00	612.51
1998	136.90	20.61	91.14	50.99	156.43	25.19	0.00	0.00	48.73	0.00	217.80	0.00	96.79	651.00
1999	132.50	25.21	88.06	62.11	136.67	33.19	0.00	0.00	46.97	0.00	224.80	0.00	120.51	629.00
2000	114.80	30.90	80.36	83.03	94.92	40.58	0.00	0.00	51.62	0.00	232.40	0.00	154.51	574.10

المصدر: Statistical Abstract of Israel للفترة 1967-1987.

Israeli Balance of payment, 1967-2000

بيانات أولية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة 1995-1999.



جدول 2 : التوزيع الجغرافي للتجارة الخدمية الفلسطينية  
خلال الفترة 1995-2000

الأردن		إسرائيل		السنة
واردات	صادرات	واردات	صادرات	
370	0	157	63	1995
425	0	168	74	1996
378	0	254	84	1997
413	0	257	111	1998
315	0	273	130	1999
265	0	295	179	2000

المصدر: بالنسبة للبيانات الإسرائيلية، تم جمعها من المصادر الإسرائيلية والفلسطينية الإحصائية.

- بالنسبة للبيانات الأردنية، تم جمعها من مصادرها الأولية، للمزيد أنظر التجارة الخارجية الفلسطينية-الأردنية.

جدول 3 : الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني  
خلال العامين 1999-2000

اسم الحساب	1999	2000
الحساب الجاري	-1396.45	-1464.26
صافي التجارة السلعية	-2144	-2180
الصادرات السلعية	615	590
الواردات السلعية	2759	2770
صافي التجارة الخدمية	-458	-381
الصادرات الخدمية	130	179
الواردات الخدمية	588	560
صافي الدخل	858.55	756.74
مقبوضات الدخل	904	809
مدفوعات الدخل	45.45	52.26
التحويلات	347	340
التحويلات الداخلية	432	435
التحويلات الخارجية	85	95

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، معلومات أولية.

جدول 4 معادلات الصادرات للخدمات الفلسطينية

المقياس ديرين لارتباط الذاتي	معامل R-2 التحديد المرجح	الحد الثابت	المتغيرات المفسرة			المتغيرات الداخلية
			المتغير التابع خلال الفترتين t-1، t-2، Yt-1	المتغير الفترتي التابع Yt-1	الزمن Tt	
0.004	0.94	-2.21	0.74 (2.79) [0.04]	0.76 (3.4) [0.66]	0.97 (1.5) [0.25]	الصادرات الخدمية الكلية
-0.4	0.91	0.34	0.74 (3.96) [0.07]	0.68 (5.12) [0.057]	0.21 (2.5) [0.81]	خدمات النقل
0.5	0.95	-0.69	0.17 (2.4) [0.05]	0.93 (6.01) [0.82]	0.31 (0.8) [0.16]	خدمات التأمين
0.0025	0.85	1.16	0.61 (2.89) [0.05]	0.78 (5.54) [0.67]	0.16 (1.89) [0.18]	خدمات السياحة والسفر

ملاحظات:

- الأرقام بين الأقواس ( ) هي مقياس t للمعالم المقدرة.
- الأرقام بين الأقواس [ ] التغير النسبي في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغيرات المفسرة خلال الفترة 1995-2000:

جدول 5 : معادلات الواردات للخدمات الفلسطينية

مقياس ديربن للارتباط الذاتي	معامل R-2 التحديد المرجح	الحد الثابت	المتغيرات المفسرة			المتغيرات الداخلية
			المتغير التابع خلال الفترتين t-1، t-2، Yt-1	المتغير الفتري التابع Yt-1	الزمن Tt	
0.04	0.94	-24.2	0.4 (1.99) [0.03]	0.73 (6.5) [0.65]	5.38 (2.3) [0.27]	الواردات الخدمية الكلية
0.006	0.91	-7.82	0.3 (2.4) [0.03]	0.73 (6.08) [0.64]	1.19 (2.3) [0.31]	خدمات النقل
0.007	0.90	-6.7	0.21 (2.02) [0.03]	0.71 (5.4) [0.62]	0.95 (2.3) [.32]	خدمات التأمين
0.05	0.91	-2.2	0.79 (4.2) [0.11]	0.7 (7.93) [0.63]	0.77 (1.9) [0.19]	خدمات السياحة والسفر
0.2	0.94	-8.54	0.32 (2.6) [0.02]	0.48 (2.82) [0.44]	3.78 (3.03) [0.51]	الخدمات الأخرى

الأرقام بين الأقواس ( ) هي مقياس t للمعالم المقدرة.

الأرقام بين الأقواس [ ] التغير النسبي في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغيرات المفسرة خلال الفترة -1995  
2000.

الخدمات الأخرى وتشتمل على الخدمات غير الرئيسية مثل الثقافة والمعلومات والحاسوب والاتصالات وغيرها.

جدول 6 : تقدير الصادرات والواردات الخدمية الفلسطينية  
خلال الفترة 2000-2010 (بالمليون دولار)

السنة	صادرات النقل	واردات النقل	صادرات التأمين	واردات التأمين	صادرات السياحة والسفر	واردات السياحة والسفر	صادرات أخرى	واردات أخرى	مجموع الصادرات	مجموع الواردات
1999	25.21	132.5	62.11	88.06	33.19	136.67	0	224.8	120.51	582
2000	30.9	114.8	83.03	80.36	40.58	94.92	0	232.4	154.51	522.5
2001	32.5	109.2	80.5	79.3	40.8	56.2	0	228.6	153.8	473.3
2002	30.6	110	85.5	81.1	39.7	93.4	0	226.9	155.8	511.4
2003	26.8	113.8	89.1	84	38.8	119.2	0	231.6	154.7	548.6
2004	22.9	118.7	93.1	87.5	35.9	129.9	0	238.7	151.9	574.8
2005	20.5	123.8	97	90.9	33.3	125.4	0	246.9	150.8	587
2006	20.11	128.8	101.1	94.3	31.7	111	0	254.8	152.91	588.9
2007	21.5	133.6	105.2	79.7	31.3	94.5	0	262.4	158	570.2
2008	24.04	138.3	109	101.1	31.8	81.3	0	269.8	164.84	590.5
2009	26.8	142.9	113.3	104.5	33	75	0	277.2	173.1	599.6
2010	29.11	147.5	117.5	107.7	34.5	87	0	284.5	181.11	626.7

البيانات الواردة هذا الجدول هي بيانات تقديرية تم اشتقاقها من المعادلات المقدرة والواردة في الجدولين 4 و 5.

جدول 7: القيم المتوقعة والحدان الأعلى والأدنى للصادرات الخدمية الفلسطينية (مليون دولار)  
والتي تم حسابها من المعادلات الواردة في جدول 1 للأعوام 2005 و 2010

المتغيرات المستهدفة	السنة	القيم المتوقعة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المستوى الفعلي في سنة 2000
الصادرات الخدمية الكلية	2005	141.2	125.2	157.2	154.5
	2010	147.1	131.1	163.1	
خدمات النقل	2005	20.5	16.7	24.3	30.9
	2010	29.11	25.27	33.1	
خدمات التأمين	2005	97	92	102	83.03
	2010	117.5	112.5	122.5	
خدمات السياحة والسفر	2005	33.3	30.3	36.3	40.6
	2010	34.5	31.5	37.5	

تم حساب القيم المتوقعة بالتعويض في المعادلات الواردة في جدول 1.

تم حساب الحدين الأدنى والأعلى على هذا النحو لتقدير مدى القيم الحقيقية حتى يمكن للجهات المعنية تنشيط الصادرات إلى

الحد الأعلى والعمل على منع تراجعها إلى الحد الأدنى، حيث تمت عملية حسابها على النحو التالي :

$$Y_t = \hat{Y}_t \pm tc.s.f$$

جدول 8: القيم المتوقعة والحدان الأعلى والأدنى للواردات الخدمية الفلسطينية (مليون دولار)  
والتي تم حسابها من المعادلات الواردة في جدول 2 للأعوام 2005 و 2010

المستوى الفعلي في سنة 2000	الحد الأعلى	الحد الأدنى	القيم المتوقعة	السنة	المتغيرات المستهدفة
574	694	498	596	2005	الواردات الخدمية الكلية
	814	618	716	2010	
132	148	100	124	2005	خدمات النقل
	171	123	147	2010	
88.1	109	73	91	2005	خدمات التأمين
	126	90	108	2010	
194	151	99	125	2005	خدمات السياحة والسفر
	113	61	87	2010	
232	278	214	246.9	2005	الخدمات الأخرى
	316	252	284.5	2010	

تم حساب القيم المتوقعة بالتعويض في المعادلات الواردة في جدول 1.

تم حساب الحدين الأدنى والأعلى على هذا النحو لتقدير مدى القيم الحقيقية حتى يمكن للجهات المعنية تنشيط

الصادرات إلى الحد الأعلى والعمل على منع تراجعها إلى الحد الأدنى، حيث تمت عملية حسابها على النحو التالي:

$$Y_t = \hat{Y}_t \pm t.c.s.f$$

الجدول 1-أ: التجارة الخدمية الفلسطينية  
خلال الفترة 1968-2000 (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الخدمية	الواردات الخدمية	الميزان الخدمي
1968	19	13.5	5.5
1969	18	17.4	0.6
1970	13.8	23	-9.2
1971	12.1	34	-21.9
1972	15.3	49	-33.7
1973	18.5	67	-48.5
1974	16	73	-57
1975	20.7	79	-58.3
1976	24.9	79.2	-54.3
1977	27.6	83.2	-55.6
1978	26.4	78	-51.6
1979	36.4	101	-64.6
1980	44.2	122	-77.8
1981	44.5	122	-77.5
1982	37.2	141	-103.8
1983	47.5	148	-100.5
1984	42.4	136	-93.6
1985	43	133	-90
1986	51	172	-121
1987	43.3	220	-176.7
1988	67	228	-161
1989	65	226	-161
1990	77	258	-181
1991	79	247	-168
1992	73	316	-243
1993	100	321	-221
1994	57	147	-90
1995	63	527	-464
1996	74	593	-519
1997	84	632	-548
1998	111	670	-559
1999	130	588	-458
2000	179	560	-381

المصدر : Statistical Abstract of Israel

تقديرات IMF



الجدول 1-ب: البيانات المعدلة للتركيب الهيكلي للتجارة الخدمية الفلسطينية  
خلال الفترة 1968-2000 (بالمليون دولار)

السنة	النقل		التأمين		السياحة والسفر		الاستثمار		الحكومة		أخرى		التجارة الخدمية الكلية	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
1968														
1969														
1970	2.92	0.00	1.31	2.77	6.16	8.88	0.07	2.15	2.25	0.00	10.28	13.80	23.00	
1971	3.72	0.00	1.67	2.60	5.97	8.68	0.10	1.67	2.40	0.00	14.66	12.95	28.52	
1972	5.61	0.00	2.43	2.37	7.85	10.14	0.69	1.20	2.44	0.00	22.49	13.71	41.51	
1973	7.74	5.00	3.35	2.45	12.68	10.72	1.43	1.25	2.67	0.00	30.14	19.42	58.01	
1974	9.20	5.36	4.41	2.44	16.31	8.46	0.87	0.67	2.94	0.00	36.28	16.93	70.01	
1975	10.30	6.55	5.40	2.68	17.49	8.37	0.13	0.44	3.00	0.00	39.68	18.04	76.00	
1976	9.65	5.83	5.16	3.73	18.32	12.28	0.11	0.97	2.87	0.00	43.05	22.81	79.16	
1977	8.29	5.27	4.33	4.32	19.43	15.60	0.09	1.07	2.62	0.00	46.46	26.26	81.22	
1978	7.74	6.54	4.16	4.26	19.51	15.35	0.07	0.86	2.44	0.00	46.70	27.01	80.62	
1979	8.58	7.27	4.84	8.85	21.23	14.68	0.06	0.61	2.43	0.00	52.38	31.41	89.52	
1980	11.89	10.28	5.94	10.46	25.70	19.12	0.04	0.45	2.80	0.00	65.14	40.31	111.51	
1981	12.72	13.63	6.30	7.56	30.17	22.86	0.02	0.31	2.84	0.00	69.97	44.36	122.02	
1982	13.03	14.37	7.16	7.57	30.50	18.77	0.35	0.16	2.90	0.00	77.58	40.87	131.52	
1983	13.38	15.44	9.54	8.97	30.12	17.86	0.76	0.09	3.45	0.00	87.26	42.36	144.51	
1984	12.12	12.58	13.82	17.92	28.93	14.43	0.42	0.03	1.90	0.00	44.18	44.96	101.37	
1985	14.87	8.25	15.21	26.18	17.09	8.28	0.20	0.00	1.65	0.00	44.84	42.71	93.86	
1986	22.25	8.76	14.48	30.17	8.86	8.07	0.27	0.00	3.73	0.00	102.92	47.00	152.51	
1987	38.72	8.88	20.94	30.92	13.47	7.36	0.13	0.00	5.64	0.00	117.12	47.16	196.02	
1988	45.89	10.43	28.22	34.35	18.85	10.38	0.06	0.00	8.12	0.00	122.89	55.16	224.03	
1989	39.73	12.87	29.51	37.98	20.43	15.16	0.00	0.00	10.21	0.00	127.12	66.01	227.00	
1990	45.01	14.20	32.75	39.44	25.65	17.37	0.00	0.00	13.39	0.00	125.22	71.01	242.02	
1991	48.03	14.81	32.88	44.47	27.83	18.72	0.00	0.00	15.15	0.00	128.63	78.00	252.52	
1992	53.83	14.41	36.24	44.08	31.31	17.51	0.00	0.00	20.05	0.00	139.37	76.00	280.80	
1993	63.70	14.80	44.59	51.17	38.22	20.53	0.00	0.00	19.06	0.00	152.39	86.50	317.96	
1994	37.98	12.35	20.09	46.53	23.67	19.63	0.00	0.00	12.30	0.00	130.97	78.51	225.01	
1995	58.58	10.52	43.51	34.17	57.11	15.32	0.00	0.00	32.23	0.00	145.58	60.01	337.01	
1996	106.07	12.70	78.40	38.36	117.93	17.44	0.00	0.00	53.04	0.00	204.57	68.50	560.01	
1997	116.57	15.43	85.75	43.40	137.91	20.17	0.00	0.00	51.97	0.00	220.31	79.00	612.51	
1998	136.90	20.61	91.14	50.99	156.43	25.19	0.00	0.00	48.73	0.00	217.80	96.79	651.00	
1999	132.50	25.21	88.06	62.11	136.67	33.19	0.00	0.00	46.97	0.00	224.80	120.51	629.00	
2000	114.80	30.90	80.36	83.03	94.92	40.58	0.00	0.00	51.62	0.00	232.40	154.51	574.10	

المصدر: Statistical Abstract of Israel للفترة 1967-1987.

Israeli Balance of payment, 1967-2000

بيانات أولية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة 1995-1999.

الجدول 2 : التوزيع الجغرافي للتجارة الخدمية الفلسطينية  
خلال الفترة 1995-2000

الأردن		إسرائيل		السنة
واردات	صادرات	واردات	صادرات	
370	0	157	63	1995
425	0	168	74	1996
378	0	254	84	1997
413	0	257	111	1998
315	0	273	130	1999
265	0	295	179	2000

المصدر: بالنسبة للبيانات الإسرائيلية، تم جمعها من المصادر الإسرائيلية والفلسطينية الإحصائية.

- بالنسبة للبيانات الأردنية، تم جمعها من مصادرها الأولية، للمزيد انظر التجارة الخارجية الفلسطينية-الأردنية.

الجدول 3 : الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني  
خلال عامي 1999-2000

2000	1999	اسم الحساب
-1464.26	-1396.45	الحساب الجاري
-2180	-2144	صافي التجارة السلعية
590	615	الصادرات السلعية
2770	2759	الواردات السلعية
-381	-458	صافي التجارة الخدمية
179	130	الصادرات الخدمية
560	588	الواردات الخدمية
756.74	858.55	صافي الدخل
809	904	مقبوضات الدخل
52.26	45.45	مدفوعات الدخل
340	347	التحويلات
435	432	التحويلات الداخلية
95	85	التحويلات الخارجية

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، معلومات أولية.

الجدول : 4 معادلات الصادرات للخدمات الفلسطينية

المقياس ديربين لارتباط الذاتي	معامل R-2 التحديد المرجح	الحد الثابت	المتغيرات المفسرة			المتغيرات الداخلية
			المتغير التابع خلال الفترتين t-1، t-2، Yt-1	المتغير الفترتي التابع Yt-1	الزمن Tt	
0.004	0.94	-2.21	0.74 (2.79) [0.04]	0.76 (3.4) [0.66]	0.97 (1.5) [0.25]	الصادرات الخدمية الكلية
-0.4	0.91	0.34	0.74 (3.96) [0.07]	0.68 (5.12) [0.057]	0.21 (2.5) [0.81]	خدمات النقل
0.5	0.95	-0.69	0.17 (2.4) [0.05]	0.93 (6.01) [0.82]	0.31 (0.8) [0.16]	خدمات التأمين
0.0025	0.85	1.16	0.61 (2.89) [0.05]	0.78 (5.54) [0.67]	0.16 (1.89) [0.18]	خدمات السياحة والسفر

ملاحظات:

- الأرقام بين الأقواس ( ) هي مقياس t للمعالم المقدرة.
- الأرقام بين الأقواس [ ] التغير النسبي في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغيرات المفسرة خلال الفترة 1995-2000

الجدول 5 : معادلات الواردات للخدمات الفلسطينية

مقياس ديرين للارتباط الذاتي	معامل R-2 التحديد المرجح	الحد الثابت	المتغيرات المفسرة			المتغيرات الداخلية
			المتغير التابع خلال الفترتين t-1، t-2، Yt-1	المتغير الفتري التابع Yt-1	الزمن Tt	
0.04	0.94	-24.2	0.4 (1.99) [0.03]	0.73 (6.5) [0.65]	5.38 (2.3) [0.27]	الواردات الخدمية الكلية
0.006	0.91	-7.82	0.3 (2.4) [0.03]	0.73 (6.08) [0.64]	1.19 (2.3) [0.31]	خدمات النقل
0.007	0.90	-6.7	0.21 (2.02) [0.03]	0.71 (5.4) [0.62]	0.95 (2.3) [.32]	خدمات التأمين
0.05	0.91	-2.2	0.79 (4.2) [0.11]	0.7 (7.93) [0.63]	0.77 (1.9) [0.19]	خدمات السياحة والسفر
0.2	0.94	-8.54	0.32 (2.6) [0.02]	0.48 (2.82) [0.44]	3.78 (3.03) [0.51]	الخدمات الأخرى

الأرقام بين الأقواس ( ) هي مقياس t للمعالم المقدرة.

الأرقام بين الأقواس [ ] التغير النسبي في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغيرات المفسرة خلال الفترة 1995-2000 الخدمات الأخرى وتشتمل على الخدمات غير الرئيسية مثل الثقافة والمعلومات والحاسوب والاتصالات وغيرها.

الجدول 6 : تقدير الصادرات والواردات الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 2000-2010 بالمليون دولار

السنة	صادرات النقل	واردات النقل	صادرات التأمين	واردات التأمين	صادرات السياحة والسفر	واردات السياحة والسفر	صادرات أخرى	واردات أخرى	مجموع الصادرات	مجموع الواردات
1999	25.21	132.5	62.11	88.06	33.19	136.67	0	224.8	120.51	582
2000	30.9	114.8	83.03	80.36	40.58	94.92	0	232.4	154.51	522.5
2001	32.5	109.2	80.5	79.3	40.8	56.2	0	228.6	153.8	473.3
2002	30.6	110	85.5	81.1	39.7	93.4	0	226.9	155.8	511.4
2003	26.8	113.8	89.1	84	38.8	119.2	0	231.6	154.7	548.6
2004	22.9	118.7	93.1	87.5	35.9	129.9	0	238.7	151.9	574.8
2005	20.5	123.8	97	90.9	33.3	125.4	0	246.9	150.8	587
2006	20.11	128.8	101.1	94.3	31.7	111	0	254.8	152.91	588.9
2007	21.5	133.6	105.2	79.7	31.3	94.5	0	262.4	158	570.2
2008	24.04	138.3	109	101.1	31.8	81.3	0	269.8	164.84	590.5
2009	26.8	142.9	113.3	104.5	33	75	0	277.2	173.1	599.6
2010	29.11	147.5	117.5	107.7	34.5	87	0	284.5	181.11	626.7

البيانات الواردة هذا الجدول هي الجدول هي بيانات تقديرية تم اشتقاقها من المعادلات المقدره والواردة في الجدولين (4)، (5).

الجدول 7: القيم المتوقعة والحددين الاعلى والادنى للصادرات الخدمية الفلسطينية (مليون دولار)  
والتي تم حسابها من المعادلات الواردة في الجدول (1) للاعوام 2005 و 2010

المتغيرات المستهدفة	السنة	القيم المتوقعة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المستوى الفعلي في سنة 2000
الصادرات الخدمية الكلية	2005	141.2	125.2	157.2	154.5
	2010	147.1	131.1	163.1	
خدمات النقل	2005	20.5	16.7	24.3	30.9
	2010	29.11	25.27	33.1	
خدمات التأمين	2005	97	92	102	83.03
	2010	117.5	112.5	122.5	
خدمات السياحة والسفر	2005	33.3	30.3	36.3	40.6
	2010	34.5	31.5	37.5	

تم حساب القيم المتوقعة بالتعويض في المعادلات الواردة في الجدول (1).

تم حساب الحد الأدنى والأعلى على النحو لتقدير المدى للقيم الحقيقية حتى يمكن للجهات المعنية تنشيط الصادرات تجاه

الحد الأعلى والعمل على منع تراجعها تجاه الحد الأدنى، حيث تمت عملية حسابها على النحو التالي :

$$Y_t = \hat{Y}_t \pm tc.s.f$$

الجدول 8 : القيم المتوقعة والحددين الاعلى والادنى للواردات الخدمية الفلسطينية (مليون دولار)  
والتي تم حسابها من المعادلات الواردة في الجدول (2) للاعوام 2005 و 2010

المتغيرات المستهدفة	السنة	القيم المتوقعة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المستوى الفعلي في سنة 2000
الواردات الخدمية الكلية	2005	596	498	694	574
	2010	716	618	814	
خدمات النقل	2005	124	100	148	132
	2010	147	123	171	
خدمات التأمين	2005	91	73	109	88.1
	2010	108	90	126	
خدمات السياحة والسفر	2005	125	99	151	194
	2010	87	61	113	
الخدمات الأخرى	2005	246.9	214	278	232
	2010	284.5	252	316	

تم حساب القيم المتوقعة بالتعويض في المعادلات الواردة في الجدول (1).

تم حساب الحد الأدنى والأعلى على النحو لتقدير المدى للقيم الحقيقية حتى يمكن للجهات المعنية تنشيط الصادرات تجاه

الحد الأعلى والعمل على منع تراجعها تجاه الحد الأدنى، حيث تمت عملية حسابها على النحو التالي :

$$Y_t = \hat{Y}_t \pm tc.s.f$$

